دور نحاة القرن العاشر الهجري
في
حفظ التراث النحوي



المكتبة اللغوية

دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي

تأليف

الدكتور / أحمد محمد عبد الراضي

أستاذ النحو والصرف والعروض - المساعد

بكلية دار العلوم - جامعة الفيوم

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

الطبعـة الأولـى

١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م

الناشــر

مكتبة الثقافة الدينيـة

٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهـرة

ت: ٥٩٢٣٦٢٠ - ٥٩٢٨٤١١ / فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧

ص ب ٢١ توزيع الظاهر - القاهرة

E-mail:alsakafa_elDinaya@hotmail.com

رقم الإيداع	٢٠٠٦/١٠٦٢٢
الترقيم الدولي I.S.B.N.	977-341-272-5

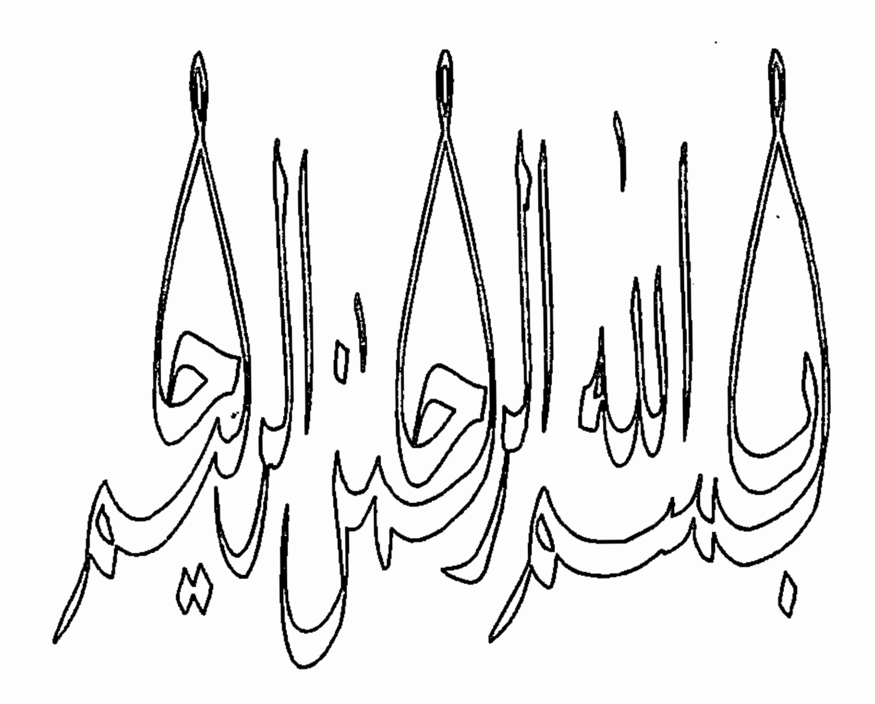
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴿١٨١﴾ ﴾ صدق الله العظيم

(البقرة ١٨١)

إهداء

إلى من جمعت بين جمال الخَلْق وحسن الخُلُق وصفاء النفس ورقة القلب إلى ابنتى أمل أهدى هذا العمل المتواضع راجيا من الله عز وجل أن يمتعها بالصحة والعافية وطول العمر


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،،،

فإن حضارة الأمم تتمثل في رصيدها الفكري والثقافي، الذي تتوارثه الأجيال جيلا بعد جيل، ويعد النحو العربيُّ من أهم المعالم التي تميز الحضارة الإسلامية والعربية، لأنه نظام هذه اللغة التي ارتبطت بالقرآن الكريم الذي تكفل الله تعالى بحفظه، حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝﴾[(١)]، فاللغة العربية بنظمها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية باقية بقاء القرآن الكريم، ولا شكَّ أن محاولة النيل من اللغة العربية إنما هي محاولة للمساس بالقرآن الكريم، وقد هيَّأ الله تعالى لهذه اللغة من يقوم على حفظها، والذود عنها على امتداد العصور الإسلامية، وهذا البحث الذي تقدمت به إلى المؤتمر العلمي السابع الذي أقامته كلية دار العلوم بالفيوم في اليومين التاسع عشر والعشرين من مارس سنة ألفين وخمس تحت عنوان: «**الهوية العربية والإسلامية عند مفكري القرن العاشر الهجري**» محاولة لإبراز جهود النحاة في القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي، وتأتي أهمية هذه الجهود في فترة كان فيها التراث الإسلامي بعامة، والتراث النحوي بخاصة في حاجة ماسة إلى من يحيطه بسياج منيع من الحفظ والرعاية، لما اتسمت به هذه الفترة من الاضطرابات السياسية، والظروف الاقتصادية القاسية، والضوائق الاجتماعية نتيجة تضافر عوامل مختلفة دفعت نحاة هذا القرن إلى العض بالنواجذ على ما بين أيديهم من تراث إسلامي وعربي، وما من شك في أن قيمة الجهد لا

---

(١) الحجر: ٩.

تتضح إلا في ظل المعوقات والشدائد، فقد استطاع نحاة هذا القرن أن يكونوا بمثابة المعبر الذي عبرت عليه إلينا من خلاله العلوم العربية والإسلامية.

وقد أبرز البحث مظاهر هذه الجهود التي تتمثل في كثير من المصنفات النحوية واللغوية، وفي موسوعية النحاة، إذ لم يقصروا جهودهم على النحو واللغة، بل امتدت إلى مختلف العلوم الإسلامية والعربية، كعلوم القرآن والتفسير، وعلوم الحديث، وعلوم الفقه وأصوله، وعلم الكلام والمنطق والفلسفة، والتاريخ والتراجم، وعلوم الطبيعة المختلفة، إلى غير ذلك، كما اتسمت مصنفاتهم في هذا القرن بالمتون والمختصرات، والشروح لها والحواشي على هذه الشروح، وقد تناول البحث خصائص وملامح كل فن من هذه الفنون، ثم رأينا أن نعقب هذه الدراسة بمبحث نربط فيه بين جهود القدماء وجهود المحدثين، ونبين فيه رؤيتنا وتصورنا لإعادة التصنيف النحوي، وقد رأينا أن تقوم الصياغة الجديدة للتصنيف النحوي على احترام التراث، والاستفادة منه، واحترام الدراسات النحوية الحديثة، والاستفادة منها أيضا، وأن نرفض كل دعوة إلى هدم النحو العربي تحت أي مبرر أو مسوغ، وأرجو أن أكون قد وفقت إلى إبراز ما بذله نحاة هذا القرن في حفظ التراث النحوي، وإعطائهم ما يستحقون من صدقهم وإخلاصهم وتفانيهم في حب العلم، وحب تعليمه وتعلمه.

وأسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل طلابه ومريديه، وأن يغفر لي ما أكون قد وقعت فيه من زلل أو تقصير.

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم

الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي

غرة شعبان سنة ١٤٢٦هـ

الخامس من سبتمبر سنة ٢٠٠٥م

تمهيد

يجدر بنا قبل أن نبرز جهود نحاة هذا القرن في حفظ التراث النحوي أن نلقي الضوء بإيجاز على هذه الفترة سياسيا واقتصاديا وفكريا، حتى تتضح قيمة هذه الجهود التي بذلوها حفاظا على تراثهم اللغوي والنحوي، بل على تراثهم الإسلامي بوجه عام؛ لأن ما بذله العلماء من جهود في هذه الفترة لا ينصب على حفظ التراث اللغوي والنحوي فقط، وإنما كانت جهودهم من أجل الحفاظ على التراث الإسلامي كله، مما يشمل العلوم العربية والإسلامية، بل والعلوم الدنيوية أيضا من طب وفلك وحساب ومنطق وفلسفة وغيرها.

ولا شك أن هذه الجهود جاءت كرد فعل لما أحدق بهم من عوامل الضياع والنسيان نتيجة الظروف القاسية التي مر بها العالم الإسلامي في هذه الفترة التي تمثلت في نكبة بغداد على أيدي التتار في المشرق، ونكبة الأندلس على أيدي الفرنجة في المغرب، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي لم تثبت على حال، بل كانت متقلبة ومضطربة، ومتفاوتة حسنا وسوءا، وفيما يلي نعرض لهذه الأحوال بإيجاز:

أولا: الأحوال السياسية:

لقد كان القرن العاشر امتدادا للقرن التاسع من حيث الحالة السياسية، إذ كان الحكم المملوكي هو السائد على كل من مصر والشام وبلاد اليمن وأرض نجد والحجاز، وقد وَرث المماليك حكم هذه الأقطار عن سادتهم الأيوبيين، إذ قامت دولة المماليك على إثر مقتل توران شاه ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب، بتولي شجرة الدر أرملة الملك الصالح بعد وفاة توران شاه مباشرة عرش السلطنة في مصر، ثم نزلت شجرة الدر عن السلطنة لأتابكها عز الدين أيبك التركماني، وذلك بعد

أن أرسل خليفة بغداد رسالة إلى أمراء مصر يلومهم فيها أشد اللوم على توليتهم امرأة أمر المسلمين[١].

وقد ظل الأمر على تلك الحالة حتى سقطت بغداد في أيدي التتار سنة ٦٥٦هـ، حينما قتل التتار الخليفة العباسي عبد الله المستعصم بالله، في يوم الأربعاء رابع عشر من صفر في تلك السنة، وقد قتل بعد ولداه، وأسر الثالث مع بنات ثلاثٍ من صلبه، وشغر منصب الخلافة بعده، ولم يبقَ في البيت العباسي من يسده، فكان آخر الخلفاء العباسيين[٢]، ثم تابع التتار زحفهم نحو غرب الدولة الإسلامية، واستطاعوا أن ينتزعوا أكثر بلاد الشام من أيدي ملوك بني أيوب، ثم قصدوا مصر آخر معاقل الإسلام في الشرق آنذاك، فالتقى بهم الملك المظفر سيف الدين قطز، سلطان مصر في ذلك الحين، فهزم التتار في عين جالوت المشهورة، والتي أضحت أسطورة الأجيال المتعاقبة، لعظم ما ترتب عليها من آثار[٣].

وبعد ذلك أخذت الدولة المملوكية تنحدر شيئًا فشيئًا نحو الضعف والانحلال، حتى انتزع المماليك البرجية عرش السلطنة من المماليك البحرية، وكان يغلب على البُرجية الجنس الشركسي، في حين كان يغلب على البحرية الجنس التركي، وكان المماليك البحرية أكثر نفعا للعروبة والإسلام من الناحيتين الدينية والوطنية من المماليك البُرجية، إذ إن المماليك البحرية هم الذين هزموا التتار، وأزالوا آثار الفرنجة والصليبيين من جميع ربوع مصر والشام، في حين لم يشترك

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير، جـ١٣، ص١٥٧، المجلد السابع، والإمام السيوطي: د/ علي صافي حسنين، ص١١-١٢.

(٢) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير، جـ١٣، ص١٨٩، المجلد السابع.

(٣) «الإمام السيوطي» للدكتور/ علي صافي حسنين، ص١١-١٢.

البُرجية في أي حرب ذات بال ضد أي من أعداء العروبة والإسلام، ومن ثم أخلد أمراء وسلاطين البُرجية إلى الدعة والنعيم، الأمر الذي أضعف شوكتهم القتالية، وأوهن قواهم العسكرية، وأدى الحال إلى ظهور الفوضى وحدوث الاضطراب بين صفوفهم، إذ كثر التشاحن والتنازع فيما بينهم على السلطة، وبخاصة الفترة أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر، حيث كثر قتل السلاطين على أيدي أمراء البرجية، كما كثر خلعهم للسلاطين، وذلك بعد توليهم بفترة قصيرة، مما جعل السلاطين يرفضون السلطنة خوفا من القتل أو الخلع، حتى قيل: إن السلطان قنصوه الغوري قد اشترط على أمراء المماليك حين عرضوا عليه أمر السلطنة ألا يقتلوه، وأنهم إذا أرادوا خلعه أن يخبروه، من ثم اتسم أوائل القرن العاشر بالضعف والانحلال[1].

وفي أواخر الربع الأول من القرن العاشر بدأت الدولة المملوكية تحتضر، حيث زحف سليم الأول السلطان العثماني من تركية إلى بلاد الشام بقصد الاستيلاء على دولة المماليك، فالتقى الجمعان في ٢٢ رجب سنة ٩٢٢هـ، في موقعة "مرج دابق"، فانتهت المعركة بهزيمة المماليك ومقتل السلطان المملوكي "قنصوه الغوري"، ولم يزل السلطان العثماني يواصل زحفه إلى مصر، فاستولى عليها شيئا فشيئًا، حتى تم له الاستيلاء عليها بعد موقعة "وردان" بالجيزة، وفرار "طومان باي" إلى "حسن مرعي" شيخ عرب البحيرة، فأجاره أول الأمر، لكنه سلمه بعد ذلك إلى سليم الأول، وانتهى الأمر بإعدام آخر سلطان مملوكي شنقا على باب زويلة في ٢١ ربيع الأول سنة ٩٢٣هـ[2]، وبذلك اندمج القطران في البلاد التابعة

---

(١) «**جلال الدين السيوطي**» للدكتور/ علي صافي حسنين، ص١٢-١٣.

(٢) راجع: «**تاريخ المشرق الإسلامي في العصر الحديث**» للدكتور/ عبد الله محمد جمال الدين، ص٢٠٤-٢٠٩.

للترك، وانمحى استقلالهما، واضطرب حبل الهدوء والأمن فيهما، وانتكث فتلهما المبرم ثلاثة قرون فلا استقلال، ولا خلافة، ولا استقرار نظام، وتفشت فيهما أوبئة الضعف في كل النواحي، وكان من هذا أن فرضت اللغة التركية على البلاد، فركدت ريح اللغة العربية، وانحط شأنها بين الناس، فقل نتاج العلماء فيها[1]، وهكذا وجدنا القرن العاشر الهجري يخضع تحت عهدين سياسيين مختلفين، وهما عهد المماليك ثم عهد العثمانيين.

ثانيا: الحالة الاقتصادية:

كانت الحالة الاقتصادية مزدهرة في مصر والشام أوائل حكم المماليك البُرجية، حيث نشطت التجارة الداخلية بين أقطار الدولة الإسلامية في المشرق والمغرب، كما نشطت التجارة الخارجية، حيث كان أهل التجارة ينتقلون بين الشرق والغرب والجنوب والشمال، مستخدمين أرض مصر،وبخاصة طريق القصير، ودمياط، ورشيد في نقل بضائعهم من الأقطار الإفريقية إلى البلاد الأسيوية، ومن البلدان الشرقية إلى الأقطار الأوربية.

وبذلك كانت مصر تؤدي الدور الذي تؤديه قناة السويس في العصر الحديث في مجال التجارة الدولية بين جميع دول الكرة الأرضية، غير أن هذا الدور لم يقدر له الاستمرار، إذ اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح (٩٠٤هـ)، وبذلك تحول طريق التجارة العالمية من المشرق إلى المغرب، الأمر الذي أفقد دولة المماليك تلك الأرباح والمكوس الطائلة التي كانت تحصل عليها من تلك التجارة، ومن ثم فقد ساءت الأحوال الاقتصادية في مصر في أخريات القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجريين، وقد زاد من سوء الأحوال الاقتصادية كذلك ما كان يرتكبه الأمراء وأصحاب الشأن في الدولة من ظلم الناس واحتكار الأموال، وتزييف

---

(١) راجع: «**نشأة النحو**» للشيخ/ محمد الطنطاوي، ص١٧٨.

العملة والتلاعب بها، والاستيلاء بالقوة والبطش على ما كانت تنتجه أرض الفلاحين والزراع من الثمار والمحاصيل، أضف إلى ذلك كثرة الضرائب التي كانت تفرض على الأفراد والعقارات[1].

وبعد انتقال الحكم من المماليك إلى العثمانيين ساءت الأحوال الاقتصادية سوءا كبيرا، حيث صرف الحكم العثماني همه إلى جمع الأموال وإرسالها إلى خزينة السلطان على حساب مصالح الجماهير، وقد دفع هذا كل المسئولين من الإدارة من الباشا إلى رؤساء الجند والمماليك وكبار الموظفين إلى جمع الأموال بشتى الأساليب قبل أن يفقدوا مناصبهم، ولهذا شاعت الرشوة والمحسوبية، وبيعت المناصب القضائية والإدارية.

ومن معايب الحكم العثماني أيضا إهمال تطوير موارد الدخل في البلاد من صناعة وزراعة وتجارة تاركا كل شيء على ما كان عليه، ثم إنه حرم البلاد من الاحتكاك العالمي، وتبادل الخبرات مع الشعوب المختلفة، خاصة أوربا التي كانت قد بدأت فيها مرحلة النهضة والتقدم في مختلف المجالات، ومما يؤخذ على النظام العثماني أنه ترك البلاد نهبا للفوضى وصراع القوى المختلفة على الحكم، مما أشاع الفتن والانقسام، واستنزاف موارد الدولة في منازعات محلية دامية[2]، ولا شك أن هذا التدهور الاقتصادي ينعكس على الحالة العلمية والفكرية في هذه الفترة، على أن هذه الأحوال الاقتصادية السيئة لم توقف جهود العلماء في الحفاظ على تراثهم الإسلامي في شتى العلوم والفنون.

---

(١) راجع: «**جلال الدين السيوطي**» للدكتور/ علي صافي حسنين، ص١٠-١٦.

(٢) راجع: «**تاريخ الشرق الإسلامي في العصر الحديث**» للدكتور/ عبد الله محمد جمال الدين، ص٢٦٥.

ثالثا: الحالة الفكرية:

ونعني بالحالة الفكرية جميع الوجوه الثقافية والعلمية في هذه الفترة، فلم يكن العصر المملوكي الذي امتد إلى أوائل العقد الثالث من القرن العاشر متسما بالضعف والجهل من الناحية الفكرية والدينية، كما وسمه بذلك بعض الدارسين، وإنما ازدهرت الحياة الفكرية والدينية ازدهارا كبيرا، وظهر فيه علماء بارزون في مجال العلوم العربية والدينية، وتركوا لنا مصنفات تشهد بما نقول، أمثال: تقي الدين المقريزي المتوفى سنة٨٤٥هـ، وابن حجر العسقلاني المتوفى سنة٨٥٢هـ، وشهاب الدين المعروف بالحجازي المتوفى سنة٨٧٥، والسيوطي المتوفى سنة٩١١هـ، وزكريا الأنصاري المتوفى سنة٩٢٦هـ، فكل هؤلاء تركوا لنا مجموعات كبرى من المؤلفات والمصنفات التي تعتبر بحق مناهل للعلم والعرفان[(١)].

ونتيجة سقوط بغداد في المشرق، ثم الأندلس في المغرب نزح علماء المشرق والمغرب إلى مصر والشام، حيث لم يجدوا موطنا يعيشون فيه ويجدون مبتغاهم من الهدوء ونشر العلوم والإفادة والاستفادة إلا القطرين، لاسيما وقد عرف عنهما حب العلماء وإكبارهم، ولما وجد المماليك أنفسهم مسئولين عن إحياء الدين واللغة، عملوا على إحياء ما درس من علوم لغة الدين، وبينهم بعض المشارقة الذين فروا من وجه المغول والجم الغفير من المغاربة والأندلسيين الذين وردوا القطرين من عهد بعيد، فهبت حركة طيبة في علومها، وفي مقدمتها النحو، وكان علماء المشرق والمغرب أساس هذه النهضة، حيث وضعوا المصنفات، وتخرج تلاميذ كانوا كواكب العصور المتأخرة، وصارت مصنفاتهم نبراسًا لمن صنف بعدهم من العلماء[(٢)].

---

(١) راجع: «**جلال الدين السيوطي**» للدكتور/ عل صافي حسنين، ص٢٣-٢٥.

(٢) «**نشأة النحو**» للشيخ الطنطاوي، ص١٥٩-١٦٠.

وكان استيلاء التتار على بغداد وتقويضهم للحضارة الإسلامية العريقة وما خلفته من مؤلفات ضخمة سببا في ضياع كثير من المصنفات اللغوية والنحوية، قال السيوطي في معرض حديثه عن المصنفات التي وضعت في اللغة منذ الخليل بن أحمد: "وألف الخليل وأتباعه كتبا شتى في اللغة ما بين مطولٍ ومختصرٍ وعامٍ في أنواع اللغة، وخاص بنوع منها، وغير ذلك مما لا يحصى حتى حُكي عن الصاحب بن عباد أن بعض الملوك أرسل إليه يسأله القدوم عليه، فقال له في الجواب: أحتاج إلى ستين جملا أنقل عليها كتب اللغة التي عندي، وقد ذهب جُل الكتب في الفتن الكائنة من التتار وغيرهم، بحيث إن الكتب الموجودة الآن في اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تجيء حمل جمل واحد"[١].

وعلى الرغم من ذلك فإن علماء هذه الحقبة استطاعوا أن يغتنموا ما تبقى لديهم، وما وصل إليهم من كتب التراث، ففهموه، وشرحوه، ونسجوا على منواله، فوضعوا المصنفات المفيدة، ولما انتقل الحكم إلى العثمانيين تفشى الضعف في كل النواحي، وكان من هذا أن فرضت اللغة ا لتركية على البلاد، فركدت ريح هذا العلم، وانحط شأنه بين الناس، فقل نتاج العلماء فيه،وكان أغلب مؤلفاتهم تلخيص مطولات، أو حواشي على الشروح، مثل الحواشي على شروح "متون ابن مالك"، والحواشي على شروح "متون ابن هشام"[٢]، والخلاصة أن النهضة التأليفية في العصر العثماني كانت في الحواشي، ولم تمنع هذه الحال العامة في التصنيف أن يظهر بين الفينة والفينة بعض أفراد لا تنطبق عليهم أحكام هذا العصر، غير أنهم تقسمتهم الأزمنة المتطاولة جدا فأجادوا في التصنيف ترتيبا وتقريبا، وإن لم تكن لهم

---

(١) راجع: «**المزهر في علوم اللغة**» جـ١، ص٩٦-٩٧.

(٢) راجع: «**نشأة النحو**» للطنطاوي، ص١٧٨.

آثار من ناحية ابتداع وتجديد، إذ كان غرضهم الأول إنما هو فهم أو تفهيم عبارات السابقين، إذا كانت مغلقة وبسطها إن كانت موجزة، فقدموا بعملهم هذا صنعا جميلا، وكانوا منحًا في أيام كلها محن، كابن قاسم والشنواني والدنوشري، والصبان[١].

(١) المرجع السابق ص١٧٩.

مظاهر حفظ التراث النحوي

لعل ما ذكرناه في التمهيد لهذه الدراسة من بيان للحالة السياسية والحالة الاقتصادية، والحالة الفكرية والعلمية للقرن العاشر الهجري يوضح لنا أن جهود العلماء في هذه الفترة لم تتعد المحافظة على ما وصل إليهم وما بقي بين أيديهم من التراث الإسلامي مما ضاع أو فقد نتيجة ما حلَّ بالعالم الإسلامي من نكبات سياسية وعسكرية على أيدي التتار في المشرق، وأيدي الفرنجة في المغرب، فوقفت جهودهم التأليفية عند شرح المختصر، أو مختصر المطول، أو تحشية على شرح، فقلما وجدنا نوعًا من الابتكار أو التجديد, وإذا وجدنا ذلك فإننا نلمسه في اختيار أو ترجيح، وعلى أي فإن جهودهم هذه كان لها أعظم الأثر في بقاء التراث الإسلامي بوجه عام واللغوي بوجه خاص، فلهم الفضل في وصول هذا التراث إلينا، فكانوا بمثابة حلقة الوصل بيننا وبين القدماء، حيث قدموا إلينا أعمال القدماء ملخصة أو مشروحة، أو معلقا عليها، وحسبهم ما بذلوه من جهد في حفظ هذا التراث في خضم تلك الأحداث الجسام التي عصفت بالعالم الإسلامي حولهم، ولولا ما بقي من حركة علمية في مصر والشام نتيجة نزوح العلماء إليهما من المشرق والمغرب – لما بقيت للتراث اللغوي والنحوي بقية، ويمكننا أن نحصر مظاهر حفظ التراث النحوي لهذه الفترة في الأمور الآتية:

أولا: كثرة التصانيف:

سبق أن ذكرنا أن القرن العاشر كان امتدادا للقرون السابقة عليه التي أظلها حكم المماليك في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، ولذا يصعب الفصل بينه وبين هذه القرون في تلك النواحي، ولكن لما كانت هذه الدراسة منصبة على نحاة القرن العاشر –قصرنا حديثنا على من توفوا في هذا القرن– وإن قضوا

شطرا من حياتهم في القرن التاسع، أو امتدت حياتهم إلى القرن الحادي عشر، وذلك حتى لا يتسع مجال هذه الدراسة أكثر من مساحتها الزمنية المحددة لها، كما أن معظم العقد الثالث من القرن العاشر كان موصولاً بما بعده من القرون التي أظلها الحكم العثماني.

وقد حفل القرن العاشر الهجري بكثير من المصنفات النحوية، وسوف نستعرض بعضها طبقا للترتيب التاريخي لوفيات أصحابها.

١. فقد صنَّف الشيخ خالد عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين، وكان يعرف بالوقاد، وهو من أهل مصر، ولد بجرجا (من الصعيد)، ونشأ وعاش بالقاهرة، وتوفي عائدا من الحج قبل أن يدخلها سنة ٩٠٥هـ[1]، صنف كثيرًا من الكتب النحوية منها: «**ألغاز الشيخ خالد**» أو «**الألغاز النحوية**»، و«**شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو والصرف**»، و«**تمرين الطلاب في صناعة الإعراب**» المشهور بـ«**معرب الألفية**»، و«**الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية**»، و«**شرح الآجرومية**»، و«**شرح البردة للبوصيري**»، و«**العوامل المائة النحوية في أصول العربية**»[2]، وهذه المصنفات كلها مطبوعة وبعضها طبع أكثر من مرة، وبأكثر من تحقيق.

٢. ويطالعنا في هذا القرن العالم الجليل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ، أديب، له نحو ٦٠٠

---

(١) «**الكواكب السائرة**» ١/١٨٨، «**الضوء اللامع**» للسخاوي ٣/١٧١، «**الأعلام**» للزركلي ٢/٢٩٧.

(٢) «**المعجم الشامل للتراث العربي**» المطبوع، الجزء الثاني، ص٢٥٩، ٢٦٠.

مصنف، منها الكتاب الكبير والرسالة الصغيرة، نشأ في القاهرة يتيما، مات والده وعمره خمس سنوات، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، منزويًا عن أصحابه جميعا كأنه لا يعرف أحدا منهم، فألف أكثر كتبه، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه، ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها، وطلبه السلطان مرارًا فلم يحضر إليه، فأرسل إليه هدايا فردها، وبقي على ذلك إلى أن توفي سنة ٩١١هـ[١]، وقد خلف لنا مصنفات قيمة في مجال النحو واللغة، منها: «**الأشباه والنظائر في النحو**»، و«**الاقتراح في أصول النحو**»، و«**الألغاز النحوية**»، و«**البهجة المرضية في شرح الألفية لابن مالك**»، و«**الزبدة الألفية في النحو**»، و«**سبب وضع علم العربية وعلم الخط**»، و«**شرح شواهد المغني**»، و«**المزهر في علوم اللغة**»، و«**همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**»[٢].

٣. ويطالعنا في هذا القرن أيضا الشيخ/ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، أبو يحيى شيخ الإسلام، وهو قاضٍ مفسر، أبو حفاظ الحديث، ولد في سنيكة (بشرقية مصر)، وتعلم في القاهرة، وكف بصره س٩٠٦هـ، نشأ فقيرا معدما، ولما ظهر فضله تتابعت إليه الهدايا والعطايا، وازداد دخله كل يوم، فجمع نفائس الكتب وأفاد القارئين عليه علما ومالا، وولاه السلطان قايتباي الجركسي (٨٢٦-٩٠١) قضاء القضاة، فلم

---

(١) راجع: «**النور السافر في أخبار القرن العاشر**» للعيدروسي ص٥١، «**الأعلام**» للزركلي جـ٣، ص٣٠١.

(٢) «**المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**» جـ٣، ص٢٧٢-٣٣٩، «**الإمام السيوطي**» للدكتور/ علي صافي حسنين، ص٥٧-٦٢.

يقبله إلا بعد مراجعة وإلحاح، ثم عزله السلطان حينما زجره عن الظلم، فعاد إلى اشتغاله بالعلم إلى أن توفي سنة ٩٢٦هـ[١]، وقد ترك لنا مصنفات جليلة في شتى العلوم، ومن مصنفاته في مجال اللغة والقراءات والعروض: «**تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين، والمد والقصر**»، و«**فتح رب البرية بشرح القصيدة الخزرجية**»، و«**مناهج الكافية في شرح الشافية**»، و«**المقصد لتلخيص ما في المرشد من القراءات**»[٢].

٤. ومن نحاة هذا القرن الأشموني: أبو الحسن علي نور الدين محمد بن عيسى الأشموني أصلا، ولد بقناطر السباع، وتوطن بالقاهرة مكبا على العلم مع التقشف في مأكله وملبسه ومفرشه، لا هم له إلا العلم والطاعة، وأخذ عن الجلال المحلي والكافيجي والتقيّ الحصني وغيرهم، توفي سنة ٩٢٩هـ، ومن أشهر مؤلفاته النحوية شرحه على الألفية المسمى: «**منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**»[٣].

٥. ومن نحاة هذا القرن أيضا إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني، عصام الدين صاحب «**الأطول**» في شرح «**تلخيص المفتاح**» للقزويني، في علوم البلاغة، ولد في إسفرايين (من قرى خراسان)، وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها، وزار في أواخر عمره سمرقند، فتوفي بها سنة ٩٤٥هـ[٤]، وله تصانيف عديدة في مختلف العلوم، منها في مجال النحو: «**شرح**

---

(١) راجع: «**النور السافر**» ص١١١، «**الأعلام**» جـ٣، ص٤٦.

(٢) راجع: «**المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**» جـ١، «**المستدرك**» جـ١، ص٥٦-٦٠.

(٣) راجع: «**الضوء اللامع**» ٥/٦، «**كشف الظنون**» ١٥٣/١، «**خطط مبارك**» ٧٤/٨، «**الأعلام**» ١٠/٥، «**نشأة النحو**» للشيخ/ الطنطاوي ص١٧٣.

(٤) «**الأعلام**» ٦٦/١.

الكافية لابن الحاجب»، و«**شرح ميزان الأدب**» لطاشكندي، ويشتمل على أبواب النحو والصرف والمعاني والبيان[١].

٦. ومن نحاة هذا القرن أيضا عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، جمال الدين، عالم بالعربية، من فقهاء الشافعية، مولده ووفاته بمكة، أقام بمصر مدة، من كتبه: «**الفواكه الجنية على متممة الآجرومية**»، و«**مجيب الندا إلى شرح قطر الندى**»، كلاهما في النحو، و«**أحسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل**»، و«**كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب**»، مع «**شرحها**»، و«**شرح الحدود النحوية**»، وقد توفي سنة ٩٧٢م[٢].

٧. ومن نحاة هذا القرن أيضا: يحيى بن نور الدين أبي الخير بن موسى العمريطي الشافعي الأنصاري الأزهري، شرف الدين، نحوي، المتوفى سنة ٩٨٩هـ، وله عدة منظومات منها: «**الدرة البهية في نظم الآجرومية**»، و«**أرجوزة في النحو**»[٣].

٨. ومن نحاة هذا القرن أيضا: محمد بن أبي بكر الأشخر، جمال الدين، فقيه شافعي يمني، مولده ووفاته في قرية (بيت الشيخ) سنة ٩٩١هـ، بقرب الضحى في (اليمن) تفقه في زبيد، وغلبت عليه السوداء في أواخر أعوامه، فانقطع عن أكثر الناس، وله تصانيف عديدة في علوم شتى، منها في النحو «**ألفية**»[٤].

٩. ومن نحاة هذا القرن أيضا: ابن قاسم العبادي، أحمد شهاب الدين الصباغ،

---

(١) «**المعجم الشامل المطبوع للتراث العربي**» ص٦٤-٦٦.

(٢) «**الأعلام**» ٤/٦٩.

(٣) «**الأعلام**» ٨/١٧٤.

(٤) «**النور السافر**» ص٣٤٩، «**الأعلام**» ٦/٥٩.

أخذ عن ناصر الدين اللقاني وغيره، ثم اشتهر بالتحقيق، وله مصنفات في مختلف الفنون غاية في الدقة، منها في النحو: «**حاشية على شرح ابن الناظم**»، توفي بالمدينة المنورة وقيل: بمكة سنة ٩٩٢هـ، أو ٩٩٤هـ(١).

هذه بعض المؤلفات النحوية والصرفية واللغوية التي وضعت في هذا القرن، وليست هذه المؤلفات كل ما وضع في هذا العلم، بل ذكرنا ذلك على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر، فقد كانت هذه الفترة حافلة بالنحاة والعلماء في شتى المجالات، وسوف نعرف في المظهر الثاني من مظاهر حفظ التراث النحوي أن الذين وضعوا هذه المصنفات النحوية لم يكونوا نحاة فقط، وإنما وضعوا مصنفات كثيرة في غير النحو واللغة، تتناول شتى العلوم الإسلامية، وما يتصل بالحياة العملية.

ثانيا: موسوعية التصنيف:

أشرنا في العنصر السابق إلى كثرة ما وضع في هذا القرن من مصنفات نحوية ولغوية، ونسبنا هذه المصنفات إلى أصحابها، ونعني هنا بموسوعية التصنيف أن معظم علماء هذا القرن لم يتخصصوا في علم النحو أو اللغة، أو في علم آخر من العلوم العربية والإسلامية، بل كانوا يخوضون في بحر كل علم، فيضعون فيه مصنفات، فلا تكاد تجد نحويًا من نحاة هذا القرن -إلا له مؤلفات في غير النحو من البلاغة والتفسير والحديث والفقه والعقيدة وغيرها، بل نجده يطرق أبواب علوم أخرى تتصل بالحياة العملية: كعلم الرياضيات والطب والتاريخ والمنطق والفلسفة وغيرها، وهذه الموسوعية في التأليف تفسر لنا رغبتهم الجارفة في الحفاظ على كل ما وصل إليهم من التراث الإسلامي والعربي، وتؤكد لنا أيضا حرصهم الشديد على الإمساك بهذه العلوم خشية الضياع مع ما ضاع من مصنفات، فكانت غيرة العالم الشديدة

---

(١) «**الأعلام**» ١/١٩٨، «**نشأة النحو**» ص١٨١، «**شذرات الذهب**» ٨/٤٣٤.

على تراثه، وخوفه عليه من الضياع أو النسيان جعلانه لا يقتصر على التصنيف في علم واحدٍ، بل يصنف في علوم مختلفة ومتعددة، وتوضيحا لذلك نسوق مجموعة من العلماء الذين اتسمت مصنفاتهم بالموسوعية:

١. قاضي مير، وهو حسين بن معين الدين الميدي، واشتهاره بقاضي مير فارسي حديث، أخذ من التعريف به بلفظ (القاضي، مير حسين)، وهو عالم بالحكمة والطبيعيات، فضلا عن علمه بالنحو واللغة، وأصله من (مَيْبُذ) قرب مدينة (يزد)، ومولده (بيزد)، وكانت وفاته في (هراة) سنة ٩١٠هـ، وله تصانيف عربية وفارسية، فمن العربية «**شرح كافية ابن الحاجب**»، و«**شرح هداية الحكمة للأبهري**»، وله مجموعة من الرسائل في الفلسفة والطبيعيات طبعت باسم «**الْمَيْبُديّ**»[(١)].

٢. وللسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ مؤلفات كثيرة في شتى العلوم والفنون، جمع الدكتور/ محمد عيسى صالحية منها «**في المعجم الشامل للتراث المطبوع**» مائة وثلاثة وثلاثين مؤلفا منها ما هو مستقل في طبعه، ومنها ما هو رسائل تحتويها مؤلفات أكبر... وسوف نذكر مجموعة من مؤلفاته في العلوم المختلفة، مما يدل على موسوعيته العلمية فضلا عن غزارة إنتاجه، وقد ذكرنا جانبا منها سابقا في مجال النحو واللغة، ونذكر هنا جانبا آخر من مجالات أخرى، فله في التفسير وعلوم القرآن: «**الآية الكبرى في شرح فقه الإسراء**»، و«**الإتقان في علوم القرآن**»، و«**أصول التفسير وأصول الفقه**»، و«**المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب**»، وله في مجال علوم الحديث الشريف: «**الأزهار المتناثرة والأحاديث المتواترة**»، و«**إسعاف المبطأ برجال الموطأ**»، و«**أسماء المدلسين**»،

(١) راجع: «الأعلام» ٢/٢٦٠.

و«**ألفية السيوطي في مصطلح الحديث**»، و«**تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك**»، و«**الجامع الصغير في حديث البشير النذير**»، و«**ثلاثة أراجيز في رموز الجامع الصغير**»، و«**جمع الجوامع**»، و«**الديباج على صحيح مسلم بن حجاج**»، و«**شرح سنن النسائي**» و«**طبقات الحفاظ**»، وله في مجال التاريخ والطبقات: «**طبقات المفسرين**»، و«**طبقات الحفاظ**»، و«**إسعاف المبطأ برجال الموطأ**»، و«**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**»، وله في البلاغة والأدب: «**انعكاس البديعيات على الموضوعات**»، و«**شرح الأرجوزة المسماة "عقود الجمان في علم المعاني والبيان"**»، و«**شرح السيوطي على بديعيته المسماة "نظم البديع في مدح خير شفيع"**»، و«**معترك الأقران في إعجاز القرآن**»، و«**المقامات "مقامات السيوطي"**»، وله في مجال الفقه: «**الأشباه والنظائر في الفروع**»، و«**الإيضاح في علم النكاح**»، و«**رسائل في الفقه واللغة**»، و«**الحاوي على الفتاوى**»[1]، وهذان الكتابان الأخيران يضمان مجموعة من الرسائل في العلوم المختلفة، فيشتمل كتاب «**الحاوي على الفتاوى**» على موضوعات مختلفة في الفقه والحديث والتصوف والسيرة النبوية، والطب النبوي، والسحر، والنحو والصرف، والأخلاق، وغيرها، وما ذكرناه من مؤلفات السيوطي على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ولم يؤلف فيما أشرنا إليه من موضوعات فقط، بل ألف في موضوعات كثيرة تتعلق بنواحي الحياة المختلفة كالطب النبوي، والسحر وعلاجه، والأدب، والأخلاق، والتصوف، والمنطق، وعلم الكلام.

---

(١) راجع: «**المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**» ٣/٢٧٢-٣٣٩، و«**الإمام جلال الدين السيوطي**» للدكتور/ علي صافي حسنين، ص٥٧، ٦٢.

٣. ابن عَوْن، وهو إبراهيم بن محمد بن سليمان بن عون، أبو إسحاق، برهان الدين الطيبي الدمشقي الشاغوري، مفتي الحنفية بدمشق، مولده ووفاته بها سنة ٩١٦هـ، وقد تفقه فيها وبمصر وببيت المقدس، وجمعت فتاويه في كراريس سميت «**النفحات الأزهرية في الفتاوى العونية**»، وله «**شرح الآجرومية**» في النحو، و«**مناسك الشاغوري**»[1].

٤. الغَزِّي، وهو محمد بن قاسم بن محمد أبو عبد الله، شمس الدين الغزي، ويعرف بابن قاسم وبابن الغرابيلي، فقيه شافعي، ولد ونشأ بغزة، وتعلم بها وبالقاهرة، وأقام بهذه، وتولى أعمالا في الأزهر وغيره، توفي سنة ٩١٨هـ، ومن كتبه: «**فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب**» يعرف بـ«**شرح ابن قاسم على متن أبي شجاع**»، و«**حواشٍ على حاشية الخيالي في شرح العقائد النسفية**»، و«**حاشية على شرح التصريف في الأزهرية**» علق بها على شرح السعد التفتازاني للتصريف العربي[2].

٥. ابن أبي شريف، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي المري المقدسي القاهري، أبو إسحاق برهان الدين المعروف بابن أبي شريف، فقيه من أعيان الشافعية، ولد ونشأ بالقدس، وأكمل دروسه بالقاهرة، وأصبح المعول عليه في الفتوى بالديار المصرية، وولي قضاء مصر سنة ٩٠٦هـ، ولم يكمل السنة، وكان يعيش من (مصبنة) له بالقدس، وتوفي بالقاهرة سنة ٩٢٣هـ في أيام الخليفة المتوكل على الله العباسي، فصلى عليه، ومن كتبه: «**شرح المنهاج**»، في الفقه، وهو أربعة مجلدات، و«**شرح قواعد الإعراب**» في النحو لابن هشام،

---

(١) راجع: «**الأعلام**» ١/٦٦.

(٢) راجع: «**الأعلام**» ٧/٥.

و«**شرح العقائد**» لابن دقيق العيد، و«**شرح الحاوي**» في الفقه، وهو مجلدان، و«**نظم السيرة النبوية**»، و«**نظم النخبة**» لابن حجر، و«**شرح التحفة**» لابن الهائم في الفرائض، و«**نظم لقطة العجلان للزركشي**»، و«**ديوان خطب**»، وكتاب في «**الآيات التي فيها الناسخ والمنسوخ**»، و«**منظومة في القراءات**»، ومختصرات وشروح كثيرة[1].

٦. زكريا الأنصاري، وهو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السنيكي، المصري، الشافعي، أبو يحيى شيخ الإسلام، قاضٍ، مفسر، أبو حفاظ الحديث، ولد في سنيكة (بشرقية مصر)، وتعلم في القاهرة، وكف بصره سنة ٩٠٦هـ، نشأ فقيرا معدما، وتوفي سنة ٩٢٦هـ، وله من المصنفات بالإضافة إلى مصنفاته في النحو واللغة والعروض والقراءات «**أحكام الدلالة على تحرير الرسالة**»، و«**أسنى المطالب في شرح روض الطالب**»، و«**أضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة وفوائد**»، و«**الإعلام والاهتمام لجمع فتاوى شيخ الإسلام**»، و«**تحرير تنقيح اللباب في الفقه**»، و«**تحفة الباري على صحيح البخاري**»، و«**الدقائق المحكمة في شرح المقدمة**»، و«**غاية الوصول شرح لب الأصول**»، و«**الغرر البهية في شرح البهجة الوردية**»، و«**فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن**»، و«**فتح الرحمن بشرح رسالة المولى رسلان**»، و«**فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب**»، و«**فتوح منزل المباني بشرح أقصى الأماني**»، و«**اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم**»، و«**لب الأصول**»، و«**المطلع شرح إيساغوجي**»، و«**الملخص من تلخيص المفتاح**»، و«**منهج**

---

(١) راجع: «**الأعلام**» ١/٦٦.

الطلاب»، و«**فتح الرحمن على متن لقطة العجلان**»[(١)].

٧. وللأشموني المتوفى سنة ٩٢٩هـ، إلى جانب شرحه المشهور على ألفية ابن مالك المسمى «**منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**» مصنفات أخرى في غير النحو، منها «**نظم المنهاج**» في الفقه، و«**شرحه**»، و«**نظم جمع الجوامع**»، و«**نظم إيساغوجي**» في المنطق[(٢)].

٨. وللإسفراييني المتوفى سنة ٩٤٥هـ تصانيف كثيرة، في كثير من العلوم والفنون بالإضافة إلى مصنفاته في النحو والصرف، منها: «**الأصول في علوم البلاغة**»، و«**فوائد في شرح العقائد**»، و«**شرح الأوراد المسمى بحقائق أذكار مولانا**»، و«**حاشية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني**»، و«**رسالة في البيان والإعجاز**» و«**حاشية على رسالة الاستعارة لأبي القاسم الليث السمرقندي**»، و«**حاشية العصام على التصورات**»، و«**حاشية على التصديقات**»، و«**متن ميزان الأدب لطاشكندي**» وفيه أبواب في البديع والبيان والمعاني والنحو[(٣)].

٩. الشربيني، وهو محمد بن أحمد الشربيني، شمي الدين فقيه شافعي، مفسر، من أهل القاهرة، توفي سنة ٩٧٧هـ، له تصانيف منها: «**السراج المنير**» أربعة مجلدات في تفسير القرآن، و«**الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع**» مجلدان، و«**شرح شواهد قطر الندى**»، و«**مغني المحتاج**» أربعة أجزاء، «**شرح منهاج الطالبين للنووي**» فقه، و«**تقريرات على المطول**» في البلاغة، و«**مناسك الحج**»[(٤)].

---

(١) راجع: «**الشامل للتراث العربي المطبوع**» جـ١، «**المستدرك**» ٥٦-٦٠، وراجع في ترجمته «**النور السافر**» ص١١١، «**الأعلام**» ٤٦/٣.

(٢) راجع: «**الأعلام**» ١٠/٥.

(٣) راجع: «**المعجم الشامل للتراث المطبوع**» ٦٤/١-٦٦.

(٤) راجع: «**الأعلام**» ٦/٦، «**المعجم الشامل للتراث المطبوع**» ٣٦٧/٣-٣٦٨.

١٠. وللعمريطي المتوفى سنة ٩٨٩هـ عدة منظومات منها: «**نهاية التدريب في نظم غاية التقريب**» في الفقه الشافعي، و«**نظم التحرير**» في الفقه أيضا، و«**تسهيل الطرقات في نظم الورقات**» في أصول الفقه[(١)]، بالإضافة إلى منظومته المسماة: «**الدرة البهية في نظم الآجرومية**»، و«**أرجوزة في النحو**».

١١. وللأشخر المتوفى سنة ٩٩١هـ: «**شرح بهجة المحافل وبغية الأماثل**» في تلخيص المعجزات والسير والشمائل لأبي بكر العامري، و«**فتاوى**» مرتبة على أبواب الفقه، و«**منظومة في أصول الفقه**»، و«**شرحها**»، و«**ألفية في النحو**»، و«**منظومة في رجال الحديث**»، وغير ذلك[(٢)].

١٢. لابن قاسم العبادي المتوفى سنة ٩٩٢هـ مصنفات في مختلف الفنون غاية في الدقة، منها في النحو: «**حاشية على شرح ابن الناظم**»، وله أيضا: «**حاشية على شرح جمع الجوامع**» في أصول الفقه، سماها: «**الآيات البينات**»، وهي مجلدان، و«**شرح الورقات لإمام الحرمين**»، و«**حاشية على شرح المنهج**» منها خمسة أجزاء في الظاهرية بدمشق[(٣)].

فهؤلاء النحاة وغيرهم لم يقصروا جهدهم على التأليف النحوي واللغوي، وإنما امتدت جهودهم إلى جميع العلوم الإسلامية من تفسير، وفقه وأصوله، وحديث وعلومه، وسير وتراجم، وعقائد، وغيرها، وباقي العلوم الإنسانية المتصلة بالحياة؛ كالمنطق والفلسفة والتاريخ والفلك والطبيعيات وغيرها، مما يدل على اتساع عقلياتهم، وحرصهم على التراث الإسلامي والعربي.

---

(١) راجع: «**الأعلام**» ١٧٤/٨.

(٢) راجع: «**النور السافر**» ص٣٤٩، «**الأعلام**» ٥٩/٦.

(٣) راجع: «**شذارت الذهب**» ٤٣٤/٨، «**الأعلام**» ١٩٨/١، «**نشأة النحو**» ص١٨١.

ثالثا: دور التعليم والتعلُّم في حفظ التراث النحوي:

سبق أن أشرنا إلى أن مصر وبلاد الشام كانت موئلا للعلماء النازحين إليها من المشرق والمغرب،وذلك بعد سقوط بغداد في أيدي التتار، وبعد سقوط الأندلس في أيدي الفرنجة، وكان من الطبيعي أن يحدث احتكاك بين العلماء النازحين وأهل مصر والشام من العلماء وغيرهم، وقد تمخض هذا الاندماج عن حركة علمية مزدهرة قامت على أساس التعليم والتعلم،وكان وراء الازدهار العلمي في عهد المماليك تشجيع السلاطين للعلم والعلماء، وفي عهد السلطان (بيبرس) أصبح الأزهر قصبة لطلاب العلم من كل أنحاء العالم الإسلامي، وظهر فيه علماء أجلاء مثل ابن عبد الظاهر وابن خلكان وابن واصل وغيرهم، وكان السلطان (الغوري) يحرص على عقد المجالس العلمية والدينية بالقلعة مرة أو أكثر في الأسبوع، حيث يتنافس كبار العلماء والفقهاء والأدباء، بل إن من بين أمراء المماليك من اشتغل بالتاريخ أو الفقه أو الحديث النبوي الشريف أو اللغة العربية، وبعضهم تصدى للتدريس وكان له طلاب يأخذون عنه، ومما يدل على رعاية سلاطين المماليك للنشاط العلمي حرصهم على إنشاء الكثير من المدارس، بخلاف المؤسسات الأخرى التي قامت بذات الوظيفة أحيانا مثل المساجد، ومن هذه المدارس المدرسة الظاهرية نسبة إلى الظاهر بيبرس، والمدرسة الناصرية نسبة إلى السلطان الناصر محمد، ومدرسة السلطان برقوق، وغير ذلك في مصر والشام والحجاز، وبين الأمراء من اهتم ببناء المدارس مثل المدرسة المحمودية أو المدرسة الجمالية التي بناها الأمير جمال الدين محمود، والتي قال عنها المقريزي: "إنها من أحسن مدارس مصر"، وكانت وظيفة التدريس من أجل الوظائف، يخلع السلطان على من سيقوم به ويصدر له توقيعا من ديوان الإنشاء، وفيه ينصح المدرس بأن يظهر مكنون علمه للطلاب، ويربيهم كما يربي الوالد ولده، وينظر في طلبته ويحثهم في كل وقت على الاشتغال بالعلم، وكان

لكل مدرس معيد، يعيد ما ألقاه الأستاذ على الطلاب،ويشرح لهم ما غمض، وكان من حق الطالب اختيار المواد التي تناسبه، وإذا ما انتهى الطالب من دروسه وتأهل للفتيا، أجاز له شيخه ذلك، وذلك حيث تكتب (إجازة) تتضمن اسمه وشيخه ومذهبه وتاريخ الإجازة[1].

وقد حفلت هذه الفترة بوضع المصنفات النحوية التعليمية التي "استمرت زمنا دون انقطاع المحاولات بوضع مصنفات نحوية تعليمية متعددة المستويات، في سبيل تلبية الاحتياجات المتجددة للأجيال المتعاقبة من الدراسين،وجلي أنه لم تخلُ مرحلة من مراحل هذه الفترة من إضافة مصنفات جديدة إلى ما هو موروث في هذا المجال، ولقد تنوعت هذه المصنفات الجديدة، وامتدت على جبهة عريضة،من تأليف مختصرات إلى إعادة صياغة الموروث منها بالشرح أو النظم أو التعليق أو الإتمام، وهكذا كان أمام كل جيل من ا لأجيال التي عاشت في هذه ألفترة من المعلمين فرصة واسعة لاختيار المصنف التعليمي المناسب للدارسين"[2].

وقد برز في عهد المماليك نخبة أجلاء من علماء النحو واللغة قادوا حركة تعليم النحو وعلوم اللغة في مصر والشام بعد أن أخذوا، وتلقوا عن مشاهير عصرهم، ومن هؤلاء: ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي المتوفى سنة ٦٧٢هـ، وهو من الذين رحلوا من الأندلس إلى دمشق، حيث سمع من السخاوي، والحسن بن الصباح وجماعة، وأخذ العربية عن غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، وتصدر بها لإقراء العربية، وصرف همه

---

(١) راجع: «**من تاريخ الشرق الإسلامي في العصر الحديث**» للدكتور/ عبد الله محمد جمال الدين، ص١٣٤، ١٣٥.

(٢) راجع: «**تعليم النحو العربي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، ص٩٥.

إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، أقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، وتصدر بالتربة العادلية بالجامع المعمور، وتخرج به جماعة كثيرة، وصنَّف تصانيف مشهورة، ومن شيوخه ابن يعيش الحلبي[1]، وما زالت مصنفات ابن مالك النحوية المنظومة منها والمنثورة تحتل مكانة مرموقة في مجال تعليم النحو واللغة، وربما حظيت مؤلفاته بالشرح والتعليق بما لم يحظ غيرها من مؤلفات.

ومن هؤلاء أبو حيَّان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ،وقد كان له إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، وهو الذي جسَّر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض بهم لججها، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: "هذه نحو الفقهاء"، وقد تولى أبو حيان تدريس التفسير بالمنصورية، والإقراء بجامع الأقمر، وكانت عبارته فصيحة، لكنه في غير القرآن يعقد القاف قريبا من الكاف[2].

ومن هؤلاء ابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ، فقد درَّس بالقبطية والخشابية والجامع الناصريّ بالقلعة، والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيَّان[3]، وما زال شرحه على ألفية ابن مالك مثلا راقيا للمصنفات التعليمية إلى يومنا هذا.

ومن هؤلاء ابن الصائغ المتوفى سنة ٧٧٦هـ، وفقد درَّس بالجامع الطولوني وغيره[4]، وقد صوَّر ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨هـ، مظاهر استقبال القاهرة في

---

(١) راجع: «بغية الوعاة» ١/١٣٠-١٣٧.

(٢) راجع: «بغية الوعاة» ١/٢٨٠-٢٨٥.

(٣) راجع: «بغية الوعاة» ٢/٤٧-٤٨.

(٤) راجع: «بغية الوعاة» ١/١٥٥-١٥٦.

عهد المماليك للعلماء، وإكرام سلاطينهم مثواهم، فقال: "فانتقلت إلى القاهرة أول ذي القعدة، فرأيت حاضرة الدنيا، وبستان العالم، ومحشر الأمم، ومدرج الذر من البشر، وإيوان الإسلام، وكرسي الملك، تلوح القصور والأواوين في جوه، وتزهر الخوانق والمدارس الكواكب بآفاقه، وتضيء البدور والكواكب من علمائه، ولما دخلتها أقمت بها أياما، وانثال عليّ طلبة العلم بها يلتمسون الإفادة مع قلة البضاعة، ولم يوسعوني عذرا، فجلست للتدريس بالجامع الأزهر منها، ثم كان الاتصال بالسلطان، فأبر مقامي، وآنس القربة، ووفر الجراية من صدقاته، شأنه مع أهل العلم، ثم هلك بعض المدرسين بمدرسة القمحة بمصر من وقف صلاح الدين بن أيوب، فأولاني تدريسها مكانه، فلما عزل القاضي المالكي سنة ست وثمانين اختصني السلطان بهذه الولاية تأهيلا لمكاني وتنويها بذكري، وشافهته بالتفادي من ذلك فأبى إلا إمضاءه"[١].

فالقارئ لنص ابن خلدون يدرك أن القاهرة ليست مركز إشعاع للحضارة الإسلامية والعربية، وليست ملجأ للعلماء من أرجاء الدنيا الآن فقط، وإنما كانت كذلك على مر العصور، وتعاقب الملوك والسلاطين.

ومنهم الذين كانوا قائمين على خدمة الأزهر، ثم تحولوا إلى دراسة النحو، مثل الشيخ/ خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ، حيث كان يعمل في الأزهر وقادًا، فسقطت منه يوما فتيلة على كراس أحد الطلبة، فشتمه وعيَّره بالجهل، فعز عليه شتمه، واشتغل بالعلم بعد أن جاوز العقد الثالث[٢].

وغير هؤلاء ممن تولوا تدريس النحو وعلوم اللغة فضلا عن العلوم الإسلامية

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» ٢٣٣-٢٣٨.

(٢) «نشأة النحو» للشيخ الطنطاوي ص١٧٢.

في العهد المملوكي كثير سواء أكانوا من أهل مصر والشام، أم من غيرها، ممن رحلوا إليها من المشرق والمغرب، وكان الأزهر على مدى ما يزيد على ألف سنة من الزمان منذ أن أنشئ في مصر في القرن الرابع الهجري، في ٧ رمضان سنة ٣٦١هـ، ٢١ يونية ٩٧٢م، امتدادا لأقدم مدرسة إسلامية في مسجد عمرو بن العاص بالفسطاط عام ٢١هـ، فقد ظل في مصر وفي العالم الإسلامي حصن الدين الحصين، وركن العلم المتين، وملاذ اللغة العربية، والأدب والثقافة، والمعقل الوحيد الذي ثبت لحملات أعداء الإسلام، فانتهت إليه علوم الدين، واعتصمت فيه لغة القرآن، وقد لبث في تلك القرون شامخًا كالبنيان الراسخ، لم تقلل من عظمته الأحداث والمحن،ولم تضعف من قوته الخطوب والفتن[1].

ولم يتوقف نشاط التعليم والتعلم في مصر والشام بسقوط دولة المماليك سنة ٩٢٣هـ، وقيام الخلافة العثمانية،بل امتد هذا النشاط، إذ لابد لأي دولة أن تعنى بشئون التعليم والتعلم لإعداد من يشغلون المناصب المختلفة في مؤسساتها، ولذلك لم يكن اهتمام العثمانيين بحركة التعليم والتعلم، بأقل منها عند المماليك حيث كان نظام التعليم نظامًا دقيقًا، ولابد أن يمر في جميع مراحله، المنطلقون إلى الوظائف الكبرى في هذه الهيئة، وكانت المدارس تلحق بالمساجد وتنقسم إلى ثلاث مراحل:

المدرسة الابتدائية: ويطلق عليها المكاتب، وعرفت في القرن السادس عشر الميلادي باسم أماكن القراءة، وكانت تعلم القراءة والكتابة باللغة التركية واللغة العربية، وبعض سور من القرآن الكريم.

المدرسة المتوسطة: وكان يدرس فيها عدة مقررات في النحو والبلاغة والمنطق

---

(١) «**كيف واجه الأزهر نابليون وحملته**» للمستشار/ محمد عرب الطهطاوي، بحث منشور بمجلة الأزهر، ٨٥٦/٦، السنة ٦٨.

والهندسة وعلم الفلك وفقه اللغة، وكان المتخرجون في هذه المدارس يعينون مدرسين في المدارس الابتدائية، أو يعملون وعاظا وأئمة مساجد.

المدرسة العالية: وتدرس فيها الشريعة والقانون، ويتعمق الطلبة في دراسة العلوم القرآنية والشريعة الإسلامية، كالحديث والفقه وأصول الدين، كما كانوا يدرسون القوانين الوضعية.

ولم تكن هناك سنوات محددة لمراحل الدراسة، وكان المعيار في تحديد سنوات الدراسة هو الاستعداد العقلي للطالب وقابليته للدراسة، ولذلك كانت الدراسات العليا تنتهي في سن يترواح ما بين الثلاثين والأربعين(١).

ولقد تناول الدكتور/ علي أبو المكارم نظام تعليم النحو العربي في هذه الفترة، فذكر أن نظام التعليم الذي أرسيت تقاليده حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري - وكان يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها ثلاث، هي: الاختيار، الاستمرار، التتابع، والمقصود بالاختيار: اختيار المادة العلمية التي يدرسها الطالب، واختيار الأساتذة الذين يتلقى عنهم، ثم بين الدكتور/ علي أبو المكارم دور الكتاب الموروث في العملية التعليمية، فقال: "وأما الكتاب فهو في ظل ذلك النظام محور العمل التعليمي، يعكف عليه الأستاذ وتلاميذه بغية استيعاب مادته العلمية وعباراته اللفظية أيضًا، ولقد يكون في الكتاب من المآخذ ما يرى الأستاذ ضرورة التنبيه إليه، وأهمية التعليق عليه، ولكنه في كل الأحوال لا يجيز لنفسه حذفا منه، ولا إضافة إليه، ولا تعديلا فيه، فإذا أرد شيئا من ذلك وجد من الواجب عليه أن يعلن بوضوح لتلاميذه أنه بصدد وضع كتاب جديد، وإن كان يستند في جوهره إلى كتاب

---

(١) راجع: «**من تاريخ الشرق الإسلامي في العصر الحديث**» للدكتور/ عبد الله محمد جمال الدين، ص٢٥٧.

قدم"[(١)].

وهكذا واصل نشاط التعليم والتعلم مسيرته من عهد إلى عهد، ولم يصب الضعف هذا النشاط، ولم تنلْ منه الحوادث، ولعل الضعف الذي أصاب الحركة العلمية في عهد العثمانيين -والذي أشرنا إليه من قبل- لم يكن ينصب على حركة التعليم والتعلم، والتلقين والتلقي، وأخذ اللاحق من السابق، كما لم يكن ينصب على حركة التأليف والتصنيف من حيث هي، أو من حيث كمها، ولكن انصب هذا الضعف على حركة التأليف والتصنيف من حيث نوعها، إذ قل الابتكار، وندر الإبداع، وتوقفت جهود العلماء عند الجمع والتحصيل، ووضع المتون والمختصرات على مطولات سابقة، ووضع شروح وحواشٍ على هذه المتون والمختصرات، سواء أكانت من وضعهم، أم من وضع سابقيهم، ولم تتعد جهودهم في مجال الاجتهاد والابتكار حدود الترجيح والاختيارات من بين حشود من الخلافات والأقوال من السابقين،وسوف نوضح ذلك كله إن شاء الله عند حديثنا عن سمات التصنيف النحوي في هذا القرن.

رابعا: سِمَاتُ التَّصنيف في هذا القرن:

سبق أن أشرنا إلى أن القرن العاشر الهجري امتداد للقرون الثلاثة السابقة عليه من الناحية العلمية والفكرية، وهو متصل من الناحية العلمية والفكرية أيضا بما يليه من قرون، ولذا يصعب الفصل بينه وبين القرن التاسع، أو بينه وبين القرن الحادي عشر من الناحية العلمية والفكرية بوجه عام، ومن الناحية اللغوية والنحوية بوجه خاص، فقد رأينا كثيرا من النحاة قد شهدوا القرنين، حيث عاش بعضهم شطرا من حياته في القرن التاسع، وشطرا من حياته في القرن العاشر، كما عاش

---

(١) راجع: «**تعليم النحو العربي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، ص١٠٢.

بعضهم جزءًا من القرن العاشر وجزءا من القرن الحادي عشر، ومن ثَـمَّ لا نجـد اختلافا واضحا في سمات التأليف بين النحاة في هذه القرون الثلاثة، فقد اتحـدت سمات التصنيف عندهم إلى حد كبير، ويمكن القول بأن السمة العامة الـتي تجمـع مصنفات هذا القرن هي انكبابهم على وضع المتون والمختصرات، ووضع شـروحٍ على هذه المتون أو المختصرات، ثم وضع حواشٍ على هذه الشروح، ولَعَلَّ عرضـنا السابق لأبرز مصنفات النحاة في هذا القرن –يوضح لنا هذه السمة، وقد رأينا أن هذه السمة لا تقتصر على المصنفات النحوية واللغوية، بل كانت سائدةً في جميـع مصنفاتهم العلمية، وكانت عنايتهم بوضـع المتـون والمختـصرات، والـشروح والحواشي- بدافع الرغبة منهم في الحرص على ما بين أيديهم من هذا التراث، يقول الشيخ/ محمد الطنطاوي: "ويظهر أن الحامل لهم على الإكثار من المتون حبـهم في سرعة تلافي ما ضاع من كتب النحو، والمتون كفيلة بجمع ما أكثر من القواعـد في موجز الكلام، فلكي يُسَهِّلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن في قبضة اليـد – صنَّفوها كعلاج بدا لهم، فلم يكن بعد هذا بُدٌّ من شروح تكـشف قنـاع هـذه المخدرات المكنونة، وبالتالي قد تقتضي الشروح تفصيلا لما أُجمل فيها، فكانت بعض الحواشي- فما أجدر عهد المماليك بتسميته عهد المتون والشروح"[(١)].

ويقول الدكتور/ علي أبو المكارم: "وكان "وضع المختـصرات" في هـذه المرحلة نتاج عاملين مختلفين في الدوافع، متفقين –إلى مدًى- في النتائج، أما أولهما فالاهتمام بتقديم مادة علمية ميسرة للأجيال الجديدة من الدارسين، مادة تخلـو – أو تحاول أن تخلو- مما في الموروث من قصور أو تجاوز يمثلان بعض الصعوبة علـى المتعلمين،وكان ذلك –غالبا- سمة المحاولات التي صدرت عن المعلمين المحتـرفين،

---

(١) «**نشأة النحو**» ص١٦١-١٦٢.

وأما ثانيهما فالتعبير عن النضج في معرفة النحو وتصوير القدرة العملية على الإسهام في التأليف فيه بالنسبة لبعض الدارسين الذين كانوا يلجئون -في بعض الأحيان- إلى وضع مختصر نحوي يكون بمثابة (مشروع تخرج) ينقلهم إلى مصافِّ المتخصصين، وبتضافر هذين العاملين معا وجد عدد كبير من (المختصرات) الموضوعة للمبتدئين"[١].

وإذا كان الدافع -كما يقول الدكتور/ أبو المكارم- إلى وضع المختصرات والمتون في هذه الفترة يتمثل في تيسير قواعد النحو على المتعلمين، وفي إبراز قدرة المؤلف، فإن الدافع الأقوى ما ذكره الشيخ/ الطنطاوي من قبل من حرصهم على جمع التراث النحوي، والقبض عليه بالإيجاز والاختصار؛ خوفا عليه من الضياع.

أما الشروح على هذه المختصرات، فإن دكتور/ علي أبو المكارم قد جعل مرجعها إلى المجاملة الشخصية التي كانت تحفز من يدينون بالولاء من الأبناء أو التلاميذ إلى شرح ما وضع الآباء أو الأساتذة، تعبيرا عن التقدير والعرفان لما أسهموا به في تكوينهم العلمي[٢]،ولا نظن أن المجاملة الشخصية من قِبَلِ الأبناء لآبائهم، والتلاميذ لأساتذتهم تكفي وحدها أن نجعلها مردَّ هذه الشروح الغزيرة، فقد رأينا من يشرحون مختصرات لم يَرَوا و لم يعاصروا أصحابها، بل ما كانوا ليشرحوا المختصر إلا لشدة إعجابهم به بغض النظر عن علاقتهم بصاحبه، ولهذا فإن الدافع الأقوى إلى هذه الشروح حاجة المتعلمين إلى حلِّ ما فيها من ألغاز نتيجة الإيجاز الشديد، يقول الشيخ/ الطنطاوي: "ومن هنا مسَّتِ الحاجة إلى الشروح، وربما جُلِّلَتْ بالحواشي، وأقرب الأمثلة لهذا «**شروح كافية ابن الحاجب**»، و«**ألفية**

---

(١) «**تعليم النحو العربي**» ص١١٠.

(٢) المرجع السابق ص١١١.

ابن مالك»، و«كافيته»، و«مغني» ابن هشام، و«توضيحه»، وبعض حواشيها"[١].

ومهما تكن الأسباب والدوافع فإن هذا القرن قد حَفِلَ بوضع المتون، أو المختصرات، والشروح التي توضحها، وتزيل غموضها، والحواشي على هذه الشروح، ويجدر بنا أن نلقي الضوء على كل لونٍ من هذه الألوان الثلاثة مبرزين خصائص كلِّ لون مع ذكر نماذج لكل منها نوضح من خلالها هذه الخصائص:

أ. المتون أو المختصرات:

ذكرنا آنفا أن نحاة هذا القرن قد أكبوا على وضع المتون والمختصرات بدافع الحرص غلى جمع التراث النحوي، وصَبِّه في قوالب محددة؛ حتى لا يتفلت شيء منه، وحتى يسهل على الدارسين تلقيه، وتتخذ هذه المتون أو المختصرات شكلين: وهما مختصرات نثرية، ومنظومات شعرية، وهذه المتون هي إيجاز للمطولات السابقة، ولذلك تتسم بشدة الإيجاز والتركيز مما أدى في كثير من الأحيان إلى غموضها واستغلاقها على الأفهام، يقول الشيخ/ محمد الطنطاوي: "أما في هذا العهد فقد طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيعابها لما في المطولات ويفتنون في سبيل إيجازها ما وسعته قدرتهم"[٢].

وقد بَيَّنَا أن الدافع الأساسي الذي دفعهم إلى وضع هذا الكم الهائل من المتون والمختصرات في هذه الفترة بالإضافة إلى تيسير القواعد النحوية على المتعلمين هو خوفهم على التراث النحوي من الضياع، فأرادوا أن يلموا بأطرافه، وأن يستحوذوا على أساسياته، ولعلنا نلاحظ من عرضنا السابق لبعض المصنفات النحوية التي وضعت في هذا القرن أن معظمها متون أو مختصرات لمطولات سابقة،

(١) «نشأة النحو» ص١٦١.

(٢) المرجع السابق ص١٦١.

سواءٌ أكانت هذه المتون في أسلوب نثري، أم في أسلوبٍ شعريٍّ، ومما صدر في هذه الفترة من مختصرات نحوية: «**معونة الطالبين في معرفة اصطلاح المعربين**» للخليلي المتوفى بعد سنة ٩٠١هـ، و«**المقدمة الأزهرية في علم العربية**» للشيخ/ خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ، و«**جمع الجوامع في النحو**» لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، و«**غنية الإعراب**» للمكناسي المتوفى سنة ٩٦٤هـ، و«**مفتتح الإعراب**» لطاش كبرى زادة المتوفى سنة ٩٦٨هـ، و«**المقدمة النحوية في علم العربية**» للشيخ/ عبد الوهاب الشعرانيّ المتوفى سنة ٩٧٣هـ، و«**العوامل**»، و«**العوامل الجديدة**»،و«**كفاية المبتدي**» وهي للبيركلي المتوفى سنة ٩٨١هـ[١]، و«**الآجرومية**» للعمريطي المتوفى سنة ٩٨٩هـ[٢]، إلى غير ذلك من المتون أو المختصرات، ولم يكن ذلك في النحو واللغة فقط، بل كان ذلك في جميع العلوم العربية والإسلامية، كعلوم البلاغة والأدب والفقه وأصوله والتوحيد والتصوف والتجويد والمنطق والحكمة والعروض والقوافي والفرائض، بل في علوم أخرى تتصل بالحياة العملية، كالحساب والميقات والإملاء والتاريخ وغيرها، مما يدل على أن علماء هذا القرن لم يقصروا جهدهم في مجال اللغة والنحو والبلاغة والأدب ،من حيث وضع متون أو مختصرات فيها، بل وجهوا جهودهم أيضا إلى كل ما يتصل بالتراث الإسلامي، وقد رأينا من عرضنا السابق لمصنفات هذا القرن، أن كثيرا من علمائه كانوا موسوعيين، حيث خاضوا في بحر كل علمٍ من العلوم العربية والإسلامية والدنيوية.

ويجدر بنا أن نذكر نموذجين مما وضع في هذا القرن من متون نحوية، أحدهما

---

(١) راجع: «**تعليم النحو العربيّ**» للدكتور/ علي أبو المكارم، ص١١٠ مع الهامش.

(٢) «**مجموع مهمات المتون**» ص١٩٧، ص٢٨٠.

مختصر نثري، والآخر منظومة شعرية.

أما المختصر النثري فهو «إظهار الأسرار» لزين الدين محمد بن بير علي البركوي، المتوفى سنة ٩٨١هـ، يقول فيه صاحبه بعد أن حمد الله تعالى، وصلى على رسوله ﷺ: "وبعد، فهذه رسالة فيما يحتاج إليه كل معرب أشد الاحتياج، وهو ثلاثة أشياء: العامل، والمعمول، والعمل: أي: الإعراب، فوجب ترتيبها على ثلاثة أبواب"، ثم أخذ يتناول هذه الأبواب الثلاثة، وهي: باب العامل، وباب المعمول، وباب العمل، أي: الإعراب، وتحت هذه الأبواب الثلاثة استطاع أن يعالج القضايا النحوية المختلفة بإيجاز شديد، ولكنه إيجاز غير مخل، فيقول في الباب الأول: "اعلم أولاً أن الكلمة، وهي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ثلاثة: فعل، وهو ما دلَّ بهيئته وضعًا على أحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصه: دخول (قد، والسين، وسوف، وإنْ،ولم، ولَمَّا، ولام الأمر، ولا النهي) وكله عامل على ما سيجيء، واسمٌ: وهو ما دل على معنى مستقل بالفهم غير مقترن فيه بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصه: دخول (التنوين، وحرف الجر، ولام التعريف)، وكونه مبتدأً، وفاعلاً. ومضافا، وبعضه عامل كاسم الفاعل، وبعضه غير عامل كـ(أنا، وأنت، والذي). وحرف:وهو ما دل على معنى غير مستقل بالفهم، بل آلة لفهم غيره، وبعضه عامل؛ كـ(حرف الجر)، وبعضه غير عامل؛ كـ(هل، وقد)".

ففي هذا النص استطاع أن يوجز ما يتعلق بالكلمة من حيث مفهومها، وتقسيمها إلى فعل واسم وحرف، وبيان ما يميز كل قسم منها، وهو من خلال ذلك يبين ما يعمل من هذه الأقسام، وما لا يعمل، وقد اتخذ بيان الكلمة ومفهومها مدخلاً إلى الحديث عن العوامل، وكيفية عملها.

ويقول في الباب الثاني –وهو المعمول: "اعلم أولا أن الألفاظ الموضوعة إذا

لم تقع في التركيب لم تكن معمولة كما لا تكون عاملة، وإن وقعت فيه، فعلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: ما لا يكون معمولاً أصلاً، وهو اثنان:

الأول: الحرف مطلقا، والثاني: الأمر بغير اللام عند البصريين، فإنه لما حذف عنه حرف المضارعة التي يسببها صار المضارع مشابها للاسم فأعرب.وعمل فيه، خرج عن المشابهة، فعاد إلى أصله وهو البناء، وقال الكوفيون: هو معرب مجزوم بلام مقدرة.

والقسم الثاني: ما يكون معمولا دائما، وهو اثنان أيضا: الأول: الاسم مطلقا حتى حُكم على أسماء الأفعال بأنها مرفوعة المحل على الابتداء، وفاعلها ساد مسد الخبر، أو منصوبة المحل على المصدرية، وإن قال بعضهم: لا محل لها من الإعراب لكونها بمعنى الفعل، وعلى ضمير الفصل، نحو: كان زيدٌ هو القائم – بالحرفية– خلافا لبعضهم يقول: إنه اسم لا محل له من الإعراب...

والثاني: الفعل المضارع.

والقسم الثالث: ما كان الأصل فيه ألا يكون معمولاً لكن قد يقع موضع القسم الثاني فيكون معمولاً، وهو اثنان أيضا: الأول: الماضي؛ فإنه إذا وقع بعد أن المصدرية –يُحكم على محله بالنصب، وإذا وقع بعد الجازم شرطًا أو جزاءً– يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الإعراب في المعطوف، نحو: أعجبتني أن ضربْتَ وتقتلَ، وإن ضربْتَ وتقتلْ ضربتُكَ واقتلْ، وفي غير هذين الموضعين لا يكون معمولاً.

والثاني: الجملة، وهي على قسمين: فعلية، وهي المركبة من الفعل لفظا، أو معنى، وفاعله، واسمية، وهي المركبة من المبتدأ والخبر، أو من اسم الحرف العامل، وخبره".

وهكذا نجده في هذا النص يصنف الألفاظ من حيث صلاحيتها أن تكون معمولة، أو لا تكون معمولة، وقبل أن يصنفها أشار باقتدار بالغ إلى أن اللفظ إذا لم يقع في التركيب اللغويّ، فإننا لا نستطيع الحكم عليه بأنه عامل أو معمول؛ لأن ذلك لا يتضح إلا من خلال إدراك العلاقة بين عناصر التركيب، وهو في هذا يتفق مع ما ينادي إليه المحدثون من شمول النظرة إلى النص كله، ثم صنف هذه الألفاظ إلى ثلاثة أقسام:

الأول: لا يصلح أن يكون معمولا أصلا، وهو الحرف مطلقًا، وفعل الأمر.

الثاني: ما يصلح أن يكون معمولاً دائمًا،وهو الاسم مطلقًا، والفعل المضارع.

الثالث: ما لا يكون معمولاً في الأصل، ولكنه قد يقع معمولاً في بعض التراكيب، وهو الفعل الماضي والجملة.

ولا يخفى ما في هذا التصنيف من استعمال العقل والمنطق.

ويقول في الباب الثالث: وهو العمل؛ أي: الإعراب: "وهو شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب، وله تقسيمات أربعة متداخلة.

التقسيم الأول: بحسب الذات والحقيقة، فنقول: هو إما حركة، أو حرف، أو حذف.

والتقسيم الثاني: بحسب المحل، فهو إما بالحركة المحضة أو بالحروف المحضة، أو بالحركة مع الحذف، أو بالحرف مع الحذف.

والتقسيم الثالث: بحسب النوع، فهو أربعة، رفع ونصب مشتركان بين الاسم والفعل، وجر مختص بالاسم، وجزم مختص بالفعل.

والتقسيم الرابع: بحسب الصفة، فهو ثلاثة، لفظي يظهر في اللفظ،

وتقديري، ومحلي"[١].

فهو يعالج باقتدار فائق، وعقلية ذات قدرة على التقسيم والتصنيف، وإدراك العلاقة بين الأقسام المختلفة - قضايا الإعراب بشتى صورها، حيث قسمها أربعة تقسيمات باعتبارات مختلفة، فهو أولا يقسم الإعراب من حيث ذاته وحقيقته إلى حركة، وهي: الفتحة والكسرة والضمة،. وحرف، وهو: الألف والياء والواو والنون. وحذف، وهو حذف الحركة، وحذف الآخر، وحذف النون، ثم يقسمه -من حيث المحل- إلى حركة محضة، وتكون في نوعين من الكلمات: أحدهما يعرب إعرابا تاما، ويعني به الاسم المفرد، وجمع التكسير.

والآخر: يعرب إعرابا ناقصًا، ويعني به الاسم الممنوع من الصرف، إذ يعرب بالضمة رفعا، وبالفتحة نصبا وجرًّا، وجمع المؤنث السالم، إذ يعرب بالضمة رفعًا، وبالكسرة نصبًا وجرًّا، وحرف محض، ويكون في نوعين من الكلمات أيضا:

أحدهما: يعرب إعرابًا تامًّا بالأحرف الثلاثة، أي: بالواو رفعًا، والألف نصبًا، والياء جرًّا، وهو الأسماء الستة.

والآخر: يُعرب إعرابًا ناقصًا، أي: ببعض الأحرف، ويعني به جمع المذكر السالم، إذ يعرب بالواو رفعًا والياء نصبًا وجرًّا، والمثنى، إذ يُعرب بالألف رفعًا، والياء نصبا وجرًّا، وحركة مع الحذف، ولا يكون إلا في تام الإعراب، وهو نوعان:

أحدهما: الفعل المضارع الصحيح الذي لم يتصل به شيء، إذ يعرب بالحركة في حالتي الرفع والنصب، وبحذف الحركة في حالة الجزم.

والآخر: الفعل المضارع المعتل الآخر، فهو يعرب بالحركة في حالتي الرفع والنصب، وبحذف الآخر في حالة الجزم، وحرف مع الحذف، ولا يكون إلا في

---

(١) انظر هذا المختصر كله في: «مجموع مهمات المتون» ص٢٨٠-٣٠٦.

ناقص الإعراب، وهو الفعل المضارع الذي اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهو يعرب بثبوت الحرف -وهو النون- رفعًا وبحذفه نصبًا وجزمًا.

ثم يقسمه من حيث نوعه إلى رفع ونصب، وهما مشتركان بين الاسم والفعل، وجر وهو خاص بالاسم، وجزم وهو خاص بالفعل.

ثم يقسمه من حيث صفته إلى لفظي، أي: ظاهر، وتقديري: وهو ما يكون في الكلمات المعتلة، ومحليّ: وهو ما يكون في الكلمات المبنية.

وهكذا استطاع أن يعالج قضايا الإعراب من حيث أنواعه، وعلاماته: الأصلية والفرعية، وما يعرب بكل منها من الكلمات بأسلوبٍ قائمٍ على القسمة المنطقية، التي وضَّح من خلالها جوانبَ الإعراب المختلفة.

وبعد،،، فهذا المختصر الذي لم تتجاوز صفحاته الست والعشرين صفحة، استطاع صاحبه أن يوجز فيه دون إخلال كل ما يتعلق بقضايا العامل والمعمول والعمل، وهو الإعراب.

وأما المنظومة فهي: «**نظم الآجرومية**»، لشرف الدين يحيى العمريطي المتوفى سنة ٩٨٩هـ، وهي منظومة حوَت ما جاء في «**متن الآجرومية**» الشهير لمحمد بن محمد بن داود الصنهاجي، المتوفى سنة ٧٢٣هـ، وقد سار العمريطي في نظمه على منهج الآجرومية من حيث ترتيب الأبواب، حيث تناول الكلمة، ثم الإعراب، ثم علامات الإعراب، ثم علامات النصب، ثم علامات الخفض، ثم علامات الجزم، ثم تحدث عما يعرب بالحركات، وما يعرب بالحروف، ثم المعرفة والنكرة، ثم الأفعال، ثم إعراب الفعل، ثم مرفوعات الأسماء، ثم نائب الفاعل، ثم المبتدأ والخبر، ثم (كان) وأخواتها، ثم (إن) وأخواتها، ثم (ظن) وأخواتها، ثم النعت، ثم العطف، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم منصوبات ا لأسماء، وهي: المصدر، والظرف، والحال، والتمييز،

والاستثناء، و(لا) العاملة عمل (إنَّ)، والنداء، والمفعول لأجله، والمفعـــول معـــه، ثم مخفوضات الأسماء، ثم الإضافة.

وهذا هو الترتيب الذي كان الصنهاجي قد اتبعـــه في مختـــصره، غـــير أن العمريطي زاد في نظمه بعض التفصيل الذي استلزم كثرة العناوين، كما زاد بعض الموضوعات التي أغفلها صاحب الآجرومية، كالمعرفة والنكرة، وكان العمريطـــي يريد أن يحول متن الآجرومية –وهو مختصر نثري في غاية الإيجـــاز- إلى منظومـــة واضحة يسهل على المتلقي حفظها، وفهمها.

وجدير بنا أن نذكر نموذجين: أحدهما من متن الآجرومية، والآخر من نظم العمريطي؛ لنوضح من خلالهما كيف عالج العمريطي ما ورد في متن الآجروميـــة بشيء من التفصيل والتوضيح.

فيقول صاحب الآجرومية في باب الإعراب: "الإعراب: هو تغيير أواخـــر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرًا، وأقـــسامه أربعـــة: رفـــع ونصب وخفض وجزم، فللأسماء من ذلك: الرفع والنصب والخفض، ولا جزم فيها، وللأفعال من ذلك: الرفع والنصب والجزم، ولا خفض فيها"[(١)].

ويقول العمريطي في باب الإعراب أيضا:

إعرابُهم تغـــيرُ آخـــر الكلـــم ... *تقديرًا أو لفظًـــا لعامـــلٍ عُلِـــمْ*
أقـــسامُه أربعـــةٌ فَلْتُعْتَبـــرْ ... *رفعٌ ونصبٌ وكذا جزمٌ وجـــرٌّ*
والكلُّ غيرَ الجزمِ في الأسما يقـــعْ ... *وكلُّها في الفعلِ والخفضُ امتنـــعْ*
وسائرُ الأسماءِ حيـــثُ لا شَـــبَهْ ... *قَرَّبَها مـــن الحـــروف مُعْرَبَـــهْ*
وغيرُ ذي الأسماءِ مـــبنيٌّ خَـــلاَ ... *مضارعٍ من كلِّ نونٍ قدْ خَلاَ*[(٢)]

---

(١) «مجموع مهمات المتون» ص١٩٠.

(٢) المرجع السابق ص١٩٨.

فإذا قارنا بين النظم، ومتن الآجرومية من حيث تناول كل منهما للإعراب، نجد النظم قد ساوى متن الآجرومية في الأسلوب،حيث تناول في البيت الأول مفهوم الإعراب،وفي البيت الثاني تقسيمه إلى رفع ونصب وجزم وجر، وفي البيت الثالث بين نصيب الأسماء من هذه الأقسام الأربعة، وهو الرفع والنصب والجر ولا جزم فيها، ونصيب الأفعال منها، وهو الرفع والنصب والجزم، ولا جر فيها، وكما أن العمريطي في نظمه صاغ ذلك في ثلاثة أبيات، فكذلك صاحب الآجرومية لخصها في ثلاثة أسطر،غير أن العمريطي لم يكتفِ بإيراد ما جاء في الآجرومية، بل زاد بيتين آخرين، وضح فيهما علة إعراب الأسماء المعربة، وهي عدم شبهها بالحروف، وأن ما سوى الأسماء المعربة مبني، إلا الفعل المضارع الذي خلا من نون التوكيد ونون النسوة، فإنه معرب.

ولعل المختصرين يتفقان في وضوح العبارة، وسلاسةُ الألفاظ، والإيجاز غير المخلّ.

ب. الشروح:

ذكرنا سابقا أن القرن العاشر الهجري قد حَفِلَ إلى حد كبير بوضع المتون أو المختصرات منظومة أو منثورة في شتى العلوم والفنون ولاسيما علم النحو،ولا شك أن كثرة هذه المتون تستلزم كثرة الشروح والتعليقات عليها، وهذا ما لمسناه في هذا القرن من شروح وتعليقات كثيرة لا تكاد تحصى على متون أو مختصرات قد تكون سابقة على علماء هذا القرن وقد تكون لمعاصريهم، وقد تكون لهم أنفسهم، وقد ذكرنا أن الدافع إلى هذه الشروح، ما كانت المتون أو المختصرات تتسم به من شدة الإيجاز وتركيز العبارة، مما أدى إلى غموضها في بعض الأحيان، واستغلاقها على الأفهام، حتى إن صاحب المختصر نفسه كان يشعر أن مختصره هذا لا يؤتى ثمرته المرجوة من النفع والفائدة، إلا بالشرح والتوضيح، فكان يتصدى بنفسه

لذلك، ومن هؤلاء الشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ، حيث شرح مقدمته في النحو المسماة «**المقدمة الأزهرية في علم العربية**»، وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، حيث شرح مختصره: «**جمع الجوامع**» بشرح سماه: «**همع الهوامع**»، وعبد الله بن أحمد الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢هـ، حيث شرح مختصره: «**الحدود النحوية**»، كما أولعوا في هذا القرن بشرح متون أو مختصرات منظومة ومنثورة لنحاة سابقين عليهم، كما شرح الشيخ خالد الأزهري مختصر ابن هشام: «**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**»، وشرح الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩هـ «**ألفية ابن مالك في النحو والصرف**»، وشرح الفاكهي مختصر ابن هشام: «**قطر الندى وبل الصدى**».

وقد بين هؤلاء جميعًا في مقدمات شروحهم ما دعاهم إلى هذا الشرح، سواء أكان شرحًا لمختصره، أم لمختصر غيره، إذ الغرض من شرح أي مختصر واحدٌ، يقول الشيخ/ خالد الأزهري في مقدمة كتابه «**التصريح بمضمون التوضيح**» ناعتًا ابن هشام الأنصاري –صاحب المختصر المشروح– وهو «**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**»: "لم يأتِ أحدٌ بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله، غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب، ويبرز من خفيّ مكنوناته ما وراء الحجاب"[١]، ويقول السيوطي في مقدمة كتابه «**همع الهوامع شرح جمع الجوامع**»: "فتخيرت لهم –يعني طلابه– هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه"[٢]، ويقول الفاكهي في مقدمة شرحه على «**قطر الندى وبل**

---

(١) «**شرح التصريح على التوضيح**» ١/٣.

(٢) «**الهمع**» ١/٢.

الصدى» الذي سماه: «**مجيب الندا إلى قطر الندى»** : "فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بـ«**قطر الندى وبل الصدى»**»، للعالم المحقق، والإمام المدقق، إمام هذه الصنعة وعالمها، وقاضي شريعتها وحاكمها/ أبي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري –رحمة الله عليه- يتكلف بحل ألفاظها، وتبيين معانيها ممتزجًا بكلماتها"(١).

وهكذا كان كل شارحٍ يبين في مقدمة شرحه حاجة المختصَر إلى هذا الشرح مما يدل على أن الدافع الحقيقي إلى هذه الشروح تحقيق النفع والفائدة بهذا المختصر.

منهجهم في الشروح:

ونعني بمنهجهم في الشروح: الطريقة التي اتبعوها في شرح المختصر أو المنظومة، من حيث الأسلوب، ومن حيث جمع المادة العلميَة، ومن حيث موقفهم من الخلافات النحوية، ومن حيث تمسكهم بشواهد النص المشروح، وأمثلته، ومن حيث موقفهم من القراءات القرآنية، ومن حيث موقفهم من العلل النحوية، ومن حيث جهودهم في معالجة المسائل النحوية، ودرجة اجتهادهم، ومدى وضوح شخصيتهم على الشرح، وفيما يلي نتناول كل جانب من هذه الجوانب بشيء من التفصيل، مع ذكر نماذج توضح لنا هذه الجوانب:

١. أسلوبهم في الشرح:

لم يتبع نحاة هذا القرن في شروحهم للمختصرات أسلوبًا واحدًا، بل تعددت أساليبهم في كيفية تناول النص المشروح، فمنهم من يمزج النص بالشرح، أي: يدمج النص المراد شرحه بكلامه هو بحيث لا نحس خللاً أو فجوة أو فرقًا بين كلام

---

(١) «**شرح الفاكهي على قطر الندى**» ١/٦، ٧.

صاحب المختصر وكلام الشارح، حتى كأننا نقرأ نصًّا مترابطًا متكاملاً، وهذا يدل على قدرة الشارح، وحسن تصرفه، ولباقته، وعمق فهمه للمختصر، ومنهم من يفصل بين نص المختصر وشرحه، بأن يضع نص المختصر في المسألة المعينة مستقلا، ثم يبدأ في توضيح كلماته وعباراته، وقد يرمز إلى نص المختصر بالحرف (ص)، وإلى الشرح بالحرف (ش) حرصا على الفصل بينهما.

ومن أصحاب الاتجاه ا لأول الشيخ/ خالد الأزهري في «**شرح التصريح على التوضيح**»، والأشموني في «**شرح الألفية**»، والفاكهي في «**شرح قطر الندى**»، يقول الشيخ/ خالد الأزهري: "إني مزجت شرحي بشرحه، حتى صارا كالشيء الواحد، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة، ومن فوائد ذلك حلُّ تراكيبه العسيرة"[(١)]، ويقول الأشموني: "فهذا شرح لطيف بديع على «**ألفية ابن مالك**»، مهذب المقاصد، واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد، تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق، خلا من الإفراط الممل، وعلا عن التفريط المخل، ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾[(٢)]، وقد لقبته بـ«**منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**»، ولم آل جهدًا في تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه"[(٣)]، ويقول الفاكهي: "فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بـ«**قطر الندى وبل الصدى**»، للعالم المحقق، والإمام المدقق، إمام هذه الصنعة، وعالمها، وقاضي شريعتها، وحاكمها/ أبي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري

---

(١) «**شرح التصريح على التوضيح**» ١/٤.

(٢) الفرقان: ٦٧.

(٣) «**شرح الأشموني على الألفية**» ١/٥-٧.

-رحمة الله عليه- يتكفل بحل ألفاظها، وتبيين معانيها ممتزجًا بكلماتها، مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب، جانبت فيه الإيجاز المخل والإطناب الممل حرصا على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على جملة فوائدها"[١].

وهكذا فقد رسم كل منهم الطريق الذي يسير عليه في شرحه لنص المختصر، وقد رأينا أن بعض شراح المنظومات اتجه إلى ما اتجه إليه شراح المختصرات النثرية من حيث مزج المتن بالشرح، ويجدر بنا أن نذكر نموذجًا من شرح كل واحدٍ من هؤلاء نوضح من خلاله منهجه في التناول، يقول الشيخ خالد الأزهري في شرحه لـ«**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**» لابن هشام الأنصاري: "(فصل يتميز الاسم) عن قسيميه الفعل والحذف (بخمس علامات) وهي المشار إليها في النظم بقوله:

بالجر والتنوين والندا وال ... ومسندٍ للاسم

(إحداها الجر) وهو في الأصل مصدر جرَّ، (وليس المراد به) في النظم (حرف الجر) أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب «**المكمل**» في عبارة «**المفصّل**» حيث قال: وأراد بالجر دخول حرف الجر. اهـ، وكما قال «**الموضح**» في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه بدليل قوله (لأنه) أي حرف الجر (قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم في اللفظ؛ لأن الغرض نفي الاسمية في اللفظ وإن كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فليتأمل)، (نحو: عجبت من أن قمت)، فدخل حرف الجر وهو من على أن قمت، وهو ليس باسم في اللفظ، وإن كان اسمًا بالتأويل أي من قيامك (بل المراد) أي بالجر (الكسرة التي يحدثها عامل الجر) أو نائبها ونسبة

(١) «**شرح الفاكهي على قطر الندى**» ١/٦-٧.

الإحداث إلى العامل استعارة؛ لأنه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله تعالى: ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾[١]، (سواء كان) ذلك (العامل) للجر (حرفًا) نحو: مررت بزيد، (أم إضافة) نحو: غلام زيد، (أم تبعية) نحو: مررت بزيد الفاضل"[٢].

ويقول الأشموني في «**شرحه للألفية**»: "(كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أي: صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقا كـــ: زيد، أو تقديرا كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها، (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع، فخرج باللفظ غيره من الدوال مما يطلق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة، وبالمفيد المفرد نحو: زيد، والمركب الإضافي نحو: غلام زيد، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة، وغير المستقل كجملة الشرط، نحو: إنْ قام زيدٌ، وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم"[٣].

ويقول الفاكهي في شرحه لـــ«**قطر الندى**» لابن هشام: "(فأما الاسم) وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وصفا (فيعرف) أي: يتميز عن قسيميه (بأل) المعرفة من أوله (كالرجل) إذ هي المتبادرة عند الإطلاق حتى إذا أريد غيرها قيدت فيقال: أل الموصولة أو الزائدة، واختصت به لأنها موضوعة للتعريف، ورفع الإبهام، وإنما يقبل ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول أل عليه كما مثل؛ لأن كثيرا من الأسماء لا يدخلها (أل) كالمضمرات والمبهمات، وأكثر الأعلام"[٤].

---

(١) الكهف: ٧٧.

(٢) «**شرح التصريح على التوضيح**» ١/٢٩-٣٠.

(٣) «**شرح الأشموني على الألفية**» ١/٢٠-٢١.

(٤) «**شرح الفاكهي على قطر الندى**» ١/٢٠-٢٢.

فالقارئ لهذه الشروح لا يكاد يميز بين كلام صاحب المختصر وكلام الشارح إلا بما يقوم به الشارح من وضع كلامِ صاحب المختصر بين الأقواس، ووضع كلامه خارجها، ومن استعمال الأدوات المفسرة مثل: (أي).

ومن أصحاب الاتجاه الثاني –وهو فصل النص المراد شرحه عن الشرح– جلال الدين السيوطي في معظم كتابه: «**همع الهوامع شرح جمع الجوامع**»، يقول: "(ص) والكلم المركب من ثلاث وإن لم يفِدْ، وهو اسم جنس لكلمة لا جمع كثرة ولا قلة ولا شرط تعدد الأنواع خلافا لزاعميها.

(ش) الكلم القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدًا أفاد أم لا، فهو أخص من الكلام؛ لأنه يكون بالتركيب من ثلاث وأعم منه بعدم اشتراط الفائدة، والكلام عكسه، فيتأتى اجتماعهما في (قد قام زيد)، وارتفاعهما في (إن قام)، ووجود الكلام دون الكلم في (زيد قائم)، وعكسه في (إن قام زيد)"[(١)].

فقد رأينا السيوطي يكتب أولاً نص المختصر وهو «**جمع الجوامع**» مستقلا رامزًا إليه بالحرف (ص)، ثم يكتب الشرح –وهو «**همع الهوامع**»– رامزا إليه بالحرف (ش)، وهما له.

ويبدو أن اتجاه النحاة إلى مزج المختصر بالشرح أكثر من فصلهم بين المختصر والشرح، إذ رأينا الشيخ/ خالد الأزهري يمزج بينهما أيضا في «**شرح المقدمة الأزهرية**»، والفاكهي يمزج بينهما في شرح الحدود النحوية، وربما احتاجت هذه الطريقة في الشرح جهدا أكبر؛ لأن الشارح يحرص على استقامة الأسلوب بالتوفيق بين عبارات المختصر، وعبارات الشرح على نحو ما وضحنا.

٢. جمع المادة العلمية:

لا شك أن نحاة هذا القرن قد بذلوا جهودًا مضنية في جمع المادة النحوية التي استعانوا بها في شروحهم على المختصرات نثرا كانت أو نظمًا، سواء أكان

---

(١) «همع الهوامع» ١٢/١.

المختصر للشارح أم كان لغيره، وليس معنى ذلك أن شراح المختصرات هم الذين عُنوا بجمع المادة النحوية استعانة بها في شروحهم فقط، بل عُنِيَ بهذا الجمع أيضا أصحاب المؤلفات الخاصة التي وضعها مؤلفوها من تلقاء أنفسهم دون أن تكون شرحًا لمتون أخرى،إذ لا غنى للمؤلف من جمع مادة علمية يعتمد عليها في مؤلفه، ولابد أن تكون هذه المادة النحوية مستقاة من كتب السابقين أو المعاصرين، ويمكن القول بأن مؤلفات هذا القرن كانت معتمدة بشكل أساسيّ في مادتها العلمية على كتب السابقين، يقول محقق كتاب «**المزهر في علوم اللغة**» للسيوطي: "غير أن الذي تجب الإشارة إليه الآن أن هذا الكتاب -على ضخامته- ليس للسيوطي فيه إلا الجمع والترتيب، عدا بدوات قليلة، نجدها مبعثرة في ثنايا الكتاب، وفقرات قد يقدم بها بين يدي الباب أو يختتمه، وليس أدل على طريق المؤلف هذه من مقدمة الكتاب، فقد ضمَّنها مقدمة كتاب «**الصاحبي**» لابن فارس"(١).

وما سلكه السيوطي في جمع مادته اللغوية التي ضمنها كتابه « **المزهر في علوم اللغة**» سلكه أيضا في جمع مادته النحوية التي ضمنها كتابه «**همع الهوامع شرح جمع الجوامع**»، وواضح من تسميته أنه شرح لمختصر «**جمع الجوامع**»، وهما له، حيث اعتمد في كتابه على كتابي «**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**» لابن مالك، و«**ارتشاف الضرب من لسان العرب**» لأبي حيان ا لأندلسيّ، وقد أقر السيوطي بذلك، فقال داعيا ربه -عز وجلّ- في نهاية المقدمة: "وأستعينك في إكما ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية، جامعٍ لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف، محيطٍ بخلاصة كتابي «**التسهيل**» و«**الارتشاف**»"(٢).

وكثيرا ما يعتمد الشارح على مصنفات صاحب المختصر الذي هو بصدد

---

(١) مقدمة محقق كتاب «المزهر» ١/أ.

(٢) «الهمع» ١/٢، ٣.

شرحه، فهو يستعين بكلام صاحب المختصر في مصنفاته الأخرى في توضيح ما يرمي إليه، وهذا ما سلكه الشيخ/ خالد الأزهري في شرحه على «**أوضح المسالك**» لابن هشام، فهو يقول في مقدمة شرحه: "تتبعت أصوله التي أخذ منها، وربما شرحت كلامه بكلامِه، ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه"(١).

فالشيخ/ خالد الأزهري يبين أنه يستعين بكلام ابن هشام في مصنفاته الأخرى على توضيح ما يقصده في «**أوضح المسالك**» فهو يشرح كلامه بكلامه، وليس معنى ذلك أنه لا يعتمد على مصنفات أخرى، بل نجده يسوق حشودًا من النصوص المنقولة من مؤلفات السابقين، يقول الشيخ/ خالد الأزهري في معرض حديثه عن أنواع التنوين: "وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح في المغنى على هذه الأربعة تنوين (الترنم) أي: المحصِّل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيًا أن الترنم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أغن، وكذا قال شارِح «**اللباب**» إنما جيء به لوجود الترنم، وذلك لأن حرف العلة مدة في الحلق، فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم؛ لأن التنوين غنة في الخيشوم. اهـ"(٢).

ففي هذا النص القصير ينقل الشيخ خالد الأزهري عن ثلاث مصنفات: «**مغني اللبيب**» لابن هشام، وهو صاحب المختصر الذي هو بصدد شرحه، و«**شرح المفصل**» لابن يعيش، و«**شرح اللباب**».

والمسلك نفسه نجده أيضا عند الأشموني في شرحه لـ«**ألفية ابن مالك**»، حيث يشرح منظومته، ويوضح المراد منها بما ذكره ابن مالك في مصنفاته الأخرى، كـ«**التسهيل**» و«**شرح الكافية الشافية**»، فيقول في معرض حديثه عن

---

(١) «**شرح التصريح على التوضيح**» ١/٤.

(٢) «**شرح التصريح على التوضيح**» ١/٣٥.

تعريف البناء لغة واصطلاحا: "والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت، وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين فعلى هذا هو لفظي. وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال، وعلى هذا هو معنوي"[١]،ويقول في معرض حديثه عن أنواعه الشبه بين الأسماء المبنية والحروف: "عدّ في «**شرح الكافية**» من أنواع الشبه الشبه الإهماليّ، ومثل له بفواتح السور، والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة"[٢].

فالأشموني يستعين على توضيح الألفية بما ذكره ابن مالك في مصنفاته الأخرى، وهكذا نجد شراح المختصرات يعتمدون على أصحاب هذه المختصرات في توضيح مرادهم، فضلاً عن اعتمادهم على مصنفات من سبقوهم ابتداء بكتاب سيبويه، وانتهاءً بمصنفات شيوخهم ومعاصريهم، ولا يفرقون في ذلك بين البصريين والكوفيين والبغداديين، ونحاة مصر والشام والأندلس، فإن أسماء هؤلاء وهؤلاء، ومصنفاتهم تتردد كثيرًا في شروحهم.

على أن الشارح للمختصر لم يكن يعتمد على مؤلفاتٍ أخرى لصاحب المختصر فقط بالإضافة إلى كتب السابقين عليه والمعاصرين له، بل كان يستعين أيضا بشروح أخرى لهذا المختصر الذي هو بصدده، فلم يعتمد الأشموني مثلا في شرح للألفية على مؤلفات ابن مالك فقط، كـ«**التسهيل**» و«**شرح الكافية**»، بل اعتمد أيضاعلى شروح من سبقوه للألفية، فأمامه من شروح الألفية: «**شرح ابن**

---

(١) «**شرح الأشموني على الألفية**» و«**حاشية الصبان عليه**» ١/٤٩، ٥٠.

(٢) المرجع السابق ١/٥٦.

الناظم» و«**شرح المرادي»** و«**شرح ابن عقيل»** و«**شرح الشاطبي»** و«**التوضيح»** وغيرها، فقد نجد هذه المصادر أو أصحابها تتردد في شرحه،وقد ينقل الأشموني نصوصا عن الكتب السابقة دون أن يعزوها إلى أصحابها، فإذاقرأت فيه المباحث المتعلقة بالأدوات في باب (عطف النسق) مثلا، أو (النواصب)، أو (الجوازم)، أو (لو)، أو (أما ولولا ولوما)، و(كم وكأين وكذا) وأمثال هذا، فإنك واجده قد نقل كلام المغني مع قليل من التغيير، إما بنقص لا يلمح، أو زيادة لا تذكر، أو تقديم أو تأخير ربما أذهب شيئًا من المطلوب[1].

على أن الأمر لا يقف عند حد نصوصٍ أو أقوال ينقلونها عن السابقين أو المعاصرين، بل يتجاوز ذلك إلى نقل مصنفات برمتها، فقد نقل السيوطي في كتابه «**الأشباه والنظائر في النحو**» كثيرا من الرسائل النحوية القصيرة، ومن ذلك نقله لرسالة ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ المسمأة: «**الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام**»[2]، إلى غير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره.

وقد بالغ بعض علماء هذا القرن في الجمع والتحصيل حتى نسب ما جمعه من مصنفات غيره إلى نفسه، فها هو محمد بن طولون المتوفى سنة ٩٥٣هـ ينسب رسالة ابن هشام السابق ذكرها إلى نفسه، وقد أثار ذلك الدكتور/ عبد الفتاح سليم في مقدمة تحقيقه لرسالة ابن هشام هذه فقال: "وتجد ذلك على غلاف مخطوطته التي عنوانها «**كتاب المسائل الملقبات في علم النحو**»، كما تجد هذه النسبة إلىابن طولون أيضا في الصفحة الثامنة والعشرين فيما دوّنه عن نفسه من سيرته الذاتية بعنوان: «**الفُلك المشحون في أحوال ابن طولون**».

---

(١) راجع: «**نشأة النحو**» للشيخ/ الطنطاوي، ص١٧٣، ١٧٤.

(٢) «**الأشباه والنظائر**» ٥٦/٤ وما بعدها.

لكننا عرفنا عند تحقيق كتاب «**المسائل الملقبات في علم النحو**» أن ابن طولون لم يكن نحويًا،ولا مشتغلا بالنحو، وإنما كان جَمَّاعة لبعض من مؤلفات غيره من النحاة وغيرهم، وكتابه المحقق «**المسائل الملقبات في علم النحو**» شاهد على ذلك، فإن مسائله الملقبات مبثوثة نصا في كتب النحو، ولاسيما كتاب «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي، والذي حوى معظم هذه المسائل،وإنما كان لابن طولون فضل الجمع والتدوين، وينتهي الدكتور/ عبد الفتاح سليم من ذلك إلى القول بأن هذه المسألة النحوية المسماة «**الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام**» ليست لابن طولون إلا جميعًا وتدوينا فقط، أما مؤلفها الحق فهو ابن هشام الأنصاري، وقد جاءت منسوبة إليه نصا في كتاب «**الأشباه والنظائر**» للسيوطي"[١].

ومن ذلك يتضح أن الجمع والتحصيل كان سمة هذا القرن، ولا نجده عند شراح المختصرات فقط، بل نجده أيضا وبصورة أوضح عند أصحاب المؤلفات التي وضعوها، ولم تكن شرحًا لمختصرات أو متون، وقد رأينا أن الحرص على جمع المادة النحوية، قد حدا بغير المتخصصين في علم النحو أن يجمعوا ما أمكن لهم جَمْعُه من مسائل هذا العلم، وتصنيفها، ونسبتها في بعض الأحيان إلى أنفسهم، وهي لغيرهم من السابقين، كما فعل ابن طولون.

ولعل ذلك لا يدل إلا على خوفهم على التراث النحوي من الضياع، أو النسيان، فدفعهم ذلك إلى جمع ما شاء الله -عز وجل- لهم أن يجمعوه من مادة علمية غزيرة، ولغزارة هذه المادة لم تكن مقصورة على قواعد النحو والصرف، بل شابها كثير من الظواهر اللغوية المختلفة، يقول الشيخ/ محمد الطنطاوي: "وهذه المؤلفات التي كانت غزيرة المادة العلمية من الجهة النحوية لم يعبها إلا ما شابها في

---

(١) «**أربع مسائل في النحو**» تحقيق دكتور/ عبد الفتاح سليم، ص١٠٩.

الشروح والحواشي من كثرة بيان اللهجات العربية لكثير من الكلمات مما يَمُتُّ إلى فقه اللغة بسبب وثيق، ومن التعليل والتوجيه لمتقارب الآراء النحوية مما لا يعود بطائل على النحو، ومن محاولة تعد عنايتهم في شروحهم بذكر الخلاف بين النحاة أخذ القاعدة النحوية من مادة الكتاب المعلق عليه، وكثيرا ما يكون في العبارة قصور في الدلالة، لكن هذه الهنات لم تذهب بمحاسن هذه المصنفات، وجلها ما يزال إلى يومنا عتاد طلاب النحو ومطمح أنظارهم"[1].

٣. العناية بذكر الخلافات النحوية:

تعد عنايتهم في شروحهم بذكر الخلافات بين النحاة امتدادًا لطريقتهم في جمع المادة النحوية إذ يرتبط النص المنقول غالبًا بمذهب صاحبه في القضية النحوية أو الصرفية التي يتعرض لها الشارح، وربما كانت هذه العناية باستقصاء آراء النحاة راجعة إلى حرص الشارح على نقل الآراء الموافقة والمخالفة لصاحب المختصر، وذلك ليبين المذهب النحويّ الذي ينتمي إليه صاحب المختصر، على أننا نجد ذكرهم للخلافات النحوية لا يتخذ نمطًا واحدًا، بل يتخذ أشكالا متعددة، فهم يشيرون إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين أحيانًا، وفي أحيان كثيرة يشيرون إلى الخلاف بين جمهور النحاة، ومن خالفهم، وفي أحيان كثيرة أيضا يذكرون ما انفرد به نحوي أو أكثر من البصريين، أو الكوفيين، أو البغداديين، أو من المغاربة، أو من نحاة مصر والشام، وقد يكون ذكر الخلاف متمثلاً في الإشارة إليه بعبارة الشارح، وقد يكون متمثلاً في نصٍّ ينقله الشارح في كتاب صاحب الرأي الْمُعَيَّن،وقد يتمثل في توضيح خلافٍ أشار إليه صاحب المختصر، وبالجملة فإن شروح المختصرات في هذا القرن تحفل بذكر الآراء النحوية المختلفة، حتى لا نكاد نمرُّ بمسألة نحوية إلا ذكر

---

(١) «نشأة النحو» ص١٦١، ١٦٢.

الشارح ما دار حولها من خلافٍ، ويجدر بنا أن نسوق نماذج من عنايتهم بذكر هذه الخلافات، فيذكر الشيخ/ خالد الأزهري في شرحه على «**أوضح المسالك**» ما وقع بين البصريين والكوفيين من خلاف حول نيابة غير المفعول به من الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، حيث منع ذلك البصريون مطلقًا، وأجازه الكوفيون مطلقًا، وأجازه الأخفش من البصريين بشرط تقدم النائب على المفعول به[1]، كما ذكر الخلاف بينهم حول ما حقه النيابة عن الفاعل من الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور في حال اجتماعها مع عدم وجود المفعول به، فقال الجزوليُّ: تساوت البقية، واختار ابن عصفور إقامة المصدر، وأبو حيان ظرف المكان، وابن معطٍ المجرور[2].

وإذا ذهبنا إلى شرح آخر كـ«**همع الهوامع**» للسيوطي مثلا وجدناه زاخرًا بالآراء النحوية، حتى إننا لا نكاد نقرأ سطرا واحدا منه دون أن نلمح ذكر نحويّ أو أكثر ممن سبقوه ولا تمضي مسألة دون أن يستقصي ما ورد حولها من آراء، فها هو يعرض لمسألة زيادة الباء في خبر (ليس) و(ما)، فيبين أنها تزاد في الخبر المنفيّ؛ لرفع توهم الإيجاب، فيقول: "ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب، فلا يجوز: (ليس زيدٌ إلا بقائمٍ)، ولا: (ما زيدٌ إلا بخارجٍ)، فلو زيدت (كان) بين (ما) وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفراء، وأجازه البصريون والكسائي، نحو: (ما زيد كان بقائم)، ولو كان الخبر: (مثلا) لم يجز دخول الباء عند ابن هشام، وأجازه البصريون والكسائي، نحو: (ما زيدٌ إلا بمثلك)، ولو كان الخبر ظرفًا فإن جاز أن يستعمل اسمًا، كـ(حيث) لم يجز عند البصريين، وأجاز هشام نحو: (ما زيدٌ بحيث يحب)،

---

(١) راجع: «**شرح التصريح على التوضيح**» ١/٢٩٠، ٢٩١.

(٢) المرجع السابق ١/٢٩١.

وأجاز الكسائي دخولها في الخبر إذا كان كاف التشبيه، حكى: (ليس بكذلك)[1].

فالسيوطي هنا يستقصي أطراف المسألة، ويذكر عند كل نمط تعبيريّ مَنْ يجيزه، ومن يمنعه من النحاة، وإذا كان السيوطي يذكر هذه الخلافات في شرحه لمختصره هو، فإن الشارح لمختصر غيره لا يخرج عن هذا الإطار أيضا من ذكر الآراء المختلفة، وعزوها إلى أصحابها، وكثيرا ما يتخذ إشارة صاحب المختصر إلى الخلاف منطلقا إلى ذكر هذه الآراء، ومن ذلك ما نجده عند الأشموني في شرحه للألفية، فهو يوضح ما قد يختاره الناظم من آراء، ويذكر رأي من يخالفه، ويقارن بين اختيار الناظم في الألفية، واختياره في مصنفاته الأخرى، فهو يبين مثلا عند قول الناظم:

وصلْ أو افْصِلْ هاء (سلنيه) وما أشْبَهَهُ في (كنْتُه) الخلف انتمى

كذاك (خلتنيه) واتصالا أختارُ غيريْ اختار الانفصالا

ما دار من خلاف حول رجحان اتصال الضمير الواقع خبرا لـ(كان) وأخواتها، أو الواقع مفعولاً ثانيا في باب (ظن) وأخواتها، ورجحان انفصاله، فوضح مراد الناظم من قوله: "واتصالا أختار"، وهو أنه يرجح الاتصال فيقال: (كنته)، (خلتنيه)، ولذلك يكمل الشارح قول الناظم بقول: "في البابين؛ لأنه الأصل، ومن الاتصال في باب (كان) قوله ﷺ في ابن حياد: «**إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله**» - ثم يوضح الأشموني مراد الناظم من قوله: "غيري اختار الانفصالا"، فيقول: "وأما (غيري) سيبويه والأكثر، فإنه (اختار الانفصالا) فيهما؛ لأن الضمير في البابين خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال، وكلاهما مسموع"، ثم يستطرد الأشموني، فيقارن بين اختيار الناظم هنا، واختياره في

---

(١) «همع الهوامع» ١/١٢٧.

«**التسهيل**» حيث وافق سيبويه على اختيار الانفصال في باب (خلتنيه)، قال: لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلاف هاء (كنته)، فإنه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء (ضربته) في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، ثم بيَّن أن ما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة[1].

وهكذا يقف الشارح من النص المشروح موقف المحقق الذي يوجه النص ويوضحه ويبين مراده، ويشرح ما يشير إليه، ويقارن بين مراد صاحب المختصر هنا ومراده في مصنفاته الأخرى، ويستطرد إلى ذكر مسائل فرعية يستعين بها على إثراء شرحه.

ولا يَظُنَّنَّ ظَانٌّ أن هذه الآراء الكثيرة تزخر بها الشروح على المختصرات فقط -كما رأينا- وإنما يزخر بها أيضا ما وضعوه من مصنفاتٍ في النحو واللغة، وليست شروحًا على مختصرات، ومن ذلك كتاب: «**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**» للسيوطي، حيث جمع فيه من أقوال السابقين، وآرائهم ما ليس يُحْصَى، ونضرب لذلك مثلا، وهو حديثه في المسألة الأولى من مسائل النوع الأول من معنى كلمة (اللغة)، وأصلها، فيقول: "قال أبو الفتح ابن جني في «**الخصائص**»: "حدُّ اللغة أصواتٌ يعبّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم"، ثم قال ابن جني: "وأما تَصْرِيفها فهي (فُعْلة) من (لَغَوْت) أي (تَكلَّمت)، وأصلها (لغوة) كـ(كُرَة) و(قُلَة) و(ثُبَة)"، ثم ينقل كلام إمام الحرمين في «**البرهان**» من أنها من (لَغِى) (يَلْغَى)، من باب: (رَضِيَ) (يَرْضَى)، ثم ذكر كلام ابن الحاجب وهو أن اللغة كل لفظ وضع لمعنى، ثم نقل كلام الإسنوي في شرح منهاج الأصول، وهو أن اللغات عبارة عن الألفاظ

---

(١) «**شرح الأشموني**» و«**حاشية الصبان عليه**» ١/١١٧-١٢٠.

الموضوعة للمعاني[1].

فنجده ينقل هذه الأقوال متلاحقة ومتتابعة دون أن يعقب عليها أو يعلق عليها بشيء، وكأنه لا يبغي من وراء ذلك إلا تسجيل هذه الأقوال حول مفهوم اللغة، ولا يريد أن يبين مدى صوابها أو دقتها، وهو بذلك يشير إلى موافقته عليها، وقبوله إياها جميعًا.

٤. التمسك بشواهد النص المشروح وأمثلته:

وإذا كان الشارح لأحد المختصرات في النحو يُعنَى بتوضيح القاعدة التي يوجزها صاحب المختصر، وبسطها،وعرضها في أسلوبٍ مفصلٍ، فإنه لابد أن يعنى أيضا بما ذكره صاحب المختصر من شواهد وأمثلة يطبق عليها القواعد المطردة، أو يسوقها في معرض خروجٍ عن القاعدة، وتتمثل هذه العناية بالشواهد والأمثلة – بنقلها في الشرح كما هي- موضحا موضع الشاهد بها، موجِّهًا أو مخرِّجًا لما يخرج ظاهره عن القياس، شارحا ما ورد بها من ألفاظ غريبة، مكمِّلاً ما بها من نقص، ناسبًا الأبيات الشعرية إلى أصحابها، وليس كلامنا عن الشواهد معنيا به الأبيات الشعرية، وإنما مرادنا كل ما استشهد به صاحب المختصر من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية شريفة، وكلام العرب من شعرٍ أو نثرٍ، كذلك نعني ما ساقه صاحب المختصر من أمثلة مصنوعة يوضح بها ما يريد، فإن الشارح يتوقف عند ذلك كله بالشرح والتحليل والتوجيه، وهنا نسوق من «**شرح التصريح على التوضيح**» للشيخ/ خالد الأزهري ما يوضح كلامنا، فهو عند شرحه لقول ابن هشام في باب (إعمال المصدر واسمه): (ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله) يتعرض لما استشهد به ابن هشام على إضافة المصدر إلى فاعله ونصب مفعوله من قوله

---

(١) المزهر: ١: ٨.

تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾[1]، و﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾[2]، فيبين أن (دفع) مصدر مضاف إلى فاعله، وهو (الله)، و(الناس) مفعوله، والمعنى: (ولولا أن دفع اللهُ الناسَ بعضهم ببعضٍ لغلب المفسدون، وتعطلت المصالح)[3].

فهو هنا يقف أمام الآية الكريمة التي استشهد بها ابن هشام على إضافة المصدر إلى فاعله، ثم نصب مفعوله، فوضح مراده، ووجه الاستشهاد بالآية، وبيّن أصل التعبير بالمصدر، وتطرق إلى بيان معنى الآية، ونلاحظ أن شرحه للآية لا ينطبق على آية البقرة فقط، بل ينطبق أيضا على آية الحج، وكأنه يشير بما ذكره ابن هشام من جزء الآية، وهو موجود في البقرة والحج إلى تكملة الآيتين.

ثم انتقل الشيخ/ خالد الأزهري إلى شرح قول ابن هشام: "ويقل عكسه" فيقول: "وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله، ثم يأتي فاعله مرفوعًا" وهنا يتوقف عند ما استشهد به ابن هشام من قول الشاعر، فيذكر أولا قائل البيت، ثم يذكر صدر البيت؛ لأن ابن هشام اقتصر على ذكر عجزه الذي فيه موضع الشاهد، وهذا هو النص: "(كقوله) وهو لأقيس الأسديّ:

أفنى تلادي وما جمّعتُ من نَشَبٍ — *قرعُ القواقيز أفواه الأباريق*

فقرع –بالقاف والعين المهملة– مرفوع على الفاعلية بأفنى، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة أقداح يشرب بها الخمر

---

(١) البقرة: ٢٥١.

(٢) الحج: ٤٠.

(٣) راجع: «شرح التصريح على التوضيح» ٦٤/٢.

واحدها قاقوزة، وأما قازوزة بزائين معجمتين فجمعها قوازيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة، وأفواه فاعل المصدر، وهو جمع فم، وأصله: فوه، فلذلك ردت في الجمع، والأباريق جمع إبريق، وروي بنصب الأفواه، فيكون من القسم الأول"، و لم يتوقف عند موضع الشاهد فقط، لبيان وجه الاستشهاد به، وشرح لما تضمنه التركيب من ألفاظ غريبة على نحو ما رأينا، بل يتطرق إلى شرح ما ورد في باقي البيت من ألفاظ، فبين أن تلادي بكسر التاء المثناة فوق: المال القديم من تراث وغيره، وأن (جَمَّعْتُ) بتشديد الميم، أي: مضعف العين، وأن النشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على الضياع والدور، والأموال الثابتة التي لا يقدر الإنسان أن يرحل بها[1].

ثم انتقل الشيخ/ خالد إلى قول ابن هشام: "وقيل: تختص بالشعر"، فقال موضحًا مراده متوقفا عند استشهاده بالحديث الشريف: "(وقيل تختص) إضافة المصدر إلى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت، و(ورُدَّ بالحديث) وهو قوله ﷺ: **«وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً»** فحج مصدر يحل محله أن والفعل، وهو مضاف إلى مفعوله وهو البيت، و(مَنْ) الموصولة فاعله، (أي وأن يحج البيتَ المستطيعُ)، وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مرويًا بالمعنى فلا دليل فيه"[2].

فالشارح يتبع النص المشروح في شواهده وتمثيله، فيقف عندها موضحًا ومحللاً،ولا يتجاوز ذلك إلى الإتيان بشواهد من عنده يدعم بها شواهد النص، وهذه سمة الشروح كلها في هذا القرن، مما يدل على التبعية المطلقة للمادة الموروثة.

وفي شرحه لكتاب ابن هشام «**الإعراب عن قواعد الإعراب**» يسلك

---

(١) المرجع السابق ٢/٦٤.

(٢) «**شرح التصريح**» ٢/٦٤.

الشيخ/ حالد الأزهري المسلك نفسه الدي سلكه في شرحه لأوضح المسالك من حيث الوقوف عند الشواهد التي استشهد بها ابن هشام، وهي في الغالب شواهد قرآنية، ولا يفوته أن يحلل ما ورد في النص المشروح من ألفاظ تحتاج إلى تحليل دلالة وإعرابًا، وهنا نسوق نصًّا من شرح الشيخ/ خالد لما ذكره ابن هشام من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فيقول: "(المسألة الثالثة) من المسائل الأربع من الباب الأول (في) بيان (الجمل التي لا محل لها) من الإعراب، (وهي أيضا) مصدر آض بالمد إذا عاد (سبع) إحداها: (الجملة الابتدائية) أي: الواقعة في ابتداء الكلام اسمية كانت أو فعلية، وتسمى المستأنفة أيضا، وهي نوعان: أحدهما: المفتتح بها النطق (نحو) قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾[1]، الثانية: (المنقطعة عما قبلها نحو) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ ﴾[2] الواقعة (بعد: ﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ ﴾[3]) فجملة إن العزة لله جميعا مستأنفة لا محل لها من الإعراب، (وليست محكية بالقول) حتىيكون لها محل، وإنما المحكي بالقول محذوف، تقديره: إنه مجنون أو شاعر أو نحو ذلك، وإنمان لم تجعل محكية بالقول (لفساد المعنى) إذ لو قالوا: إن العزة لله جميعا لم يحزنه، فينبغي للقارئ أن يقف على قولهم، ويبتدئ: ﴿ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ ﴾[4]، فإن وصل وقصد بذلك تحريف المعنى أثم، (ونحو" ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾) ﴿ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾[5]، الواقعة (بعد: ﴿ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ﴾[6]) خارج عن الطاعة، فجملة لا يسمعون لا محل لها لأنها مستأنفة استئنافًا نحويًّا، لا استئنافا بيانيًّا، وهو ما كان جوابًا لسؤال مقدر؛

---

(١) الكوثر: ١.

(٢) يونس: ٦٥.

(٣) يونس: ٦٥.

(٤) يونس: ٦٥.

(٥) الصافات: ٨.

(٦) الصافات: ٧.

لأنه لو قيل: لأي شيء تحفظه من الشياطين؟ فأجيب: بأنهم لا يسمعون- لم يستقم، فتعين أن يكون كلاما منقطعا عما قبله، (وليست) جملة لا يسمعون (صفة) ثانية (للنكرة) هو شيطان، (ولا حالاً منها) أي من النكرة (مقدرة) في المستقبل (لوصفها) أي: النكرة بما ورد، وهو علة لتسويغ مجيء الحال من النكرة، وسيأتي أن الجملة الواقعة بعد نكرة موصوفة تحتمل الوصفية والحالية"[(١)].

فقد رأينا في هذا النص أن الشيخ/ خالد يقف أمام الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن هشام مُبَيِّنًا موضع الشاهد، وموضحًا وجه الاستشهاد، ومفصِّلا ما أجمله ابن هشام، مقسمًا ما أدمجه، ومقارنًا بين الاستئناف عند النحاة، والاستئناف عند البيانيين، مستطردًا إلى بيان موقف القراء من الوقف والابتداء، وقد جاء ذلك كله في عباراتٍ يسيرةٍ بعيدةٍ عن التعقيد، غير أنه لم يتجاوز شواهد ابن هشام إلى الإتيان بشواهد من عنده يعضد بها شواهد ابن هشام، فهو عند حديثه عن وجوب الوقف على (قولهم) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ﴾[(٢)]، كان من الممكن أن يأتي بالآية المماثلة، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٦﴾﴾[(٣)]، لكنه اقتصر على تحليل ما أورده ابن هشام.

أما إذا ذهبنا إلى من يشرحون مختصراتهم فإننا نجدهم يأتون بما يوضحون به كلامهم الذي هو في غاية الإيجاز من الشواهد والأمثلة، حيث نجد النص المشروح غالبا خاليا تماما من الاستشهاد أو التمثيل، ولعل ذلك يرجع إلى أن صاحب المختصر هو الشارح، فهو أدرى بمراده، وحينئذٍ لا يستطيع أن يحول كلامه الذي هو أشبه بالألغاز إلى أسلوب واضح مفهوم إلا بالاستشهاد والتمثيل،ويجدر بنا أن

---

(١) «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص٢٩-٣١.

(٢) يونس: ٦٥.

(٣) يس: ٧٦.

نضرب لذلك مثلاً ما نجده عند السيوطي في «همع الهوامع» الذي هو شرح لـ«جمع الجوامع»، وهما -كما نعرف- له، وما نجده أيضا عند الفاكهيّ في شرحه لـ«الحدود النحوية»، وهما أيضا له، فنسوق أولاً نصا من شرح السيوطي لبعض مسائل الحال، فيقول أولا في «جمع الجوامع» الذي يرمز له بالحرف (ص): "(ص) مسألة تقع موطئة ومؤكدة خلافا لقوم، إما لجملة من معرفتين جامدين لتعين أو فخر أو تعظيم أو ضده أو تصاغر أو تهديد، فعاملها مضمر، وقيل: المبتدأ، وقيل: الخبر، أو لعاملها، فالأكثر مخالفته لفظًا زاد ابن هشام، أو لصاحبها، أومقدرة ومحكية وسببية".

فهذا هو النص المراد شرحه من مختصره الذي سماه: «جمع الجوامع»،والذي يقرأ هذا النص لا يكاد يفهم شيئًا دون توضيح وتمثيل، إذ لم يأتِ السيوطي في النص له بشاهدٍ واحد، أو مثالٍ واحدٍ، ولذلك نجده في الشرح يتدارك هذا النقص، فيأتي بالشواهد والأمثلة، فيقول -ثانيا- في الشرح الذي يرمز له بالحرف (ش)، والذي سماه: «همع الهوامع»: "للحال أقسام باعتبارات، فتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها -إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ۝﴾[1]، وتقول: (جاءني زيد رجلاً محسنًا)"[2].

وهكذا يمضي السيوطي في بيان ما تضمنه المختصر من أقسام الحال مع الاستشهاد والتمثيل.

ثم نسوق -ثانيا نصًّا من شرح الفاكهيِّ لحد العلم المرتجل، فيقول: "(حد)

---

(١) مريم: ١٧.

(٢) «الهمع» ١/٢٤٥.

العلم (المرتجل:) هو (ما استعمل من أول الأمر علمًا) بأن لم يكن موضوعًا في الأصل لشيءٍ، بل اخترع ابتداءً للعلمية، فهو علم من أول أحواله، من قولهم: ارتجل الخطبة ارتجالا –إذا اخترعها من غير روية- سواء كان مقيسا كعمران وحمدان وفقعس، أم شاذًا بفك ما يدغم كمَحْبب، أو فتح ما يكسر كمَوْهَب، أو كسر ما يُفتح كمعدي من قولهم: معديكرب، أو تصحيح ما يُعَلّ كمدين أو إعلال ما يُصَحَّحُ كداران"[1].

فهو لا يقتصر على توضيح ما تضمنه المختصر من حد العلم المرتجل، بل نجده يمثل له، ويقسمه إلى ما جاء على القياس في نطقه، وما جاء على غير قياس، ولا يفوته في ثنايا ذلك أن يتعرض لشرح المصطلح نفسه، وهو (مرتجل)، وأن يبين أصله.

فكل من السيوطي والفاكهي ضَمَّن شرحه شواهد وأمثلة لم ترد في المختصر، ولا يخفى ما بين الشرحين من فرق في الأسلوب، حيث فصل السيوطي بين المختصر والشرح في معظم كتابه، وأدمج الفاكهي مختصره بشرحه.

٥. موقفهم من القراءات القرآنية:

وإذا تتبعنا مواقف نحاة هذا القرن من القراءات القرآنية، سواء أكان ذلك في شروحهم على المختصرات، أم كان فيما وضعوه من مؤلفات -نجدها متفقة في معظم الأحوال- من حيث اتباعهم لموقف صاحب المختصر، ومن حيث الاكتفاء بنقل ما ورد حول تخريج القراءة من آراء، ومن حيث الوقوف عند القراءة دون تعقيب عليها، وخلاصة الأمر أن القراءات القرآنية في مصنفات هذا القرن النحوية، مسوقة في إطار القضية النحوية التي يتعرضون لها، وقلما نجد موقفًا محددًا

---

(١) «شرح الحدود النحوية» ١١٣.

ذاتيًّا لصاحب الشرح، أو لواضع المؤلف، وهذا الموقف العام الذي يتسم به نحاة هذا القرن من القراءات القرآنية يختلف عن الموقف العام لنحاة القرون السابقة، حيث كان النحويّ يسوق القراءة في معرض الاستشهاد بها، أو تأويلها، أو ترجيحها على قراءة أخرى، أو تضعيفها، أو التسليم بها، وقد تناولنا هذه المواقف لنحاة القرون الأربعة ابتداء من القرن الخامس، وانتهاء بالقرن الثامن في رسالتنا للدكتوراه، وهي: «**مواقف النحاة من القراءات القرآنية من أول القرن الخامس إلى أواخر القرن الثامن**»، ولعلنا نلمس الفرق واضحًا بين مواقف النحاة في هذه القرون، وخاصة القرنين الخامس والسادس، وبين نحاة هذا القرن الذي نحن بصدده، فلا نكاد نجد نحويًّا ردَّ أو أنكر أو ضعَّفَ قراءة، بل نجده يشير أحيانًا إلى شذوذها اتباعًا لمن سبقوه،وقد يسوقها في معرض رأي مخالف له، دون أن يعقب عليها، ولكن الغالب أن يسوقوا القراءة في معرض الاستشهاد بها على ما يعرضون له من قواعد مع الإشارة أحيانا إلى صحتها وترجيحها، ووجوب قبولها، أو الرد بها على المخالف.

وحسبنا أن نذكر في هذه العجالة نماذج مما أشرنا إليه من مواقفهم تجاه القراءات القرآنية، فالسيوطي في «**الهمع**» يستشهد بقراءة تشديد النون من (إنَّ) ورفع (هذان) في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١]،على لزوم المثنى الألف في جميع أحواله، أي: رفعا ونصبا وجرًّا، وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم،في مقابل قراءة ابن كثير وحفص عن عاصم بتحفيف (إنْ)، ورفع (هذان) –غير أن ابن كثير شدَّدَ النون من (هذانّ)، وفي مقابل قراءة أبي عمرو بتشديد (إنّ)، و(هذين) بالياء[٢]، يقول السيوطي: "ولزوم الألف في الأحوال

---

(١) طه: ٦٣.

(٢) «**السبعة في القراءات**» لابن مجاهد ص٤١٩.

الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم وبطونٍ من ربيعة وبكر بن وائل وزيد وخثعم وهمدان ومزدادة وعذرة، وخُرِّج عليها قوله تعالى: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾، وقوله ﷺ: **«لا وتران في ليلة»**[1].

وموقف الأشموني في شرحه على الألفية من هذه القراءة لا يختلف عن موقف السيوطي، حيث يوردها في السياق نفسه، فيقول: "في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعا ونصبا وجرًّا، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أُخر، وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل ا لأئمة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾، وقوله ﷺ: **«لا وتران في ليلة»**[2].

فهما يستشهدان بالقراءة على إعراب المثنى بالألف في جميع أحواله، ويحملان القراءة على هذه اللغة المنسوبة لبعض قبائل العرب، إلا أن الأشموني يدافع عن هذه اللغة في وجه منكرها، وهو الْمُبَرِّدُ محتجًّا بهذه القراءة، وبهذا الحديث، وبما روى عن العرب من شعرٍ.

كذلك نجد الشيخ/ خالد الأزهري، والسيوطيّ يستشهدان على جواز توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها بقراءة حمزة وحفص عن عاصم بنصب (البر) في قوله تعالى: ﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾[3]،وذلك في مقابل قراءة غيرهما برفع (البر)، قال الشيخ/ خالد الأزهري: "قراءة حمزة وحفص بنصب (البر) على أنه خبر (ليس) مقدم، و(أن تولوا) اسمها مؤخر، فقد توسط خبر (ليس) بينها، وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن درستويه"[4]، وقال السيوطي: "أجاز

---

(١) «الهمع» ١/٤٠.

(٢) «**شرح الأشموني**» و«**حاشية الصبان عليه**» ١/٧٩.

(٣) البقرة: ١٧٧.

(٤) «**شرح التصريح على التوضيح**» ١/١٨٧.

البصريون توسيط أخبار هذا الباب بين الفعل والاسم، أي: حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[(١)]، وقال عز وجل: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا﴾[(٢)]، ومنعه الكوفيون في الجميع؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه، ومنعه ابن معطٍ في (دام)، ورُدَّ بأنه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر أخواتها، وللإجماع، ومنعه بعضهم في (ليس) تشبيها بـــ(ما)، وهو محجوج بالسماع"[(٣)].

فهما يتفقان في إثبات القاعدة بالاستشهاد عليها بهذه القراءة، ويدافعان عنها في وجه من ينكر الظاهرة التي جاءت عليها القراءة.

وكذلك نجد الشيخ/ خالد الأزهري، والسيوطي، والأشموني ينكرون على من منعوا الفصل بين المتضايفين إطلاقهم لهذا المنع، وجعلهم الفصل مقصورًا على الشعر، فيفرقون بين الفصل الجائز في السعة، والفصل الجائز في الشعر فقط، فيوافقون على القول بجواز الفصل بمعمول المضاف، كالمفعول به، ويستشهدون بقراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[(٤)] -ببناء (زين) للمفعول، ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم)، وجر (شركائِهم)- قال الشيخ/ خالد الأزهري: "زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر خاصة، وهو قول البصريين، والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السّعة وهي النثر، إحداها أن يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر (قَتْلُ

---

(١) الروم: ٤٧.

(٢) البقرة: ١٧٧.

(٣) «الهمع» ١/١١٧.

(٤) الأنعام: ١٣٧.

أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)، فـ(قتلُ) مصدر مضاف، و(شركائِهم) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و(أولادهم) مفعول به، وفَصَل بين المضاف والمضاف إليه"[١]، ومضى يوضح ما يحسن هذه القراءة، ويدافع عنها في مواجهة الزمخشري الذي ردَّ القراءة[٢].

وسار السيوطي على نهجه، حيث قال: "لا يفصل بين المتضايفين، أي: المضاف والمضاف إليه اختيارًا؛ لأنه في تمامه، ومنـزل منه منـزلة التنوين إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح، كقراءة ابن عامر: (قتلُ أولادَهم شركائِهم)"[٣].

ولم يخرج الأشموني عن هذا النهج، حيث قال شارحا كلام ابن مالك: "والإشارة بذلك إلى أن من الفصل ما هو جائز في السعة، خلافًا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقًا، فالجائز في السعة ثلاث مسائل: الأولى: أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر"[٤].

فهؤلاء الثلاثة يجمعون على الإيمان بصحة القراءة، وقبولها، والاستشهاد بها، والدفاع عنها، ولا فرق في ذلك بين من يشرحون مختصرات غيرهم كالشيخ/ خالد الأزهري، والأشموني، ومن يشرحون مختصراتهم، كالسيوطي، ونحن نعلم أن قراءة ابن عامر هذه أثارت جدلاً واسع النطاق بين البصريين والكوفيين، ثم بين من يسيرون على نهج البصريين، ومن يسيرون على نهج الكوفيين، وقد عالجنا ذلك في رسالتنا للماجستير، وهي: «**قراءة ابن عامر: صوتيًّا وصرفيًّا ونحْويًّا**»، وقد رأينا أن

---

(١) «**شرح التصريح**» ٢/٥٧.

(٢) راجع: «**الكشاف**» ٢/٧٠.

(٣) «**الهمع**» ٢/٥٢.

(٤) «**شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه**» ٢/٢٧٥، ٢٧٦.

نحاة هذا القرن لم يسلكوا مسلك بعض النحاة في القرون السابقة، من حيث الطعن فيها، أو تضعيفها.

كذلك نجد هؤلاء الثلاثة أنفسهم يستشهدون بقراءة حمزة وغيره: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾[1] بجر (الأرحامِ)، في مقابل قراءة الجمهور بالنصب، نجدهم يستشهدون بهذه القراءة على جواز العطف على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجارّ، وهذه القراءة من القراءات التي أثارت أيضا جدلاً بين النحاة، ومع ذلك فإنهم لا يضعفونها، بل يستشهدون بها على صحة القاعدة، ويدافعون عنها، قال الشيخ/ خالد الأزهري: "وليس عود الخافض بلازمٍ، وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال:

وليس عندي لازما إذ قد أتـــى *في النظم والنثر الصحيح مثبّتا*[2]

بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصريّ وغيرهما كحمزة: (تساءلون به والأرحامِ) بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء"[3].

وتابعه السيوطي في الاستشهاد بهذه القراءة، وإن لم يُشِر إلى صاحبها، ولم يصرح بها، فقال: "ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره أي: الجر، لورود ذلك في الفصيح بغير عودٍ، قال تعالى: ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾، و﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[4]، وهذا رأي الكوفيين ويونس والأخفش وصححه ابن مالك وأبو حيان، خلافا لجمهور البصرية في قولهم بوجوب إعادة الجار؛ لأنه

---

(١) النساء: ١.

(٢) «متن الألفية» ص١٧٣.

(٣) «شرح التصريح» ١٥١/٢.

(٤) الحجر: ٢٠.

الجار؛ لأنه الأكثر"[(١)].

وإذا كان الشيخ/ خالد الأزهريّ قد اتبع ابن مالك في قبول هذه القراءة، وصحة الاستشهاد بها، فإن الأشموني أيضا اتبع ابن مالك في تصحيح هذه القراءة، وماجاءت عليه من جواز العطف على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجار، فقال: "قال الناظم: "وليس عود الخافض عندي لازمًا" وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين؛ إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتًا، فمن النظم قوله:

فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

وهو كثير في الشعر، ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما: (تساءلون به والأرحامِ)، وحكاية قطرب: (ما فيها غيره وفرسِهِ)، قيل: ومنه: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[(٢)]، إذ ليس العطف على (سبيل)؛ لأنه صلة المصدر، وقد عطف عليه (كفر)، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته"[(٣)].

وهكذا فإنهم يسوقون القراءة في إطار إثبات صحة القاعدة، ولا يستشهدون بالقراءة فقط، بل يدعمونها بما أجمع عليه القراء، كما استشهد السيوطيُّ بقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ۝ ﴾[(٤)]، حيث عطف الاسم الموصول (من) على ضمير المخاطبين المجرور باللام (لكم)، دون إعادة الجار، والتقدير: (لكم ولمن لستم له برازقين)، وكما استشهد الأشموني بقوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[(٥)]، حيث عطف (المسجد الحرام) على الضمير المجرور بالباء في (به)، أي: (به وبالمسجد الحرام)، وقد رأينا أن النحاة منعوا عطفه

---

(١) «الهمع» ١٣٩/٢.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) «شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه» ١١٤/٣-١١٥.

(٤) الحجر: ٢٠.

(٥) البقرة: ٢١٧.

على (سبيل)، في قوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[(١)]؛ لما يترتب على ذلك من العطف على المصدر، أي: عطف (كفرٌ) على (صدٌّ) دون استكمال معمولاته.

وفي معرض حديثهما عن رفع المضارع بعد (حتى) إذا كان مؤولا بالحال، يستشهد الشيخ/ خالد الأزهري، والأشموني بقراءة نافع: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ ﴾[(٢)] -برفع (يقول)- يقول الشيخ/ خالد الأزهري: "ومنه قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ -برفع (يقول)- في قراءة نافع؛ لأنه مؤول بالحال، أي: (حتى حالة الرسول والذين آمنوا)، مع أنهم يقولون ذلك حينئذ"[(٣)].

ويقول الأشموني: "ولا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا بثلاثة شروط: الأول: أن يكون حالا، إما حقيقة، نحو: (سرت حتى أدخُلها)، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، والرفع حينئذٍ واجب، أو تأويلاً نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ في قراءة نافع، والرفع حينئذٍ جائز"[(٤)].

كما استشهد الشيخ/ خالد الأزهريّ على نصب المضارع بـــ(أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب التمني، بقوله تعالى: ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ ﴾[(٥)] -بنصب الفعلين (نكذب)، و(نكون) في قراءة حمزة وحفص"[(٦)].

---

(١) البقرة: ٢١٧.

(٢) البقرة: ٢١٤.

(٣) «شرح التصريح» ٢/٢٣٧.

(٤) «شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه» ٣/٢٩٩.

(٥) الأنعام: ٢٧.

(٦) «شرح التصريح» ٢/٢٣٨.

واستشهد الأشموني على نصب المضارع بـــ(أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة بعد الحصر، بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[١] -في قراءة من نصب[٢]- وهي قراءة ابن عامر وحده، في مقابل قراءة الجمهور بالرفع[٣]، ونلاحظ أن الأشموني لم يجعل نصب المضارع بـــ(أن) المضمرة في جواب الأمر، وهو (كن)؛ لأن توجيه القراءة بهذا الوجه أثار جدلاً كبيرًا من النحاة، ومنشأ هذا الجدل أن الفعل (كن) ليس أمرًا على الحقيقة، ولذلك رمى ابن مجاهد قراءة ابن عامر بناءً على هذا الوجه بالغلط[٤]، وقد ناقشنا هذه القضية في رسالتنا للماجستير[٥]، وبينا أن الأشموني قد خرج بالقراءة من نصب المضارع في جواب الطلب إلى نصبه بعد أداة الحصر (إنما).

واستشهد الأشموني أيضا على صرف ما لا ينصرف للتناسب بقراءة نافع والكسائي: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلًا وَأَغْلَٰلًا وسعيرًا ﴾[٦] -بتنوين (سلاسلاً)، ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قواريراْ ۝ قَوَارِيرَاْ من فضةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾[٧]بتنوين (قواريرًا)، وبقراءة الأعمش بن مهران: ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾[٨] -بتنوين (يغوثًا) و(يعوقًا)[٩].

---

(١) البقرة: ١١٧.

(٢) «شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه» ٣/٣٠٥.

(٣) «السبعة في القراءات» لابن مجاهد، ص١٦٩.

(٤) المرجع السابق ص١٦٩.

(٥) راجع (قراءة ابن عامر: صوتيًا وصرفيًا ونحويًا) ص٢١٥

(٦) الإنسان: ٤.

(٧) الإنسان: ١٥-١٦.

(٨) نوح: ٢٣.

(٩) «شرح الأشموني» ٣/٢٧٥.

كذلك نجد الفاكهي يتعرض للغات الواردة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وهي: إثبات الياء ساكنة، وإثبات الياء مفتوحة، وحذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة، وقلب الياء ألفًا، وحذف الألف، والاستغناء عنها بالفتحة، وحذف الياء وضم ما قبلها على نية قطع الإضافة، ثم تعرض لكلمتي (أبي) و(أمي)، فقال: "وتقول في (يا أبي) و(يا أمي) زيادة على اللغات الست: (يا أبت) و(يا أمت)، بفتح وكسر للتاء المزيدة عوضًا عن ياء المتكلم، والكسر أكثر في كلامهم، ولكن الفتح أقيس، وسمع ضمها تشبيهًا بنحو (ثبة)، و(هبة) وهو شاذ، وقرئ بهن"[(١)].

فهو يبين أن في (يا أبت)، (يا أمت) ثلاث لغات بالإضافة إلى اللغات الست المتقدمة: الفتح والكسر والضم، وقد أشار إلى أنها وردت بها القراءات القرآنية، إلا أنه عقب على قراءة الضم بأنها شاذة، أما القراءة بالفتح والكسر فقد وجَّهَهُما نحويًّا، ولم يعقب عليهما إشارة منه إلى أنه مسلم بصحتهما، وبفتح التاء قرأ ابن عامر وأبو جعفر، حيث ورد في القرآن الكريم، وبكسرها قرأ الباقون[(٢)]، أما ضم التاء الذي عده الفاكهي شاذًّا، وأشار بأنه قراءة، فليس في الحقيقة قراءة، وإنما هو وجه أجازه الفراء، قال: "ولو قرأ قارئ: (يا أبتُ) لجاز، وكان الوقف على الهاء جائزًا، ولم يقرأ به أحد نعلمه"[(٣)].

ثم عرض الفاكهي للمنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، وكان المضاف إلى ياء المتكلم لفظ (أم)، أو (عم)، فيقال: (يا بن أمَّ)، و(يا بن عمَّ)، أو: (يا بنة أمَّ) و(يا بنةَ عَمَّ) بفتح آخر كل منهما للخفة، وقيل: إنهما ركبا وجعلا اسما

---

(١) «شرح الفاكهي على قطر الندى» ٢/١٠٤.

(٢) «إتحاف فضلاء البشر» ص٢٦٢.

(٣) «معاني القرآن» ٢/٣٢.

واحدا مبنيًّا على الفتح، وكسر ذلك أيضا وهو الأكثر على حذف الياء، والاجتزاء بالكسرة، وقد قرئ بالوجهين في السبعة[١].

فهو يشير إلى القراءتين في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾[٢]، ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾[٣]، حيث قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم بفتح الميم، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر بكسر الميم[٤]، فيستشهد بالقراءتين على صحة كل وجه من الفتح والكسر، ولا تعني إشارته إلى كثرة الكسر تفضيلِ إحدى القراءتين على الأخرى، بل هما عنده سواء في الصحة والقبول، بدليل نصّه على أنهما في السبعة.

كما عرض الفاكهي لبيان الحكم الإعرابي لتابع المنادى المبني على الضم، علما كان أو نكرة مقصودة، وهو النعت المفرد المقترن بأل، أو النعت المضاف المقترن بأل أيضا، والتوكيد المعنوي، وعطف البيان وعطف النسق المقترن بأل أيضا، فبين أن حكمه الإعرابيّ جواز الرفع تبعًا للفظ، وجواز النصب تبعًا للمحل، واستشهد على الوجهين بورودهما في القراءات، فقال: "ويجري ما أفرد أو أضيف حالة كونه مقرونًا بأل من نعت المنادى المبني: العلم والنكرة المقصودة، وتأكيده، وعطف بيانه، وعطف نسقه المقرون بأل على لفظه، أي: المبني, فيرفع مراعاة للفظ, أو على محله فينصب مراعاة للمحل، نحو: (يا زيدُ الكريمُ)، أو (الكريمُ الأبِ)، بالرفع والنصب، و(يا تميمُ أجمعون وأجمعين)، و(يا سعيد كرزٌ وكرزًا)، وقوله

---

(١) «شرح الفاكهي على قطر الندى» ٢/١٠٥.

(٢) الأعراف: ١٥٠.

(٣) طه: ٩٤.

(٤) «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٢٩٥.

تعالى: ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[(١)]، قرئ بالرفع والنصب، والأول مختار الخليل والمازني تنبيهًا على أنه منادى ثان، والثاني مختار أبي عمرو ويونس؛ لأن ما فيه (أل) لا يلي حرف النداء، فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه، وفصل المبرد بين ما فيه (أل) للتعريف فالنصب، وما لا فالرفع"[(٢)]، والنصب قراءة العامة، والرفع قراءة السلميّ والأعرج ويعقوب وأبي نوفل وأبي يحيى وعاصم في رواية[(٣)].

ونلاحظ أن الفاكهي استشهد بالقراءتين على وجهي الرفع والنصب، وذكر من يختارون الرفع ومن يختارون النصب، ثم ذكر رأي المبرد، وهو التفرقة بين ما فيه (أل) المعرفة وما فيه (أل) اللازمة، مثل (اليسع)، فأوجب نصب الأول، وأوجب رفع الثاني، وعليه فالمبرد ينكر قراءة الرفع، ولم يتدخل الفاكهي في هذا الخلاف، بأن يوافق من اختار الرفع أو اختار النصب، أو أوجب أحدهما، بل اكتفى بنقل هذا الخلاف، وحينئذٍ لم يصرح بموقفه من قراءة الرفع التي هي موضع خلاف، مما يدل على أنه يقبل القراءتين جميعًا، ويسلم بصحة الاستشهاد بهما، ومن ثَمَّ يرتضي هذين الوجهين في تابع المنادى.

وإذا كانت السمة الغالبة لمواقف النحاة في هذا القرن من القراءات القرآنية هي الاستشهاد بالقراءات السبعية أو العشرية على صحة ما يتعرضون له من ظواهر نحوية، أو على صحة ما ينقلونه من آراء السابقين، فإنهم أيضا استشهدوا بالقراءات الشاذة، ولكنهم ينصون على شذوذها، إشارة منهم إلى قلة الظاهرة النحوية التي جاءت عليها القراءة أو ضعفها، وغالبا ما يستشهدون بالقراءة الشاذة على رأي

---

(١) سبأ: ١٠.

(٢) «شرح الفاكهي على قطر الندى» ٢/١٠٥.

(٣) «الدر المصون» للسمين الحلبي ٩/١٥٩.

مخالف للجمهور،أو على لغة قليلة، ومن ذلك ما نجده عند الأشموني والفاكهي، حيث استشهد الأول بقراءة النصب لـ(أيّهم) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[(١)]، وهي قراءة حكاها سيبويه عن هارون القارئ الأعور[(٢)]، بعد أن ناقش الأشموني ضم (أيهم) الذي جمع عليه القراء، وذكر خلاف النحاة في كونه علامة بناء، أو علامة إعراب، وردَّ رأي الخليل ويونس في أنها معربة استفهامية مرفوعة على الابتداء، وأن الجملة مقول لقولٍ محذوف عند الخليل، ومعلقٌ عنها الفعل عند يونس، بما روي من قول الشاعر:

فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهم أفضَلُ

بيناء (أيهم) على الضم، وهي مسبوقة بحرف جر، فليس في الكلام قول محذوف، ولا فعل معلق، مما يدل على أنه يؤيد رأي سيبويه، وهو أنها اسم موصول مبني على الضم لإضافته، وحذف صدر صلته، فاستشهد بقراءة النصب وهو يشرح قول ابن مالك: "وبعضهم أعرب مطلقًا"، فقال: "ويحتمل أن يريد بقوله: "وبعضهم... إلى آخره" أن بعض العرب يعربها في الصور الأربع، وقد قرئ شاذًا: (أيَّهم أشد) بالنصب على هذه اللغة"[(٣)]، وعلى هذه القراءة لا تخرج (أيّ) في الآية عن كونها موصولة، إلا أنها معربة منصوبة بالفعلِ: (لننزعن).

واستشهد الثاني –وهو الفاكهي– على الوجه الضعيف –وهو: نصب نعت (أي) في النداء اتباعا للمحل– بالقراءة الشاذة: (قل يا أيها الكافرين)[(٤)]، بنصب

---

(١) مريم: ٦٩.

(٢) «تفسير القرطبي» ٤٣٠٥/٦.

(٣) «شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه» ١٦٧/١.

(٤) الكافرون: ١.

(الكافرين) بالياء، والجمهور على وجوب رفعه اتباعا للفظ، يقول الفاكهي: "ويجري نعت (أيّ) و(أيّة) في تبعيته لمتبوعه على لفظه، فيرفع فقط؛ لأنه المقصود بالنداء، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾[(١)]، ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ۝﴾[(٢)]، وجوّز المازني نصبه على المحل، وقرئ شاذًّا: (قل يا أيها الكافرين)"[(٣)]، فهو يستشهد بهذه القراءة الشاذة على جواز نصب نعت (أي) في النداء، في معرض نقله لرأي المازني الذي أجاز ذلك، ويبدو أن الفاكهي مع الجمهور، حيث قرر اتباعًا لابن هشام وغيره وجوب رفع نعت (أيّ), وهذه القراءة التي أشار إليها الفاكهي، لم يشر إليها معظم النحاة، كذلك لم يتعرض لها أحد من المفسرين، سواء من عُنُوا بالقراءات منهم، ومن لم يعنوا بها، كذلك لم تشر إليها كتب إعراب القرآن، أو معاني القرآن، ثم إن من أشار إليها من النحاة لم يعزها إلى أحد.

وقد يستشهد النحويّ بقراءة سبعية، ولكنها جاءت على غير قياس، ومع ذلك لا يردها أو ينكرها أو يضعفها،أو يسكت عنها، وإنما يقف أمامها مؤوِّلاً ومخرجا على وجهٍ يردها إلى القياس، وقد فعل ذلك الشيخ/ خالد الأزهري عند حديثه عن تمييز المائة الذي أوجبوا أن يكون مفردا مجرورا بالإضافة، فقد ذكر أنه قد يأتي جمعًا، واستشهد بقراءة الأخوين: حمزة والكسائي: (ولبثوا في كهفهم ثلاثمائةِ سنين وازدادوا تسعًا)[(٤)] –بحذف التنوين للإضافة، ولم يقف عند حد الاستشهاد بها على هذه الظاهرة، بل حاول أن ينقل ما قيل في تخرجيها، فقال:

---

(١) الانفطار: ٦.

(٢) الفجر: ٢٧.

(٣) «شرح الفاكهي على قطر الندى» ٢/١٠٦، ١٠٧.

(٤) الكهف: ٢٥.

"قيل: ووجهه تشبيه المائة بالعشرة إذ كانت تعشير العشرات، والعشر تعشير الآحاد، وقيل: إنه من وضع الجمع موضع المفرد"[(١)].

ولا يخفى ما في هذا التخريج من تكلف، ولو وقف عند حد الاستشهاد بالقراءة على جواز مجيء تمييز المائة جمعًا مجرورًا بالإضافة باعتباره ظاهرة قليلة في اللغة، وليست ممتنعة- لكان أفضل من هذا التخريج المتكلف.

وقد تعرض السيوطي للظاهرة نفسها، ولكن موقفه من هذه القراءة يختلف، حيث أنكر إضافة المائة إلى الجمع،وعده ضرورة، فقال: "وجمعه مع المائة ضرورة، وجوزه الفراء في السَّعة، وخرَّج عليه قراءة حمزة والكسائي: (ثلاثمائةِ سنين) بإضافة (مائةِ)"[(٢)].

فعلى الرغم من شهرة السيوطي لدى الدارسين بالجمع والنقل وعدم تجاوزه ذلك إلى الإبداء بآراء ذاتية أو خاصة، فإنه هنا يستشهد بالقراءة على رأي الفراء الذي ينكره سلفا، ويَعُدُّ ما جاءت عليه القراءة السبعية ضرورة ولا يجوز في غير الشعر، ونفهم من موقف السيوطي هذا أنه يضعف القراءة؛ لأنه لم يعقب عليها بإشارة إلى قبولها أو التسليم بها، كما أنه لم يحاول أن يلتمس لها وجهًا يردها به إلى القياس، كما فعل الشيخ/ خالد الأزهريّ.

وبعدُ، فهذا عرض موجز وسريع لمواقف النحاة في القرن العاشر من القراءات القرآنية، وقد اكتفينا بذكر نماذج من مواقفهم، إذ لا نستطيع إحصاءهم، أو حصرهم، وقد كشفت لنا هذه النماذج عن أمرين مهمين.

الأول: أن الغالب تبعيتهم لمن سبقوهم من النحاة، ولمن يشرحون

---

(١) «شرح التصريح» ٢/٢٧٣.

(٢) «الهمع» ١/٢٥٣.

مختصراتهم، على أنهم أحيانًا يستشهدون بقراءة لم يشر إليها صاحب المختصر، وإن كان صاحب المختصر يشير إليها ضمنا عن طريق ما يقرره من القواعد.

الثاني: أن الغالب أيضا قبولهم للقراءات، وتسليمهم بصحتها، ومن ثم يسوقونها في معرض تقريرهم للظواهر النحوية المختلفة، وخاصة ما يتعلق بالقراءات السبع أو العشر، وقلما يسوق بعضهم القراءة السبعية في معرض ذكره لرأي مخالف، لا يوافقه عليه، كما وجدنا ذلك عند السيوطي في تعرضه لتمييز المائة، على أنهم لم يهملوا القراءات الشاذة، فقد يسوقونها في معرض حديثهم عن الآراء المخالفة للجمهور، أو عن الظواهر القليلة، ولذلك لا يعنون بنسبتها إلى أصحابها، ولكن لا نجد نحويًّا من نحاة هذا القرن طعن في قراءة صحيحة أو ضعَّفها، أو وصفها بوصفٍ لا يليق بالقراءات الصحيحة المتواترة، كما كان ذلك شائعا عند بعض نحاة القرون السابقة، أمثال: أبي البركات بن الأنباري، والزمخشري، وأبي البقاء العكبري، وابن يعيش، وغيرهم، ولعل نحاة هذا القرن سلكوا مسلك ابن مالك، وأبي حيان وابن هشام، ومن تلاهم؛ حيث عرفوا بقبول القراءات الصحيحة المتواترة، والدفاع عنها في وجه من يطعنون فيما خالف القياس منها.

أما موقفهم من الاستشهاد بالقرآن الكريم بوجه عام فإنه واضح في مصنفاتهم حيث أكثروا كثرة تجعلنا نقدر هذا الموقف منهم، ونعده سمة بارزة من سمات مصنفاتهم النحوية، فلا نكاد نمر بمسألة يعرضون لها دون أن يستشهدوا عليها بآية أو أكثر من القرآن الكريم، ولعلهم متأثرون في ذلك بمن يشرحون مختصراتهم: كابن مالك، وابن هشام، وغيرهما ممن عنوا عناية كبيرة بالقرآن الكريم وقراءاته.

٦. موقفهم من العلل النحوية:

يمكن القول بادئ ذي بدء بأن العلل النحوية صاحبت نشأة النحو، فمنذ أن اشتغل أوائل النحاة في البصرة بهذا العلم، وأخذوا يضعون القواعد بناءً على استقراء

كلام العرب، والنظر في نظامه، وهم يبنون هذه القواعد على علل يطرد تحتها كلامهم، غير أن هذه العلل كانت مُفَسِّرة للظواهر النحوية، و لم تكن أبعد من هذا، بمعنى أن النحويّ كان يقف في تفسيره للظواهر عند علتها الأولى، ولا يتجاوز ذلك إلى ما وراءها من علل، "وأول ما يلحظ في هذا المجال اتسام العلة النحوية —في تصور النحاة وإنتاجهم معًا– بالضرورة، فوجود العلة خلف الظواهر اللغوية،ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها، وإنما هدفه الأساسيّ هو اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ثم بناء القواعد عليها، فالعلة إذن سابقة في الوجود على كل ما هو موجود من الظواهر والقواعد جميعًا، وهي —لذلك– الأساس الذي ينبغي أن يراعى في التقنين: تقعيدا وتفسيرا معا"[١].

ومن ثم لا سبيل إلى إنكار العلل النحوية بهذا المفهوم، ولذلك نعى السيوطيّ على من ينكرونها، فقال نقلا عن صاحب «**المستوفي**»: "إذ استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسَمَّح فيها، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدًا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعًا لها، فبمعزل عن الحق؛ وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ —وإن كنا نحن نستعملها– فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع"[٢].

وهذه العلل النحوية التي لابد منها للتفسير الأوليّ للظاهرة أطلق عليها الزجاجيّ: (العلل التعليمية)، وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم

---

(١) «**تقويم الفكر النحوي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، ص١٢٣، ١٢٤.

(٢) «**الاقتراح في علم أصول النحو**» ص٧٠.

نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك:أنا لما سمعنا: (قام زيد فهو قائمٌ) ، و(ركب فهو راكبٌ) عرفنا اسم الفاعل فقلنا: (ذهب فهو ذاهب)، و(أكل فهو آكل)، وما أشبه ذلك، قال الزجاجي: "وهذا كثير جدًّا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم، فمن هذا النوع من العلل قولنا: (إن زيدًا قائم)، إن قيل: بم نصبتم زيدًا؟ قلنا: بأنَّ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك (قام زيدٌ)، إن قيل: لم رفعتم (زيدٌ)؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به، فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب"[(١)].

وهذا ما يسمى بالعلل الأولى، وظل هذا النوع من العلل مصاحبا لأطوار النحو الأولى، إلى أن جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة مائة وخمس وسبعين للهجرة[(٢)]، الذي يعد قمة هذه المرحلة في تحديد الأصول العامة للبحث النحويّ، وتقنينها وتطبيقها جميعًا[(٣)]،ولم يزل علم النحو حينئذٍ صادرًا من منابعه العربية الصافية بعيدًا عن التأثر بعلوم المنطق والفلسفة، وقد نفى الدكتور/ علي أبو المكارم نفيا قاطعا مبنيا على أدلة تاريخية ما شاع لدى بعض الدارسين من اتصال الخليل بن أحمد بحنين بن إسحاق، وما يتبع ذلك من تعرف الخليل بالمنهج الفكري المنطقي الإغريقي الذي يعد حنين أكثر المتصلين به، وأقوى المتمكنين منه، وأن دعوى اتصال حنين بن إسحاق بالخليل بن أحمد وهم عجيب[(٤)]، فقط تطورت

---

(١) «**الإيضاح في علل النحو**» ص٦٤.

(٢) «**إنباه الرواة**» للقفطي ١/٣٨١.

(٣) «**تقويم الفكر النحوي**» للدكتور/ علي أبو المكارم ص٦٨.

(٤) المرجع السابق ص٧٢، ٧٣.

على يديه العلل النحوية تطورا كبيرًا، حيث أخذت طابع الاجتهاد، فاستنبط من العلل النحوية ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق[١]، فقد روي أن الخليل بن أحمد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في كلامها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة مما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها"[٢].

فهو في هذا النص يفرق بين ما نطقت به العرب على سجيتها وسليقتها من نصوص مقطوع بصحتها لا تقبل الاجتهاد، وبين ما يلتمس لهذه النصوص من علل قابلة للاجتهاد، فقد يلتمس للظاهرة الواحدة أكثر من علة، وكله صحيح، وبذلك يكون الخليل قد فتح باب الاجتهاد في التماس العلل النحوية،مماجعل النحاة من بعده يتوسعون فيها توسعًا كبيرًا، وقد عقب الزجاجيُّ على هذا النص بقوله: "وهذا

(١) «المدارس النحوية» للدكتور/ شوقي ضيف، ص٤٨.

(٢) «الإيضاح في علل النحو» للزجاجي ص٦٥، ٦٦.

كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه"[١].

ومظهر الإنصاف عند الخليل أنه لم يحجر على مجتهد أن يلتمس لظاهرة نحوية أو صرفية علة تخالف ما يلتمسه مجتهدٌ آخر، وبذلك يكون قد فتح باب التعليل النحوي لكل مجتهد، مما جعل النحاة من بعده يتوسعون في التعليل، بل لا يقفون عند العلة الأولى للظاهرة، وإنما يتجاوزونها إلى الثانية والثالثة، وخاصة نحاة المرحلة التالية لعصر الخليل؛ حيث أخذت العلوم الفلسفية والمنطقية تتسلل إلى العلوم العربية والإسلامية عن طريق الترجمة لكتب الإغريق في المنطق والفلسفة، وكان النحو أحد العلوم العربية التي تأثرت في هذه المرحلة بالفكر الإغريقي، بمعطياته الميتفايزيقية وقوانينه المنطقية، فقد تأثر فيها التفكير النحوي في جملته ببعض الأفكار الفلسفية اليونانية، كما تأثر بعض النحاة بالبناء المنطقي لهذا الفكر، وتأثر الفكر النحْويّ ببعض الأفكار اليونانية الميتافيزيقية ملحوظة في كثير من الجزئيات النحوية، وخاصةً في مجال التقسيمات[٢]، كما ظهر هذا التأثر بالمنطق في مجال التعليل النحويّ، حيث انتشر في هذه المرحلة التي تلت عصر الخليل، وشملت من جاءوا بعده إلى أوائل القرن الرابع الهجري، انتشارًا عميقًا، حتى إننا من الممكن أن نعد هذا الانتشار السمة الأساسية للتعليل في هذه المرحلة،وقد أنتج هذا الانتشار نتيجتين على درجة عظيمة من الأهمية:

النتيجة الأولى: أن التعليل أصبح يتناول كل جزئيات البحث النحوي، فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل، يستوي في ذلك أن تكون هذه الجزئيات ناتجة عن ملاحظة الظواهر اللغوية الموجودة، أو مبنية على فرض يمتد في تصور

---

(١) المرجع السابق ص٦٦.

(٢) «**تقويم الفكر النحوي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، ص٧٨، ٧٩.

النحاة عن هذه الظواهر.

والنتيجة الثانية: أنه قد نشأت محاولات لضم الظواهر الجزئية في إطار كلي يشملها ويبررها في الوقت نفسه، ومن ثم وجدنا محاولة تفسير الحركة الإعرابية ككل، إما تفسيرًا صوتيًا كما ذكر قطرب، أو دلاليا كما أشار سيبويه[1].

ثم دخل التعليل النحويّ مرحلة جديدة تبدأ بابن السرَّاج المتوفى سنة ثلاثمائة وست عشرة للهجرة، حيث اتصل الفكر العربي بالفكر الإنساني بوجه عام على أوسع نطاق، وذلك عن طريق التوسع في ترجمة العلوم الإنسانية المختلفة إلى اللغة العربية، مما أتاح للعلماء أن يقفوا على حصيلة الثقافة الإنسانية في الهند، وفارس، واليونان، ولابد أن ينعكس ذلك على التعليل النحويّ،وحينئذ حقق أمرين مهمين:

أولهما: الربط بين الأحكام والعلل، وبناء الأحكام على العلل، وجعل العلل سببا في اطراد الأحكام واتساق الظواهر، ومن ثم أصبح البحث عن العلة أمرًا ضروريًا للباحث النحوي، وسابقا في الوقت نفسه على القواعد والظواهر، بمقتضى كون العلة محورًا للظواهر والقواعد جميعًا.

والثاني: التنسيق بين العلل النحوية، ومحاولة إلباسها جميعًا ثوبًا من الاتساق بين جزئياتها، بحيث تتلاقى ولا تتضارب، وتتكامل ولا تتناقض[2].

وقد أدى تطور البحث في العلل النحوية إلى ظهور نوعين آخرين من العلل النحوية بين النحاة متجاوزين العلل التعليمية التي أشرنا إليها من قبل، وهي التماس العلة الأولى للظاهرة دون الغوص فيما وراءها من علل، وقد ذكر الزجاجي هذين النوعين الجديدين، وأطلق عليهما: العلل القياسية، والعلل الجدلية، وهذان النوعان

---

(١) «**أصول التفكير النحوي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، ص١٧٢، ١٧٣.

(٢) المرجع السابق ص١٨٦، ١٨٧.

من العلل متولدان عن العلة الأولى؛ ولذلك عرفت العلل القياسية بالعلل الثواني، وعرفت العلل الجدلية بالعلل الثوالث، ومثَّل الزجاجي للعلل القياسية بقولهم: لم نصبتْ (إن) الاسم في نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ)؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله، فأشبه اسمها المفعول المقدم، وأشبه خبرها الفاعل المؤخر، وأما العلل الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟[1].

ومن هذا التقسيم للعلل النحوية عند الزجاجي يتضح أن العلة التعليمية لا تعدو كونها تفسيرًا للواقع اللغوي، ووصفًا للظواهر اللغوية والقواعد النحوية، وتحديدًا للوظائف النحوية،وكشفًا عن العلاقات التركيبية، وأن العلة القياسية لا تصف الأمر الواقع، ولا تكتفي بإدراك الوظائف النحوية، وإنما تحاول الربط بين الظواهر المختلفة عن طريق لحظ ما بينها من صلات، وهي في سبيل هذا الربط بين شتات الظواهر تعسفت أحيانًا فيما تفترض من أسس تجمعها في إطار واحد، وبذلك تتجاوز وصف الواقع اللغوي إلى افتراض علل أثرت في ظواهر الواقع اللغويّ، وهكذا تبدأ العلل القياسية بتعليل الموجود ثم تنتهي في محاولتها التدليل على صحة ما قدمته من تعليلات بالخروج عليه والتناقض معه، وأما العلل الجدلية النظرية فليست وصفا للظواهر اللغوية،وليست ربطا بين الظواهر اللغوية المختلفة، وإنما هي تبدأ من بعد ذلك، فهي تعليل لكل هذه العلل، فتنطلق من الفرض، وليس من الواقع، فتهدف إلى تأييده عن طريق التبرير العقلي المنطقي.

---

(١) «**الإيضاح في علل النحو**» للزجاجي، ص٦٤، ٦٥.

وإذا نظرنا في أنواع هذه العلل –من حيث دوافعها- نجد أن الدافع إلى العلل التعليمية هو تبسيط القواعد النحوية، وأن الدافع إلى العلل القياسية هو طرد الأحكام، وأن الدافع إلى العلل الجدلية هو الإحساس بضرورة مَنْطَقة الظواهر والقواعد والعلل جميعًا.

ولعلنا نستنتج من الفرق بين منهج النحاة في التعليل النحوي في هذه المرحلة المتأخرة، ومنهجهم في التعليل النحويّ في المراحل السابقة أن العلل في هذه المرحلة لا تتقيد بالواقع اللغوي، أو بالموجود من اللغة، كما كان الحال في المراحل السابقة، حيث كان التغليل يقوم على الواقع اللغوي، على حين نجد العلل في هذه المرحلة هي التي تكمن وراء الأحكام[1]، ومن ثم جعلوا من شروط العلة أن تكون موجبة للحكم في المقيس عليه، ولذلك خطَّأ ابن مالك البصريين في جعلهم علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه، فإن هذه الأمور ليست هي الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة، ومعان مختلفة لا يميزها إلا الإعراب، تقول: (ما أحسن زيد) فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام، فإن أردت الأول رفعت (زيدًا)، أو الثاني نصبته، أو الثالث جررته.

فلابد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع فإنك تقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده،وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثاني مستأنف، ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضا إن أردت الأول، وتنصب إن أردت الثاني، وترفع إن أردت الثالث[2].

---

(١) راجع: «**أصول التفكير النحوي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، ص١٨٩-١٩١.

(٢) «**الاقتراح في علم أصول النحو**» للسيوطي، ص٧٦.

وظلت عناية النحاة بالعلل النحوية عناية تفوق كل حد ممتدة عبر القرون تتناقلها الأجيال مع التوسع والتعمق والمبالغة، حتى إنهم لا يمرون بظاهرة نحوية أو صرفية إلا والتمسوا لها علة أو علتين أو أكثر، فضلا عما دار بينهم من جدل حول ما يجب، وما يجوز، وما يمتنع من علل، وعناية النحاة في القرن العاشر بالتعليل النحويِّ لا تقل عن عناية السابقين عليهم؛ لأنهم يسجلون الظاهرة النحوية، وكل ما أثير حولها من علل، وربما بالغوا في البحث عن العلل مبالغة جعلتهم في كثير من الأحيان ينحرفون عن الواقع اللغوي إلى ضروبٍ من الفكر المنطقي، وقد رأينا ذلك واضحا في شروحهم ومختصراتهم، وحواشيهم، ومصنفاتهم التي وضعوها من تلقاء أنفسهم، فإن ذلك كله زاخر بالعلل النحوية، لا لكل قاعدة أساسية فقط، بل لكل جزئية من جزئيات القاعدة.

والمتتبع لأبواب النحو ومسائله في كتبهم لا يكاد يمر بمسألة دون أن يجد لها تعليلاً، وحسبنا في هذا المقام أن نسوق نماذج من تعليلاتهم، لا يمت كثير منها إلى الواقع اللغوي بصلة، فإذا تصفحنا الصفحات الأولى من كتاب: «**شرح المقدمة الأزهرية**» للشيخ/ خالد الأزهري -على وجازته- طالعتنا العلل النحوية عند قراءة المسائل الأولى في علم النحو، فهو في معرض تقسيمه للكلمة إلى اسم وفعل وحرف، لا يقف عند هذا التقسيم، بل نجده يبين العلة لكل قسم من هذه الأقسام، فيقول: "وسمى الاسم اسما لسموه عن قسيميه بالإخبار به وعنه، وسمي الفعل فعلا باسم أصله وهو المصدر؛ لأن المصدر هو فعل الفاعل حقيقة، وسمي الحرف حرفًا لوقوعه في الكلام حرفًا، أي: طرفًا ليس مقصودًا بالذات"(١).

وفي معرض حديثه عن المبنى من الأفعال يبين العلة أولا في بناء الفعل الماضي على الحركة دون السكون، ويبين العلة ثانيا في اختيار الفتح، فيقول: "والمبني الفعل الماضي اتفاقًا، وكان حقه أن يُبنى على السكون؛ لأنه الأصل في البناء، وإنما بني على

---

(١) «**شرح المقدمة الأزهرية**» ص٤٦.

حركة لمشابهته الاسم في وقوعه صفة وصلة وخبرًا وحالاً في قولك: (مررت برجل ضُرب)، و(جاء الذي ضرب)، و(زيد ضرب)، و(رأيت زيدًا قد ضرب)، وكانت الحركة فتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل"(١).

ثم بَيَّن علة بناء الحروف كلها، فقال: "والحروف كلها مبنية؛ لأنها لا يتوارد عليها ما تفتقر في دلالتها عليها إلى الإعراب"(٢).

ثم بَيَّنَ العلة في عدم بناء الفعل على الضم أو الكسر، والعلة في بناء أقسام الكلم الثلاثة على الفتح أو السكون، فقال: "وأنواع البناء أربعة: (ضم وكسر) وهما ثقيلان، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه، ودخلا الاسم والحرف، (وفتح وسكون) وهما خفيفان، ولخفتهما دخلا الكلم الثلاث: الاسم والفعل والحرف"(٣).

ثم بين العلة في اختصاص الجزم بالفعل، واختصاص الجر بالاسم، فقال: "وإنما اختص الاسم بالخفض، والفعل بالجزم؛ للتعادل بينهما، فإن الاسم خفيف، والفعل ثقيل، والسكون أخف من التحريك، فأعطى الخفيف الثقيل، والثقيل الخفيف؛ ليعادل خفة الاسم ثقل التحريك، ويعادل ثقل الفعل خفة السكون"، ولم يقف عند هذا التعليل، بل بين العلة في خفة الاسم، والعلة في ثقل الفعل، فقال: "وإنما قلنا: الاسم خفيف، والفعل ثقيل؛ لأن مدلول الاسم بسيط، ومدلول الفعل مركب من الحدث والزمان، والمركب ثقيل، والبسيط خفيف"(٤).

فإذا كنا نجد هذا السيل المتتابع من العلل لكل جزئية من جزئيات القاعدة عند حديثه عن المقدمات النحوية، أي: عن المفردات قبل دخولها في التراكيب، فما

---

(١) المرجع السابق ص٥٩.

(٢) المرجع السابق ص٦٥.

(٣) «**شرح المقدمة الأزهرية**»، ص٦٩.

(٤) المرجع السابق ص٧١.

بالنا بالعلل عند حديثه عن التراكيب المختلفة اسمية كانت أو فعلية، وما تفرع عنها من أساليب الشرط، والنداء، والقسم، والتعجب، والاستفهام؟! وإذا كنا نجد هذا السيل من التعليل أيضا في هذا المصنف الموجز، فما بالنا في مصنفاته الأخرى المطولة؟!

وإذا ذهبنا إلى مصنف آخر للشيخ/ خالد الأزهري، وهو: «**شر التصريح على التوضيح**» نجده على الرغم من كونه أكثر بسطًا وعرضا وتفصيلاً للقواعد أقل عناية بالتعليل النحوي من كتابه الموجز: «**شرح المقدمة الأزهرية**»، حيث أتى الشيخ/ خالد في موجزه من العلل المتلاحقة، بما لم يأتِ به في مطوله، ولعل ذلك يرجع إلى أنه في مطوله محكومٌ بنص يشرحه، وهو «**أوضح المسالك**» لابن هشام، فهو يتبعه في كثير من مظاهر التعليل، ومع ذلك فإننا نجد «**شرح التصريح على التوضيح**» ذاخرا أيضا بالتعليلات النحوية، منها ما هو اتباع لابن هشام، ومنها ما هو إضافة من الشيخ/ خالد، فمن تعليلاته هنا تعليله لبناء الفعل الماضي على حركة دون سكون، فقال: "وإنما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة، لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالاً"[(١)].

ونلاحظ أنه هنا شبَّه الفعل الماضي في بنائه على الحركة بالفعل المضارع، في حين شبهه في «**شرح المقدمة الأزهرية**» بالاسم[(٢)]، مما يدل على أنهم لا يثبتون على علة واحدة للظواهر.

ومن تعليلاته أيضا تعليله لكون الأصل في البناء هو السكون، فقال: "وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته، واستصحابا للأصل، وهو عدم الحركة، فلا

---

(١) «**شرح التصريح على التوضيح**» للشيخ/ خالد الأزهري، ١/٥٤.

(٢) راجع: «**شرح المقدمة الأزهرية**» ص٥٩.

يبنى عليها إلا لسبب كالتقاء ساكنين في نحو (أمس) وكون الكلمة على حرف واحد كتاء (قمت)، وكونها عرضة للابتداء بها كـــ(لام الابتداء)،وكونها لها أصل في التمكن كـــ(أول)، وكشبهها بالمعرب،كـــ(ضربَ)"[١].

فهو لم يقف عند ما قرره ابن هشام اتباعًا لابن مالك، من أن الأصل في البناء هو السكون، بل تجاوز ذلك إلى بيان العلة لكون أصله على السكون، ثم استطرد يبين العلة فيما خرج إلى البناء على الحركة.

ومن ذلك أيضا تعليله لحذف نوني المثنى والجمع عند ا لإضافة، فيقول: "وإنما حذفت نون التنية والجمع وشبههما، لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الإعراب، كما أن التنوين يلي علامة الإعراب، ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب، نحو: (بساتين زيد)، و(شياطين الإنس)، لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكر؛ لأن النون في هذين المثالين تليها علامة الإعراب و هيّ الحركة، بناء على أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل، فتكون الحركة فيهما بعد النون، وهذا أحد قولين في المسألة، والقول الثاني أن الإعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده"[٢].

فهو يربط بين حذف نوني المثنى والجمع، وحذف التنوين من المفرد عند الإضافة، ويبين علة الحذف بأن كلا من النون فيهما، والتنوين في المفرد يلي علامة الإعراب، إذ يُعرب كل من المثنى والجمع بالحروف السابقة على النون، ويعرب المفرد بالحركات السابقة على التنوين، ولذلك إذا تخلفت هذه العلة بأن كانت النون هي السابقة على حركة الإعراب لم تحذف النون عند الإضافة، فيقال: (هذه

---

(١) «شرح التصريح» ١/٥٨.

(٢) المرجع السابق ٢/٢٤.

بساتين زيدٍ)، و(هؤلاء شياطين الإنس)، وهنا نبه الشيخ/ خالد على شيءٍ مهمٍّ، وهو أن حركة الإعراب تكون تالية لآخر الكلمة خلافا لمن ذهب إلى أنها مقارنة له، وكون الحركة تالية للآخر هو ما قرره علماء اللغة المحدثون من أن الصوت الصامت تعقبه الحركة في نحو: (كَتَبَ)، فكل من الكاف والتاء والباء صامت، وقد أعقبته الحركة، وهي الفتحة القصيرة؛ ولذلك إذا وقف على الصوت الصامت بالسكون فُقِدَت هذه الحركة.

نمضي مع الشيخ/ خالد وهو يوضح كلام ابن هشام بالزيادة والتفصيل والتعليل، فنراه يعلل لما ذكره ابن هشام من أن عمل المصدر المنون أقيس من عمله مضافا، فيقول: "لأنه يشبه الفعل بالتنكير"[(١)].

ونراه يعلل لما ذكره ابن هشام من وجوب إعادة ما اتصل بالضمير المتصل عند توكيده توكيدًا لفظيًّا، مثل: (جعلت جعلت)، و(أكرمك أكرمك)، و(عَجبت منك منك)، فيقول: "لأن إعادته مجردًا عما وُصِل به تخرجه من الاتصال إلى الانفصال، والغرض أنه متصل"[(٢)].

ونلاحظ أن بعض العلل عند الشيخ/ خالد منها ما هو لغوي، أي: متوقف عليه الحكم الإعرابي، أو مجيء التركيب على الصورة المرادة، كما هو الحال في تعليله لحذف نوني المثنى والجمع عند الإضافة، حيث جعل الضابط لحذف النون أن تكون تالية للإعراب،وفي تعليله لكون عمل المصدر المنون أقيس من عمله مضافًا، حيث ربط بين المصدر المنون والفعل، وفي تعليله لإعادة ما اتصل بالضمير المتصل عند توكيده توكيدًا لفظيًّا، حيث يترتب على عدم الإعادة فصل الضمير وهو غير

---

(١) «شرح التصريح» ٢/٦٣.

(٢) المرجع السابق ٢/١٢٨، ١٢٩.

مراد، ومنها ما هو خارج عن نطاق اللغة، وداخل في أمور عقلية منطقية لا تضيف شيئًا إلى القاعدة، كما هو الحال في تعليله لبناء الفعل الماضي على الحركة دون السكون، وفي تعليله لكون الأصل في البناء هو السكون، وفي تعليله لتسميتهم الاسم اسمًا والفعل فعلاً، والحرف حرفًا، وفي تعليله لاختصاص الجزم بالفعل، واختصاص الجر بالاسم... إلى غير ذلك من التعليلات التي لا علاقة لها بالواقع اللغوي.

ولا يخرج السيوطي عن سنن سلفه الشيخ/ خالد الأزهري من حيث كثرة التعليلات لما يتعرض له من مسائل نحوية، أو صرفية، فكتابه: «**همع الهوامع**» زاخر بالتعليلات التي تصحب كل رأي ينقله، فكثرة التعليلات إذن مرتبطة بكثرة الآراء التي يحفل بها كتابه، ومن ثم نجد معظم تعليلات السيوطي منقولاً عن السابقين، فهو حينما تعرض لأنواع الإعراب -وهي: الرفع والنصب والجر والجزم- نجده ينقل تعليلهم لجعل الرفع في العمد، والنصب في الفضلات، فيقول: "قيل: ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل، فخص به العمد؛ لأنها أقل، إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر، والفضلات كثيرة، إذ هي المفاعيل الخمسة، والمستثنى، والحال، والتمييز، وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين أو ثلاثة، كذلك المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له،وما كثر تداوله فالأخف أولى به"[(١)].

فهذه العلة في رفع العمد، ونصب الفضلات نجدها متداولة في كتب النحو، وهي من العلل المنطقية التي لا صلة لها بالواقع اللغوي.

لما نجد السيوطي أيضا ينقل التعليل المصاحب للرأي، كما فعل عند حديثه عن رأي الجمهور في ترجيح نصب الاسم المتقدم على رفعه في باب الاشتغال إذا

---

(١) «**الهمع**» ٢١/١.

كان الفعل المتأخر طلبا، كالأمر والنهي والدعاء، سواء أكان الاسم المتقدم دالاً على العموم أم دالا على الخصوص، فتعرض لرأي ابن بابشاذ، فقال: "خلافا لابن بابشاذ في الأمر المراد مما قبله العموم، حيث قال: يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط، لما دخله من العموم والإبهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾(١)، و﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾(٢)، والجمهور تأولوا الآيتين على الإضمار، وأن الكلام في ذلك جملتان، والتقدير: (وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)"(٣).

فقد نقل السيوطي رأي ابن بابشاذ في اختيار رفع الاسم المتقدم في هذه الحالة إذا دل على العموم، كأن يكون اسم موصول،ونقل تعليله لذلك بأن اسم الموصول يشبه اسم الشرط من حيث وقوعه مبتدأ مخبرًا عنه بالجملة الطلبية المقرونة بالفاء، واستشهد بهاتين الآيتين؛ لأن الاسم المتقدم في كل منهما اسم موصول، وهو (اللذان) في الآية الأولى، و(أل) في الآية الثانية، إذ هي داخلة على وصف صريح، وهذا الرأي مخالف لرأي الجمهور، حيث رجحوا نصب الاسم المتقدم مطلقا، ولذلك لجئوا إلى تأويل الآيتين بما يخرجهما عن الوجه المرجوح، وهو الرفع الذي أجمع عليه القراء السبعة، والسيوطي ينقل الآراء دون أن يعقب عليها غالبًا، وكان ينبغي أن يرجح رأي ابن بابشاذ على رأي الجمهور؛ لخلوه من التأويل والتخريج، ولأنه يؤدي إلى إدخال ما أجمع القراء السبعة عليه تحت القياس.

كذلك نجد الأشموني في شرحه للألفية يكثر من التعليلات، سواء أكان متبعًا فيها لابن مالك أم ذاكرًا إيَّاها في تعقيباته وتنبيهاته، ويبدو أن معظم علل الأشموني

---

(١) النساء: ١٦.

(٢) المائدة: ٣٨.

(٣) «الهمع» ١١٣/٢.

كان لغويًا، أو مستمدًا من الواقع اللغوي، أو تعليلا لمصطلح، فبالمقارنة بينه وبين الشيخ/ خالد الأزهريّ لا نجده يميل إلى الإيغال في العلل المنطقية والعقلية كما وجدنا ذلك كثيرًا عند الشيخ/ خالد الأزهري، فالغالب على علل الأشموني أنها علل مباشرة للظواهر اللغوية، وهي ما تسمى بالعلل التعليمية، على أنه لا يتخلى عن العلل المنطقية اتباعا لابن مالك، أو تفسيرا لمنهج سلكه ابن مالك،فمن ذلك اتباعه لابن مالك في تعليل بناء الاسم بشبهه بالحرف من وجوه أربعة، وهي: الشبه الوضعي، والشبه المعنوي، والشبه النيابي، والشبه الافتقاري، وتحت كل وجه من هذه الوجوه تندرج طائفة من الأسماء المبنية[(١)].

وهذا الربط بين الأسماء المبنية والحروف لا يخلو من منطقية وعقلية، ولم يقف الأشموني عند شرح قول ابن مالك في هذا، بل حاول أن يبرر بدأه حديثه عن تقسيم الاسم إلى معرب ومبني، في قوله: "والاسم منه معرب ومبني" بذكر المعرب قبل المبني، ثم برر بدء ابن مالك بتعليل المبني قبل تعليل المعرب، فقال: "بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه، وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية، وعلة المعرب عدمية، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدميّ، وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها"[(٢)].

وهذه العلل لا تعدو أن تكون رجمًا بالغيب، فلا شك أن ابن مالك لم يكن يقصد حينما نظم ما قصد إليه الأشموني، فإن ابن مالك كان يقدم ويؤخر، ويذكر أو يحذف، لا لعلة مما ذكره الأشموني، بل لأن النظم هو الذي كان يحكمه.

وقد يسوق الأشموني العلة تفسيرا لإغفال ابن مالك شرطا من الشروط مثلا، فلم ينص ابن مالك في ألفيته على أن دلالة الصفة المشبهة على الحال شرط في

---

(١) راجع: «**شرح الأشموني**» ١/ ٥٠ وما بعدها.

(٢) السابق ١/٥٧.

عملها، وإنما نص على ذلك في الكافية الشافية، وقد علق الأشموني على ذلك بقوله: "ليس كونها بمعنى الحال شرطًا في عملها؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها، لكونها وضعت للدلالة على الثبوت، والثبوت من ضرورته الحال، فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية:

والاعتماد واقتضاء الحال شرطان في تصحيح ذا الإعمال"[1]

يريد أن اشتراط دلالة الصفة المشبهة على الحال في عملها لا فائدة له، وإنما هو تحصيل حاصلٍ، لأن دلالة الصفة على المستقبل أو على المضي غير واردة.

وإذا أتينا إلى نحوي آخر من نحاة هذا القرن كالفاكهيِّ، نجده لا يشذ عن هذا المنهج، في تتبع العلل النحوية، سواء أكانت من العلل الأولى أو التعليمية، أم العلل المنطقية أو الفلسفية، فمن النوع الأول تعليله تسمية (ما) المصدرية الظرفية بذلك، فيقول: "وسميت (ما) هذه مصدرية ظرفية لأنها تقدر بالمصدر والظرف"[2]، ومن العلل التعليمية، وهي المستمدة من اللغة أيضا تعليله تجرد الفعل من علامتي التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنًى أو مجموعًا، فيقول: "إذ لو قيل: "قاما رجلان" مثلا لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم، فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الإيهام"[3].

ومن النوع الثاني وهو العلل المنطقية أو الفلسفية الخارجة عن نطاق اللغة تعليله تقدم النكرة على المعرفة عند التقسيم بأنها هي الأصل، ثم تعليله كونها أصلاً، فقال: "الاسم بحسب التنكير والتعريف ضربان فقط: نكرة، وهي الأصل؛ لاندراج

---

(١) «شرح الأشموني» ٣/٤.

(٢) «شرح الفاكهي على قطر الندى» ٢/٥.

(٣) المرجع السابق ٢/٦٠.

كل معرفة تحتها من غير عكس، ولأن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي إذا ولد يسمى ذكرًا أو أنثى أو إنسانًا أو مولودًا أو رضيعًا، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب"(١).

وهكذا كان النحاة في هذا القرن يتتبعون العلل النحوية عند تعرضهم لكل ظاهرة من الظواهر النحوية، وكأن الظاهرة لا تنقل عن العرب إلا بتعليل، وقد تفشت ظاهرة التعليل النحوي لدى المتأخرين بصورة أدت إلى حشو المصنفات النحوية وطولها، وإدخال ما ليس من النحو في شيء إليها، حتى إن النحويّ كان إذا صحت لديه قاعدة نحوية، ولم تكن معها علتها يأخذ في البحث عن تعليل لدى سابقيه أو معاصريه، ومن ذلك موقفهم من شرط النحويين المقتدمين في (أيّ) الموصولة بأن يتقدمها فعل مستقبل، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝﴾(٢)، حيث لم ترد عنهم العلة في كون الفعل قبلها مستقبلاً، فقد نقل الفاكهي سؤال بعضهم للكسائي: "لِمَ لا يعمل فيها الماضي؟ فلم تلح له العلة، فقال: (أي) كذا خلقت"، ثم نقل جواب بعضهم على ذلك "بأن (أيا) وضعت على العموم والإبهام، والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضي، إذ لا إبهام فيه، فيحصل التنافي والخروج عما وضعت له"(٣).

وكأنهم لا يعدون أنفسهم قادرين على عرض القاعدة وإفهامها المتعلمين، إلا بإظهار علتها.

وإذا كان التعليل شائعًا في معالجتهم للظواهر النحوية على نحو ما وضحنا فإن التعليل شائع أيضا في معالجتهم للظواهر الصرفية، إلا أن المتتبع للعلل الصرفية عندهم يجدها بشكل عام عللا لغوية مفسرة لما يحدث في الكلمة من تغير، وليست

---

(١) «شرح الفاكهي على قطر الندى» ١/١٨١.

(٢) مريم: ٦٩.

(٣) «شرح الفاكهي على قطر الندى» ١/٢١١.

كالعلل النحوية التي كانوا يجنحون بها إلى ما وراء اللغة، فيلتمسون العلل المنطقية والفلسفية، ويبالغون في التماسها -كما رأينا، وحسبنا أن نسوق نموذجًا من شرح التصريح على التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري؛ لنرى أن العلل الصرفية في معظمها كانت لغوية وتعليمية كما سبق، فهو يقول في معرض حديثه عن كيفية الجمع بالألف والتاء: "ويسلم في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية؛ لأن التثنية وجمع السلامة أخوان، فتقول في جمع (هند) علما لمؤنث (هندات) بزيادة ألف وتاء، كما تقول في تثنيتها (هندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شيء منهما إلا ما ختم بتاء التأنيث فإن تاءه تحذف في الجمع بالألف والتاء؛ لئلا يجمع بين علامتي تأنيث، وتسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة، تقول في جمع (مسلمة) (مسلمات)، ولا تقول (مسلمتات) لما مرَّ، وتقول في تثنيتها (مسلمتان) بإثبات التاء، ولا تقول (مسلمان) بحذفها؛ للإلباس بتثنية المذكر، وجمع المقصور والممدود يتغير فيه ما تغير في التثنية، تقول في جمع المؤنث بألف التأنيث المقصورة (حبليات) بالياء وبالممدودة (صحراوات) بالواو، كما تقول في تثنيتهما (حبليان) بالياء، و(صحراوان) بالواو، وإنما قلبوا المقصورة ياء؛ لأنهم لا يجمعون بين ألفين، والحذف متعذر؛ لأن الكلمة بنيت عليها، وخصت بالقلب إلى الياء؛ لأن الياء يؤنث بها كـ(تقومين)، وإنما قلبوا الممدودة واوًا؛ لأن بقاءها يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات، فإن الهمزة من مخرج الألف، وخصت بالقلب واوا؛ لأن الياء قريبة من الألف، فلو قلبت ياءً، لأدى إلى اجتماع ثلاث ألفات"[١].

فهذا النص يكشف لنا عن أمرين:

الأول: كثرة التعليلات الصرفية، إذ لم يترك تغيرًا في الكلمة دون أن يبين علته، وربما تتابعت العلل لتغير واحد.

الثاني: كون هذه العلل في معظمها أولية أو تعليمية؛ لأنها تفسير لنوع التغير،

---

(١) «شرح التصريح على التوضيح» ٢/٢٩٧.

أو تفسير للعدول عن تغير إلى آخر، ولعل هذا النوع من العلل ضروريّ لفهم الظاهرة الصرفية.

٧. مظاهر اجتهادهم:

وعلى الرغم مما رأيناه عند نحاة القرن العاشر الهجري من صرف عنايتهم إلى جمع مادة نحوية عن كتب السابقين والمعاصرين، وعلى الرغم أيضا من حشو مصنفاتهم بالخلافات والآراء والعلل - فإنهم لم يكونوا مجرد نقلة أو جمّاع عمن سبقوهم، أو عاصروهم، بل أسهموا بجهود كبيرة في معالجة هذه المادة، وترتيبها، وتتبع آراء السابقين،واختيار أو ترجيح ما يرون ترجيحه، أو إضافة إلى ما نقلوه بزيادة تفصيل، أو تعليل أو شرح للشواهد المختلفة، أو تعقيب على بعض الآراء، وفيما يلي نتناول مظاهر هذا الاجتهاد عندهم مع ذكر نماذج لها.

أ. الترتيب والتقسيم:

لقد بذل نحاة هذا القرن جهودًا كبيرة في ترتيب الأبواب النحوية، وما يندرج تحتها من مسائل، وفي تقسيم الوظائف النحوية المختلفة، والكشف عن العلاقة بينها اتفاقا أو اختلافا، ولكن لا يظهر جهد المؤلف في الترتيب والتقسيم، إلا من خلال مصنفاته التي وضعها هو، سواء أكان شرحا لمختصره، أم غير شرحٍ،أما من يشرحون مختصرات غيرهم فإنهم تابعوهم في ترتيب الأبواب العامة لهذه المختصرات التي يشرحونها، وربما رتبوا أو قسَّموا مسائل فرعية تحت الأبواب العامة، ولذلك لم يذكر الشيخ خالد الأزهري فيما رسمه لنفسه من منهج في شرحه لـ«**أوضح المسالك**» جهده في ترتيب الأبواب والمسائل، إشارة منه إلى أنه متبع لابن هشام في هذا الترتيب، ولعل قوله: "مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة"[١]، إشارة منه إلى أنه لا

(١) «**شرح التصريح على التوضيح**» ١/٤.

يحيد عن منهج ابن هشام في ترتيب الأبواب والمسائل، كذلك الحال عند الأشموني في شرحه للألفية، والفاكهي في شرحه لقطر الندى، فإنهما يمزجان أيضا المختصر بالشرح، ومن ثم يتبعان صاحب المختصر في ترتيب الأبواب والمسائل - إلا أن يكون الترتيب أو التقسيم في إطار ما سار عليه صاحب المختصر، ومن ذلك ما فعله الأشموني عند شرحه لقول ابن مالك حول أسماء الموصول، فقد بدأ ابن مالك حديثه عنها بأسماء الموصول الخاصة، ثم انتقل إلى أسماء الموصول العامة دون أن ينص في النظم على أنها نوعان، ولكن الأشموني نبه على ذلك فقال: "وهذا الموصول على نوعين: نص ومشترك، فالنص ثمانية... والمشترك ستة..."[١].

فقسم الموصول الاسمي إلى نص ومشترك، ثم أخذ يفصل كل نوعٍ، ولم يشر ابن مالك إلى هذا التقسيم.

ومن ذلك أيضًا ما فعله الفاكهي عند شرح قول ابن هشام: "لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها" يريد (لا) النافية للجنس، فقد أجمل ابن هشام شروطها في هذه العبارة المختصرة، ولكن الفاكهي يحول هذه العبارة إلى ما يقتضي تقسيما وترتيبا، فيقول: "وإنما تعمل بشروط أربعة: الأول: أن يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق، الثاني: ألا يدخل عليها الجار، الثالث والرابع: ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، وأن يكون هو وخبرها نكرتين"[٢].

وهكذا نجد من يشرحون مختصرات غيرهم يتبعون أصحاب المختصرات في الترتيب العام، والتقسيم العام أيضا للأبواب النحوية، وإن قسموا شيئًا أو رتبوا شيئًا، فإن ذلك يكون في إطار هذا الترتيب العام.

أما من يشرحون مختصراتهم أو يضعون مصنفًا في قضايا اللغة، ولم يكن

(١) راجع: «شرح الأشموني» ١/١٤٦-١٥١

(٢) «شرح الفاكهي على قطر الندى» ٢/٤٤، ٤٥.

شرحا لمختصر، فإن ترتيب الأبواب النحوية عندهم وتقسيم المسائل يكونان من صنعهم وابتكارهم، ولذلك نجد بعضهم يُشيد بما صنعه من ترتيب أو تقسيم، ويفخر بذلك على من سبقوه، ولعلنا نلمس هذا الجهد في ترتيب الأبواب والمسائل، وحسن تقسيمها عند الشيخ/ خالد الأزهري في «**شرح المقدمة الأزهرية**»، وعند السيوطي في «**همع الهوامع**»، و«**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**»، وعند الفاكهي في «**شرح الحدود النحوية**».

فالشيخ/ خالد يخرج كتابه: «**شرح المقدمة الأزهرية**» في ترتيب بديع للأبواب النحوية، وتقسيم عجيب للمسائل الفرعية، فهو بطبيعة الحال يبدأ الحديث بمبحث الكلام وأجزائه، وعلامات الاسم والفعل والحرف، وتقسيم اللفظ، وأقسام المفرد، وأقسام الاسم والفعل والحرّف، وأقسام المركب، ثم ينتقل إلى تقسيم الاسم إلى معرب ومبني، وتقسيم المعرب والمبني، وتقسيم الفعل إلى معرب ومبني، وأقسام المعرب والمبني من الأفعال، والكلام على الحروف، وتعريف البناء، وأنواعه، وتعريف الإعراب وأنواعه، ثم ينتقل إلى الكلام على موانع الصرف، ثم يذكر الحاصل فيما يعرب بالحركات من الأسماء والأفعال، وفيما يعرب بالحرف فيهما، ثم ينتقل إلى الحديث عن علامات الأفعال وأحكامها، ثم يدخل إلى الحديث عن المرفوعات، وهي سبع: الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ، الخبر، اسم كان وأخواتها، خبر إن وأخواتها، وهنا تناول (ظن وأخواتها) تحت عنوان: (تتميم النواسخ)، وذلك قبل السابع من المرفوعات، وهو تابع المرفوع، وهنا ذكر أقسام التوابع، ولكنه لم يتحدث إلا عن النعت، ثم دخل إلى الحديث عن المعارف الستة، ثم عن النكرات، وحديثه عن النعت هو الذي ساقه إلى الحديث عن المعارف، حيث قسمها من حيث ما يصلح منها نعتا أو منعوتًا إلى ثلاثة أقسام، وهي: (ما لا يُنْعَت ولا يُنْعَت

به) وهو الضمير، و(ما يُنْعَت، ولا يُنعت به) وهو العلم، و(ما ينعت وينعت بـه) وهو باقي المعارف: (اسم الإشارة)، و(اسم الموصول)، و(المعرف بأل)، و(المضاف إلى معرفة)، وحديثه عن المعارف ساقه إلى الحديث عن النكرات، ثم عاد إلى الحديث عن بقية التوابع، وهي: التوكيد، والعطف بنوعيه: البيان والنسق، والبدل، ثم ينتقل إلى الحديث عن المنصوبات، وهي ستة عشر: المفعول به، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول فيه، المفعول معه، خبر (كان) وأخواتها، اسم (إن) وأخواتها، الحال، التمييز، المستثنى، اسم (لا) النافية للجنس، المنادى، خبر (كاد) وأخواتها، خبر (ما) الحجازية، التابع للمنصوب، الفعل المضارع المنصوب بأحد النواصب، وهنا تطرق إلى الحديث عن نواصب المضارع، ثم عن الجوازم، ثم ينتقل إلى الحديث عن المجرورات، وقد قسمها إلى مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة، ومجرور بالتبعية، ومجرور بالمجاورة، ومجرور على التوهم، ثم ينتقل إلى الحديث عن الجمل وأقسامها، فقسمها إلى اسمية وفعلية، ثم إلى صغرى وكبرى، وهنا يتطرق إلى ذكر الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب، ثم بين حكم الجمل الواقعة بعد المعارف، والواقعة بعد النكرات، كذلك حكم شبه الجملة الواقع بعد المعارف والنكرات، ثم اختتم كتابه بجانب تطبيقي، وهو إعراب بعض سور من القرآن الكريم، فأعرب الفاتحة، بادئًا بإعراب الاستعاذة والبسملة، ثم أعرب سور: قريش، والماعون، والكوثر، والكافرون، والنصر، والمسد، والإخلاص، والفلق، والناس.

فهذا الترتيب العام للأبواب والمسائل التي احتواها الكتاب، وهناك تقسيمات داخلية للمسائل الفرعية، أو للوظائف النحوية المختلفة، فعند حديثه عن المبتدأ قسمه قسمين: ظاهر ومضمر، ثم قسم الظاهر ثمانية: مفرد مذكر، نحو: (زيد قائم)،

ومثنى مذكر نحو: (الزيدان قائمان)، وجمع مذكر مكسر، نحو: (الزيود قيام)، وجمع مذكر سالم نحو: (الزيدون قائمون)، ومفرد مؤنث نحو: (هند قائمة)، ومثنى مؤنث نحو: (الهندان قائمتان)، وجمع تكسير مؤنث نحو: (الهنود قيام)، وجمع مؤنث سالم نحو: (الهندات قائمات)، ثم لفت النظر إلى ما بين المبتدأ والخبر من مطابقة نوعية وعددية، كما نبه على أن أقسام الظاهر أكثر مما ذكر، ثم قسم المضمر اثني عشر قسما: متكلم وحده نحو: (أنا قائم)، ومتكلم ومعه غيره أو معظم نفسه نحو: (نحن قائمون)، والمخاطب المذكر نحو: (أنت قائم)، والمخاطبة المؤنثة نحو: (أنت قائمة)، ومثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثًا نحو: (أنتما قائمان) لمثنى المذكر و(أنتما قائمتان) لمثنى المؤنث، وجمع المذكر المخاطب نحو: (أنتم قائمون)، وجمع الإناث المخاطبات نحو: (أنتن قائمات)، وكذا ضمير الغائب[1].

ومما يتسم به هذا الترتيب أو التقسيم أن الشيخ/ خالد راعى فيهما المناسبات اللغوية، فلم يترك القسمة العقلية أو المنطقية تتغلب على الجوانب اللغوية، وإن كان الجانب العقلي أو المنطقي موجودًا، فقد رأينا أن حديثه عن تابع المرفوع ساقه إلى الحديث عن التوابع، وأن حديثه عن النعت ساقه إلى الحديث عن أنواع المعارف، وما ينعت منها وما لا ينعت، وما ينعت به منها وما لا ينعت به، وهنا ساقه الحديث عن المعارف إلى الحديث عن النكرات، ثم عاد إلى الحديث عن بقية التوابع، كما رأيناه أيضا يتخذ الحديث عن كون الفعل المضارع المسبوق بأحد النواصب من المنصوبات منطلقا إلى الحديث عن نواصب المضارع، ثم عن جوازمه، وهكذا كان الشيخ/ خالد يتخلى عما تعارف عليه النحاة من الترتيب والتقسيم المنطقيين؛ من أجل ما يراه بين الأبواب والمسائل من علاقات نحوية.

---

(١) راجع: «شرح المقدمة الأزهرية» ص١١٣، ١١٤.

وقد جعل الشيخ خالد حديثه عن الجمل بعد فراغه من الحديث عن المقدمات النحوية، والوظائف المختلفة، إشارة منه إلى أن دراسة الجمل والتراكيب هي الغاية من دراسة المقدمات النحوية، والوظائف النحوية المختلفة، كما أنه اختتم دراسته النظرية لقواعد النحو بإعراب بعض سور القرآن الكريم، إشارة منه أيضا إلى أهمية الجانب التطبيقي في الدراسات النحوية، وإلى أهمية تطبيق القواعد على أفصح نص عربي، وهو القرآن الكريم.

وفي عنايته بالحديث عن الجمل وأقسامها ومواقعها نلمس تأثرًا بابن هشام الأنصاري في كتابيه «**الإعراب عن قواعد الإعراب**»، و«**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**»، وخاصة أن الشيخ/ خالد شرح كتابه «**الإعراب عن قواعد الإعراب**»، بما سماه: «**موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**».

أما السيوطي فنجده يشيد في مقدمة كتابه: « **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**»، و«**الهمع**» بما بذله من جَهْدٍ في ترتيب الأبواب، وتفسير المسائل، فيقول في مقدمة «**المزهر**»: "هذا علمٌ شريف ابتكرتُ ترتيبَه واخترعتُ تنويعه وتبويبه، وذلك في علوم اللغة وأنواعها وشروط أدائها وسَمَاعها، حاكيتُ به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع، وأتيتُ فيه بعجائبَ وغرائبَ حسنة الإبداع. وقد كان كثيرٌ مِمَّن تقدم يُلمّ بأشياء من ذلك ويعتني في بيانها بتمهيد المسالك، غير أن هذا المجموعَ لم يسبقني إليه سابقٌ، ولا طرقَ سبيلَه قبلي طارقٌ"[1].

فالسيوطي في هذا النص يبرز قيمة التصنيف والترتيب والتقسيم لما جمعه عن السابقين من مادة لغوية متنوعة، وينسب إلى نفسه الفضل في اختراعه لهذا الترتيب والتقسيم، وأن أحدا لم يسبقه إليهما،وقد أشار المحقق إلى جهد السيوطي في ذلك

(١) «المزهر» ١/١.

بعد أن قرر أن مادة الكتاب كلها إلا بدوات قليلة من جهد السابقين، وليس للسيوطي فيها إلا فضل الجمع والنقل، فقال: "على أن هذا لا يحملنا على جحود عمل المؤلف، ونكران فضله، فلقد وعى كتابه كثيرا مما حوته كتب اللغة، وبذل مجهودًا مشكورًا في ترتيب ما نقله، ووضعه في محله، وذلك لا شك يدل على اطلاع واسع، وإحاطة شاملة"(١).

وقد تضمن المزهر خمسين نوعا: ثمانية في اللغة من حيث الإسناد، وثلاثة عشر من حيث الألفاظ، وثلاثة عشر من حيث المعنى، وخمسة من حيث لطائفها وملحها، وواحد راجع إلى حفظ اللغة وضبط مفاريدها، وثمانية راجعة إلى حال اللغة ورواتها، ونوع لمعرفة الشعر والشعراء، والأخير لمعرفة أغلاط العرب(٢)، وقد قسم كل نوع من هذه الأنواع إلى مسائل.

ويقول في مقدمة «الهمع»: "وينحصر في مقدمات وسبعة كتب، فالمقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والجملة والقول والإعراب والبناء والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها، والكتاب الأول في العمد، وهي: المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ، والثاني الفضلات، وهي: المنصوبات، والثالث في المجرورات، وما حُمِل عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضم إليها ثم بقية حروف المعاني، والرابع في العوامل في هذه الأنواع وهو الفعل وما ألحق به، وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها، والخامس في التوابع لهذه الأنواع وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار والحكاية والتسمية وضرائر الشعر، وهذه الكتب الخمسة في النحو،

---

(١) مقدمة «المزهر» ١/ب.

(٢) مقدمة «المزهر» ١/أ.

والسادس في الأبنية، والسابع في تغيرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف والإبدال والنقل والإدغام، وختم بما يناسبه من خاتمة الخط، وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول، وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره: «**إن الله وتر يحب الوتر، أما ترى السموات سبعًا، والأيام سبعًا، والطواف سبعًا**» الحديث"[1].

فقد رسم السيوطي خطته في معالجة الأبواب النحوية والصرفية، حيث جعلها سبعة كتب بعد المقدمات، وقسم كل كتاب إلى مباحث ومسائل، وقد أشاد بهذا الصنيع، فهو ترتيب بديع، لم يسبق إليه، حذا فيه حذو كتب أصول الفقه، مما يكشف عن تأثره بمناهج أصول الفقه فضلاً عن تأثره بالمنطق.

كما اتبع السيوطي ترتيبًا دقيقا أيضا في معالجته للمسائل الفرعية، فكان يربط بين ترتيب الوظائف النحوية، ودلالاتها في السياق، فعند حديثه عن التوابع يرى لها ترتيبا موافقا لما تؤديه في بناء الجملة من دلالات، فيقول: "وإذا اجتمعت رتبت كذلك –يريد: إذا اجتمعت التوابع في جملة واحدة– بأن يقدم النعت؛ لأنه كجزء من متبوعه، ثم البيان؛ لأنه جار مجراه، ثم التأكيد؛ لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت، ثم البدل؛ لأنه تابع كلا تابع، لكونه مستقلاً، ثم النسق؛ لأنه تابع بواسطة، ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد، فيقال: (جاء أخوك الكريم محمدٌ نفسه رجل صالح ورجل آخر)"[2].

فهو يبرر ترتيبه للتوابع عند تناولها، حيث قدم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق -بما ينبغي أن يوضع كل تابع من هذه التوابع

(١) «الهمع» ١/٣.

(٢) «الهمع» ٢/١١٥.

فيه من سياق الجملة في حال اجتماعها.

وأما الفاكهي في كتابه: «**شرح الحدود النحوية**» فنجده يتبع ترتيبا عاما للموضوعات لا نظن أحدًا سبقه إليه، فقد بدأ حديثه عن المصطلحات النحوية ببيان مفهوم الحد عند النحاة والفقهاء، والأصوليين والمناطقة، ثم بين مفهوم علم النحو وبيان موضوعه وفائدته وغايته واستمداده ومسائله، وفي ثنايا ذلك وضح حد الكلم، ثم شرح حد الكلام، وفي معرض حديثه عن الفرق بينه وبين الجمل والعلاقة بينهما، تعرض لبيان حد الترادف، ثم وضح حد الجملة، وأقسامها من حيث التسمية، وأقسامها باعتبار الوصفية، وهنا عرض لمفهومي القول واللفظ باعتبارهما يطلقان على المركب والمفرد، ثم بين حد الصوت والمقطع والمفيد، وحسن السكوت على القول المفيد، والكلم والتركيب، والكلمة، كما بين أنواع إطلاق الكلمة، وهي إطلاق حقيقي، وإطلاق مجازي، مستعمل في عرفهم، وإطلاق مجازي مهمل في عرفهم، وهنا بين حد المفرد، وحد المركب، وقد بين هنا أنواع إطلاق المفرد، فذكر أربعة إطلاقات للمفرد، وهي: ما يقابل المثنى والجمع، وما يقابل المضاف والشبيه بالمضاف، وما يقابل الجملة وشبه الجملة، وما يقابل المركب، وهنا بين أقسام المركب، وفي ثنايا ذكره للأقسام استطرد إلى بيان حكم لفظ (كل) في حدود المحدود، ثم بين حد الاسم، والفعل، ثم دخل إلى بيان أقسام الفعل، وحد كل قسم، ثم بين حد الحرف، ثم بين حد التثنية، والمثنى والجمع، واسم الجمع، واسم الجنس، وحد المقصور والممدود والمنقوص، وحد ما لا ينصرف، وحد النكرة والمعرفة، وحد الإعراب، والبناء، وحد العامل، وهنا عرض لتقسيم الفعل من حيث التعدي واللزوم، وحد الأسماء العاملة عمل الفعل، وحد التعجب، وحد الفاعل ونائبه، وحد المبتدأ والخبر، وحد المفعول به، والاشتغال، والتنازع، والاختصاص، والإغراء

والتحذير، والمنادى، والاستغاثة، والندبة، والمفعول المطلق، وحد الفضلة، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والمستثنى، والتابع، وحد الجر، والإضافة، والتنوين، وحد القافية، والأعاريض المصرعة، والتقفية، والتصريع، والعروض، والضرب، وحد القسم، وحد العدد، والحكاية، والمصغر، والمنسوب، والإمالة، والوقف، والضرورة، واختتم حدوده ببيان حد الخط.

فهذا الترتيب للحدود النحوية لا يخضع لمنهج معين، بأن يجمع حدود الموضوع الواحد تحت مبحث مستقل، إلا بالنظر إلى الهيكل العام للموضوعات، فإنه لا يخلو من مراعاة للمناسبات اللغوية، حيث بدأ بما تبدأ به كتب النحو عادة من تناول المصطلحات التي بمثابة المدخل إلى دراسة الجمل كبيان مفهوم حد النحو، وحد الكلمة، وحد الكلام، والقول واللفظ والكلم، وساقه ذلك إلى الحديث عن الجمل وأقسامها، كما أنه تناول الفعل وأقسامه من حيث التعدي واللزوم، وما يعمل عمل الفعل تحت العامل، وهنا وجد المناسبة للحديث عن الفاعل ونائبه، ولما وجد نفسه قد عرض للمرفوعات استطرد إلى المبتدأ والخبر، ثم عاد إلى ما يتعلق بالفعل من منصوبات، فرتبها ترتيبا قريبًا مما شاع في كتب النحو، والمناسبة اللغوية التي جعلته يتبع حديثه عن المفعول به بالاشتغال، والتنازع، والاختصاص، والإغراء، والتحذير، والمنادى، والاستغاثة، والندبة، واضحة جلية؛ حيث ترتبط هذه الوظائف بالفعل ارتباط تعدية إلى المفعول به، غير أن المفعول به في هذه الأبواب إما أن يكون محذوف العامل، وإما أن يتنازعه أكثر من عامل، وإما أن يكون مفعولاً به في الأصل، ثم حول إلى أسلوب آخر، فاتخذ وظيفة نحوية أخرى، كما أنه أفرد التوابع بمبحث خاص، ثم أفرد ما يتعلق بالجر بالحرف والإضافة، ثم اتخذ من حديثه عن الإضافة منطلقا إلى الحديث عن التنوين، حيث يحل المضاف إليه محله، فبين أقسام

التنوين، وعند حديثه عن تنوني الترنم والغالي وجد المناسبة سانحة للحديث عن القوافي المطلقة والمقيدة، وهنا استطرد إلى الحديث عن حد القافية والأعاريض المصرعة والتقفية والتصريع والعروض والضرب، ثم اختتم الحدود بما يتعلق بعلم التصريف، وهو في هذا متفق أيضا مع كتب النحو التي تختتم بعلم الصرف.

فهذا هو الهيكل العام الذي تتحكم في ترتيبه العام المناسبات اللغوية، فإن هذا التتابع والتسلسل بين الحدود مبني على العلاقة بين الحد والآخر، غير أنه لم يكن يراعي هذه المناسبة اللغوية دائمًا، بل كثيرا ما كان يخرج عن السياق إلى الحديث عن حدٍّ ليست بينه وبين ما قبله علاقة واضحة، فنراه مثلا بعد الانتهاء من حديثه عن أقسام الكلم والكلام، وما يتعلق بهما – يعود إلى الحديث عن حد الاسم والفعل والحرف، وكان ينبغي أن يتناول ذلك عند حديثه عن أقسام الكلمة، كذلك نجده يعرض لحد التثنية والمثنى والجمع واسم الجمع، واسم الجنس والمقصور والممدود والمنقوص، وما لا ينصرف، والنكرة والمعرفة، دون مناسبة تربط هذه القضايا بما قبلها، كما أنه تناول الإعراب والبناء بعد ذلك في حين نجد كتب النحو تتناول قضايا الإعراب والبناء، وما يتعلق بها قبل ما يُعرب بالحركات أو الحروف، كما نجده يتناول المبتدأ والخبر بين قضايا العامل، وما يتعلق به من معمولات، وكان الأولى أن يخص مصطلحات الجملة الاسمية بمبحث قبل تعرضه للجملة الفعلية وما يتعلق بها، وكما نجده أيضا يتعرض للقسم والعدد بعد حديثه عن التنوين وأقسامه، وعن القافية وما يتعلق بها، دون أن نلمس مناسبة لغوية واضحة بين هذا وذاك، كما نجده يتناول الضرورة الشعرية في خلال تعرضه لقضايا صرفية بحتة، فيذكرها قبل الخط، وبعد الإمالة والوقف.

أما من حيث التقسيمات في إطار هذه الأبواب العامة فإننا نجد الكتاب كله

يقوم على التقسيمات، حيث تندرج تحت كل مصطلح أنواع، وربما تفرعت عن النوع أنواع أيضا، ولا يخفى ما في هذه التقسيمات من تأثر واضح بالمنطق، إذ نلاحظ أن معظم هذه التقسيمات تقوم على القسمة العقلية، والحصر المنطقيّ، كتقسيمه للجملة إلى اسمية وفعلية، وظرفية،وقد بنى هذا التقسيم على ما تصدر به الجملة، فإن صدرت باسم صريح أو مؤول سميت اسمية، وإن صدرت بفعل متصرف أو جامد سميت فعلية، وإن صدرت بظرف أو جار ومجرور معتمدين على استفهام سميت ظرفية، فهذا نوع من الحصر المتأثر بالتقسيم المنطقي، ومما يدل على هذا التأثر ما علق به على الجملة الظرفية بقوله: "وحيث أطلق الظرف والمجرور فالمراد به اصطلاحا ما يشمل الآخر، وإذا ذكرا فلكلٍّ معنى، كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء، ونظير ذلك: الإسلام والإيمان، والمشرك والكافر"[1]، فهذا تأثر واضح بعلمي أصول الفقه والكلام، وهما من العلوم الإسلامية التي تأثرت كثيرا بالمنطق والفلسفة.

وهكذا نجد التقسيمات والتفريعات للمصطلحات والمسائل عند الفاكهي سمة بارزة من سماته، ومن هذه التقسيمات ما هو صريح، أي: ينبه أول الأمر على أن هذا ينقسم إلى كذا وكذا، ومنها ما هو مشار إليه بالأمثلة، ثم ينبه بعد ذلك على أنها أقسام، كما فعل ذلك عند بيانه لأقسام العلم المنقول، فقال: "وهو أقسام؛ لأن نقله إما من اسم؛ كحاتم ومنصور وحسن وعباس وزيدان وزيدون وبركات وعساكر وقوم وترك ونزال، أو من فعلٍ مجردٍ عن الفاعل؛ كشمَّر، ويشكر، واصمت، أو من جملة اسمية كـ(زيد قائم)، أو فعلية فاعلها إما ظاهر كـ(زاد الخير)، و(دام السرور)، و(طاب الزمان)، أو مستتر نحو: (يزيد) في قولهم: (المال

---

(١) «شرح الحدود النحوية» ٥٥، ٥٦.

يزيد)، أو بارز كقوله: (على أطرقا باليات الخيامِ)، أو من حرفين كـــ(إنما)، أو من حرف واسم كـــ(يا زيد)، أو من حرف وفعل، كـــ(قد قام)،فهذه ثلاثة وعشرون قسما"[1].

فإنه حصر أولا العلم المنقول في أقسام رئيسية، وهي: الاسم، والفعل المجرد من الفاعل، والجملة، والحرفان، والحرف والاسم، والحرف والفعل، وتحت كل قسم من هذه الأقسام الستة تندرج أقسام، ولكنه رمز إلى كل قسم بمثاله، فيندرج تحت الاسم اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس، واسم الفعل، فهذه أحد عشر قسمًا، وتحت الفعل المجرد من الفاعل يندرج الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، وهذه ثلاثة أقسام، وتحت الجملة تندرج الجملة الاسمية والفعلية، وتحت الفعلية يندرج ما فاعلها ظاهر، وما فاعلها ضمير مستتر، وما فاعلها ضمير بارز، فهذه أربعة أقسام، ثم ذكر ثلاثة أقسام مع الحرف، وبذلك يكون مجموع أقسام العلم المنقول واحدا وعشرين قسما، ويبدو أن المؤلف عدَّ الأمثلة الثلاثة التي تندرج تحت نوع واحد من الجمل الفعلية، وهي التي فاعلها اسم ظاهر، وعدها أقساما في حين أنها قسم واحد، وقد سقنا هذا النص لنبين ما عند الفاكهي من حرص شديد على الحصر المنطقي، والقسمة العقلية، بغض النظر عما هو مستعمل منها بالفعل، وما ليس مستعملاً.

ومهما يكن من أمرٍ فإن جهد الفاكهي في هذا الترتيب، وهذا التقسيم جهد ذاتي قائم على الاجتهاد.

ويمكن القول بصفة عامة أن ما نجده عند نحاة القرن العاشر من الجنوح إلى القسمة العقلية متى سنحت لهم الفرصة، راجع إلى تأثرهم بعلم المنطق الذي شاعت وانتشرت متونه وشروحه في هذه الحقبة، وخاصة أن النحاة في هذا القرن لم يكونوا

---

(١) المرجع السابق ١١٤، ١١٥.

مولعين بجمع التراث النحوي واللغوي فقط، بل أولع كثير منهم بجمع ونقل مختلف العلوم الإسلامية والعربية، والمنطقية الفلسفية مما انعكس ذلك على مصنفاتهم اللغوية والنحوية، وقد رأينا السيوطي يضع مصنفين بعنوان واحد في فنين مختلفين، وهما: «**الأشباه والنظائر في الفقه**»، و«**الأشباه والنظائر في النحو**»، و«**جمع الجوامع في الحديث**»، و«**جمع الجوامع في النحو**»، كما رأيناه في مقدمة كتابه: «**المزهر**» يبرر ما اتبعه فيه من التقاسيم والأنواع، بأنه حاكى علوم الحديث[1]، وفي كتابه «**الهمع**» يبرر أيضا ترتيبه للكتب والمسائل بأنه حذا حذو كتب الأصول[2]، كما رأينا كثيرين غير السيوطي أولعوا بالتصنيف في علوم غير النحو واللغة، ومنهم: قاضي مير المتوفى سنة ٩١٠هـ، حيث صنَّف مجموعة من الرسائل في الفلسفة والطبيعيات[3]، ومنهم الأشموني المتوفى سنة ٢٩٢هـ، الذي عرف بشرحه الذائع الصيت على ألفية ابن مالك، حيث صنَّف في غير النحو: «**نظم المنهاج**» في الفقه، و«**شرحه**»، و«**نظم جمع الجوامع**» في الحديث للسيوطي، و«**نظم إيساغوجي**» في المنطق[4].

وهكذا فإن اتصالهم بالعلوم المختلفة، وخاصة علوم أصول الفقه والكلام والمنطق والفلسفة جعل التأثير والتأثر بين هذه العلوم وعلوم اللغة والنحو أمرًا واضحًا ملموسا كما رأينا.

ب-موقفهم من آراء السابقين:

سبق أن ألقينا الضوء على عناية النحاة في هذا القرن بنقل الخلاف بين النحاة ممن سبقوهم أو عاصروهم حول القضايا النحوية المختلفة، وهنا نلقي الضوء

---

(١) «المزهر» ١/١.

(٢) «الهمع» ١/٣.

(٣) راجع: «**الأعلام**» ٢/٢٦٠.

(٤) راجع: «**الأعلام**» ٥/١٠.

على موقفهم مما ينقلونه من آراء، ويمكن أن نحصر مواقفهم من خلال تتبعنا لها في الأمور الآتية:

١. اتباع صاحب المختصر في مذهبه، فيذكرونه ويشرحونه دون التعقيب عليه بشيء، وهذا شائع عند الشيخ/ خالد الأزهري في شرحه على «**أوضح المسالك**»، والأشموني في شرحه على «**ألفية ابن مالك**»، والفاكهي في شرحه على «**قطر الندى**» لابن هشام، فنجدهم يشرحون مذهب صاحب المختصر، واتجاهاته دون أن يعقبوا عليه بترجيح أو تصحيح أو تضعيف... ونحوها.

٢. ذكر الآراء المختلفة، والمقارنة بينها، وبيان ما يوافق صاحب المختصر منها، وما لا يوافقه، دون أن يختار منها رأيًا، أو يضعف رأيا، بل يسكت عنها مكتفيا بعرضها، وهذا شائع عندهم أيضا، سواء أكان ذلك في شروحهم على مختصرات غيرهم، أم كان في شروحهم على مختصراتهم، ومن ذلك موقف الأشموني من الخلاف بين الجمهور وبين ابن مالك حول العلة في تسمية النون قبل ياء المتكلم بنون الوقاية، فقال: "مذهب الجمهور أنها سميت (نون الوقاية) لأنها تقي الفعل اللبس في (أكرمني) في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حُمِلَ الماضي والمضارع على الأمر"[١]، فقد ذكر الخلاف بين الجمهور وابن مالك، ولم يعقب عليه بترجيح ونحوه.

ومن ذلك أيضا موقف الفاكهي من الخلاف بين الجمهور وغيرهم حول دلالة المعارف على مسمياتها، فهو بعد أن ذكر حد المعرفة الذي هو: ما وضع بوضع جزئي أو كلي ليستعمل في شيء معين سواء كان ذلك الشيء مقصودًا

---

(١) «**شرح الأشموني**» ١/١٢٣.

للواضع كالعلم، أم غير مقصود كبقية المعارف، فإن كلا منهما موضوع لمفهوم كلي شامل للأشخاص، فلفظ (أنا) مثلا وضع لمفهوم المتكلم من حيث إنه يحكي عن نفسه، فهو صالح لكل متكلم، لكن إذا استعمل في معين خاص صار جزئيًّا وقُصر عليه، وكذا اسم الإشارة صالح لكل مشار إليه، فإذا استعمل في واحد عرَّفه، وقصر عليه، و(أل) صالحة لأن يعرف بها كل نكرة، فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه.

فالمعتبر في المعرفة التعيين بعد الاستعمال، وهذا معنى قولهم: "إنها كليات وضعا، جزئيات استعمالا"، نقول: إنه بعد أن بين هذا المفهوم للمعرفة أشار إلى أن هذا هو رأي الجمهور، وجرى عليه الرضي، والسعد التفتازاني، ثم ذكر أن السيِّد في حاشية المطول لم يرتضه، وجرى على ما أفاده بعضهم من أن الوضع فيها كلي، والموضوع له جزئي مشخص، وإليه جنح الجامي في شرح الكافية[1].

فقد ذكر رأي الجمهور في أن المعارف سوى العلم كليات من حيث الوضعُ، جزئيات من حيث الاستعمال، أي: لا تعين مسماها إلا بالاستعمال، ثم ذكر رأي السِّيد والجامي في أن المعارف سوى العلم الوضع فيها كلي، والموضوع له جزئي مشخص، ولم يعقب على هذا الخلاف بما يفيد ترجيحه لأحد المذهبين، وإن كنا نحس من تصديره لرأي الجمهور أنه يميل إليه، وكذا ما نحسه أيضا عند الأشموني من تصديره لرأي الجمهور.

٣. التعقيب على ما يذكرونه من آراء بترجيح أحدها أو تصحيحه أو اختياره، أو تعديله، وهذا نجده كثيرا أيضا في كتبهم، وإن كان الترجيح أو الاختيار مبينا في الغالب على مذهب الجمهور، أو على المشهور، وقد ينسب بعضهم الترجيح

---

(١) راجع: « **شرح الحدود النحوية**» ١٠٣-١٠٥.

أو الاختيار إلى نحويٍّ سابق يعبر عن موافقته إياه، وقد يُعَبِّر عن هذا الترجيح أو الاختيار بصيغة الفعل المبني للمفعول إشارة إلى أن هذا الرأي اختاره أو رجحه كثيرون، وعلى أيٍّ فإن الترجيح أو الاختيار أو التصحيح بأي صيغة يدل على موافقة المؤلف لما نقل ترجيحه أو اختياره أو تصحيحه.

وها هي نماذج من تعقباتهم على بعض الآراء بالترجيح أو الاختيار، أو تعديل عبارة، أو رد على ادعاء، أو دفاع عن مذهب، فمن ذلك تعقب الشيخ خالد الأزهري ابن هشام في اشتراطه للجملة المفسرة بأنها ليست عمدة حيث قال: "ولو قال: هي فضلة كما قال في المغني لكان أولى؛ لأن الفصول العدمية مهجورة في الحدود"[1]، فهو يفضل التعبير بكونها فضلة؛ لأنه فصل وجودي في الحد، وهو المعتد به في الحدود على التعبير بكونها ليست عمدة؛ لأنه فصل عدمي، والفصول العدمية مهجورة في الحدود.

كما نجد الشيخ خالد الأزهري أيضا يصحح رأي من يذهب إلى أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة، فيقول: "المجرورات المشهورة قسمان: مجرور بالحرف، ومجرور بالمضاف لا بالإضافة على الأصح"[2].

كما نجده أيضا يتعقب بعض النحاة في زيادتهم على المجرور بالحرف أو المجرور بالمضاف -نوعين آخرين من المجرورات، وهما: المجرور بالمجاورة، والمجرور بالتوهم، فيقول: "وأما الجر بالمجاورة، نحو: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، بجر (خربٍ) لمجاورته لـ(ضبٍّ) المجرور، وكان حقه الرفع؛ لأنه نعت لـ(حجر) المرفوع؛ أي: على الخبرية، والجر بالتوهم، نحو: (لست قائما ولا قاعدٍ) بالجر على توهم دخول

---

(١) «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ٤١.

(٢) «شرح المقدمة الأزهرية» ١٨٩.

الباء في خبر (ليس)، فإنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف، وإلى الجر بالحرف،كما قاله ابن هشام في «**شرح لمحة أبي حيان**»"[1].

فهو يتبع ابن هشام في إنكار كون الجر بالمجاورة وكونه بالتوهم في مثل هذا نوعين مستقلين من المجرورات، بل يرجع الأول إلى الجر بالمضاف، إذ هو نعت للمضاف إليه، ومن ثم يكون تابعًا له في كونه مجرورًا بالمضاف، ويرجع الثاني إلى المجرور بالحرف، إذ هو معطوف على خبر (ليس) على توهم دخول الباء فيه، ومن ثم يكون تابعًا للمعطوف عليه في كونه مجرورًا بهذه الباء المتوهمة.

كذلك نجد السيوطي في كثير مما ينقله من آراء لا يقف عند مجرد نقلها، بل نجده يبين موقفه منها بترجيح أحدها، أو اختياره، ولا فرق في ذلك بين أن يكون متبعًا في هذا الاختيار أو الترجيح غيره، وأن يكون معبرًا عن موقفه الذاتي، فهو يتبع ابن هشام في تصويب الاتجاه المفرق بين الجملة والكلام، فيقول: "ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر قول الزمخشري في «**المفصل**»، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، قال ابن هشام في «**المغني**»: ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما. وعلى هذا فحد الجملة القول المركب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيجي في شرح القواعد»[2].

فهو يبين موقفه من الخلاف حول كون الجملة والكلام مترادفين، أو كونهما متغايرين، فيسير مع الاتجاه الثاني متبعا ابن هشام وغيره في كون الجملة أعم من الكلام؛ لأنها تطلق على كل تركيب تحقق فيه الإسناد، سواء أفاد أم لم يفد، في

---

(١) المرجع السابق ١٩٠.

(٢) «**الهمع**» ١/١٢، ١٣.

حين أنه لا يطلق إلا على التركيب المفيد، وبذلك قد تسمى الجمل المتداخلة في إطار تركيب أكبر، كأساليب الشرط والقسم والموصول كلاما، وهذا الاتجاه يقوم على النظرة الشاملة أو الكلية للنص أو التراكيب.

وفي معرض حديثه عن علة إعراب الفعل المضارع بأنه يشبه الأسماء من بعض الوجوه، ومنها دخول لام الابتداء عليه، كما تدخل على الاسم يقول: "والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشبه؛ لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب، لتخصيص المضارع بالحال، كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال"[1]، فهو هنا ينفي أن يكون دخول لام الابتداء على الفعل المضارع من أوجه الشبه بينه وبين الاسم في كونه معربًا، ويبني هذا النفي على علة منطقية، وهي أن الفعل المضارع مستحق للإعراب قبل دخولها عليه، فلم تدخل عليه لتجعله معربًا، ولكن لتخصص زمنه بالحال، وقاس ذلك على دخول السين ونحوها عليه، لتخصيص زمنه بالاستقبال، ونلاحظ أنه لم ينسب هذا الرأي إلى أحد.

وفي معرض حديثه عن بناء الفعل المضارع يتعقب ابن مالك في ادعائه عدم الخلاف في أنه إذا اتصلت به نون النسوة مبني يقول: "وادعى ابن مالك في «**شرح التسهيل**» أنه لا خلاف في بنائه معها -أي: نون النسوة- وليس كذلك، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة، منهم: ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة، وعللوه بأنه قد استحق الإعراب فلا يُعْدَم إلا لعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه، فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي"[2].

---

(١) «**الهمع**» ١/١٨.

(٢) «**الهمع**» ١/١٨.

فقد صوَّب ادعاء ابن مالك اتفاق النحاة على بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة،وأثبت أن فيه خلافًا، حيث قال جماعة بإعرابه،وقدروا حركة الإعراب على آخر المضارع الذي سكن سكونًا عارضًا بسبب اتصاله بضمير رفع متحرك، ولكن السيوطي توقف عند حد تصويب هذا الادعاء، دون أن يبين موقفه من هذا الخلاف، ولعل مَرَدَّ هذا أن السيوطي لم يعبأ بهذا الخلاف، إذ هو خلاف اعتباري لا أثر له في الواقع اللغوي، فسواء أقيل ببنائه، أم بإعرابه بحركات مقدرة، فإنه لا يخرج عن كونه ساكن الآخر عند اتصاله بنون النسوة.

وفي معرض حديثه عن أنواع الحركات، وهي: حركة إعراب، وحركة بناء، وحركة حكاية، وحركة إتباع، وحركة نقل، وحركة تخلص يقول: "والسابعة واستدركها أبو حيان وغيره على «**التسهيل**»: حركة المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: (غلامِي)، فإنها ليست عندهم إعرابا ولا بناء ولا هي من الحركات الست، وعندي أن يقال بدلها: حركة مناسبة، فتشملها وما يجري مجراها"[1].

فهو يوافق من استدركوا على «**التسهيل**» لابن مالك نوعًا سابعًا مضافًا إلى أنواع الحركات الستة، وهو حركة المضاف إلى ياء المتكلم، ولكنه يقترح أن يُطلق عليها مصطلحًا يشملها، ويشمل ما يجري مجراها، وهو: حركة المناسبة.

وقد يصرح السيوطي بأنه لا يستطيع أن يرجح قولاً مما ينقله من أقوال، ويكتفي بالإشارة إلى أقواها، ومن ذلك موقفه من الأقوال السبعة التي نقلها حول عامل المستثنى بـ(إلا)، وهي: نصبه بـ(إلا)، ونصبه بما قبل (إلا) من فعل أو شبهه بواسطة (إلا) من غير تعدية، ونصبه بما قبل (إلا) من الفعل أو شبهه بواسطة (إلا) مع التعدية،ونصبه بـ(أن) مقدرة بعد (إلا)، ونصبه بـ(إنْ) مخففة من الثقيلة ركبت مع (لا)، ونصبه بفعل مقدر وهو (أستثني)، فلم يرجح واحدًا منها، فقال:

---

(١) «الهمع» ١/٢٠.

"ولم يترجح عندي قول منها، فلذا أرسلت الخلاف، وأقواها الثلاثة الأول والأخير"(١).

وكأنه يقبلها جميعًا، ولا يستطيع أن يرجح قولاً على الآخر، ولكنه جعل الأقوال الثلاثة الأولى والأخير -وهو السابع- أقواها، مما يدل على أن الأقوال كلها عنده قوية، وإن كنا نرى أن ذلك نوع من الترجيح؛ لأن رجحان قولٍ على قولٍ لا يعني بطلان القول الآخر، وإنما يعني أنه أقل منه في درجة القبول، ويبدو أن السيوطي يعد ما يقابل الراجح ضعيفًا، أو غير جديرٍ بالقبول.

وهكذا -فإن المتتبع لمصنفات السيوطي النحوية واللغوية- يظفر بكثير من ترجيحاته، واختياراته، وتعقباته على بعض الآراء بالتصويب، أو التعديل، أو الاستدراك، مما يجعلنا لا نسلم بأنه مجرد ناقلٍ وجامع عن السابقين.

ويسير الأشموني على النهج نفسه، حيث يبين في كثير مما ينقله من آراء موقفه، فيصحح منها ما يشاء أو يختار ما يشاء، ومن ذلك موقفه من الخلاف بين البصريين والكوفيين حول جواز نيابة (أل) مناب الضمير الرابط بين الجملة، والمخبر بها عنه، حيث منعه البصريون، وقدروا ضميرًا، وأجازه الكوفيون، وجماعة من البصريين، وعليه فإن (أل) في قول المرأة: "زوجي المس مسّ أرنب، والريح ريح زرنب"(٢) نائبة عن الضمير الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ، أي: (مسه مس أرنب، وريحه ريح زرنب)، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝﴾(٣)، أي: مأواه، فعقب الأشموني على هذا الخلاف بقوله: "والصحيح أن الضمير محذوف، أي: المس له أو منه، و(هي المأوى له)"(٤).

---

(١) «الهمع» ١/٢٢٤.

(٢) «صحيح البخاري» الحديث رقم ٥١٨٩.

(٣) النازعات: ٤٠-٤١.

(٤) «شرح الأشموني على الألفية» ١/١٩٥، ١٩٦.

ومن ذلك موقف الأشموني من الخلاف بين أبي علي الفارسي، وابن الحاجب حول العلة الثانية المانعة من صرف جمع التكسير، فيقول: "اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع، واختلفوا في العلة الثانية: فقال أبو علي: هي خروجه عن صيغ الآحاد، وهذا هو الرأي الراجح، وهو معنى قولهم: (إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين)، وقال قوم: العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرًا، فالتحقيق نحو (أكالب) و(أراهط)، إذ هما جمع (أكلُب)، و(أرْهط)، والتقدير نحو: (مساجد)، و(منابر)، فإنه وإن كان جمعًا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر، أعني: (أكالب)، و(أراهط)، فكأنه أيضا جمعُ جمعٍ، وهذا اختيار ابن الحاجب"[(١)].

ومن ذلك أيضا موقفه من الخلاف حول حقيقة التنوين في نحو (جوارٍ)، فقال: "اختلف في تنوين (جوارٍ) ونحوه، فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفًا زالت صيغة (مفاعل) وبقي اللفظ كجناح فانصرف، والصحيح مذهب سيبويه، وأما جعله عوضًا عن الحركة، فضعيف لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف نحو (موسى) و(عيسى) أولى؛ لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة المتعسر، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم، واللازم منتفٍ فيهما، فكذا الملزوم، وأما كونه للصرف فضعيف أيضا، إذ المحذوف في قوة الموجود، وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب واللازم كما لا يخفى منتفٍ"[(٢)].

---

(١) المرجع السابق ٣/٢٤٣.

(٢) «شرح الأشموني» ٣/٢٤٥، ٢٤٦.

فهو في هذين النصين يرجح أحد الآراء التي ينقلها، ولا يكتفي بهذا الترجيح، بل يدافع عنه بالحجة والبرهان، ويضعف ما خالفه بالأدلة أيضا —وإن كانت هذه الخلافات حول أمور خارجة عن نطاق الاستعمال اللغوي، فلا أثر لها في واقع اللغة.

وقد نراه يضعف الرأي المخالف لما يرجحه بالأدلة والحجج دون التصريح بلفظ التضعيف أو الترجيح، ومن ذلك موقفه من الخلاف بين البصريين والكوفيين حول استعمال (كي) جارة ومصدرية، فيقول: "ما سق من أن (كي) تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائما، وتأولوا (كيمه) على تقدير (كي تفعل ماذا؟)، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج (ما) الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها من غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبتّ، ومما يرد قولهم قوله: (فأوقدتُ ناري كي لِيُبصَرَ ضوؤها)[1]؛ لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه، وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائمًا، ونقل عن الأخفش"[2].

فواضح أنه يرجح رأي سيبويه وجمهور البصريين في أنها تأتي جارة ومصدرية ناصبة للفعل المضارع، ويضعف رأي الكوفيين في أنها لا تستعمل إلا ناصبة للفعل المضارع، ولكنه لم يصرح بألفاظ الترجيح أو الاختيار أو التضعيف، وإنما عبر عن ذلك بسوق ما يدل على موقفه من أدلة لغوية، حيث ذكر خمسة أدلة على فساد رأي الكوفيين، كما عبر عن رفضه لمذهب الأخفش بالسكوت عنه،

---

(١) قاله حاتم الطائي، وتمامه: (وأخرجت كلبي وهْو في البيت داخلهْ) «**شرح الشواهد للعيني**» ٣/٢٨٠ بذيل «**شرح الأشموني**».

(٢) «**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**» ٣/٢٨٠، ٢٨١.

وعدم التعليق عليه وذكره بعد أن بين موقفه من المذهب المخالف للبصريين.

ونلاحظ أن الأشموني فيما ذكرناه له من نماذج يميل غالبا إلى رأي سيبويه وجمهور البصريين، أو يميل إلى من عُرف عنه أنه كثيرًا ما يناصر سيبويه كأبي علي الفارسي.

وأما الفاكهي فإننا نلاحظ عليه فيما ينقله من آراء أنه لا يصرح بألفاظ الترجيح أو الاختيار أو التصريح أو التضعيف غالبًا، بل نجده يذكر الآراء متتابعة دون أن يرجح منها شيئًا، ولكن يمكن أن نستنتج من بدئه برأي الجمهور دائمًا وإتباعه بالآراء المخالفة —أنه يؤيد رأي الجمهور، ومن ذلك ذكره للخلاف حول تقدير الكسرة على الممنوع من الصرف، لألف التأنيث المقصورة، فقال: "أما غير المنصرف منه كـــ(موسى) فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط، دون الكسرة لعدم دخولها فيه، هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن فلاح اليمني إلى تقديرها أيضا فيه، لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كـــ(أحمد) للثقل، ولا ثقل مع التقدير"[(١)].

فيمكن أن نستشف من تقديمه لرأي الجمهور أنه يؤيده على أنه قد يصرح بما يدل على الترجيح فيما خالف رأي الجمهور، فمن ذلك موقفه من الأقوال العشرة التي وردت في إعراب الأسماء الستة، فبدأ بمذهب من يعربها بالحروف، وصرح بأنه هو المشهور، وناقشه، ثم أتى برأي الجمهور بعد صيغة (قيل) الدالة على التضعيف، فهو يقول: "وما تقدم من أنها معربة بالحروف هو المشهور من أقوال عشرة، ورد بأن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد، ولا نظير لذلك، وأجيب بأنه لا محذور في جعل الإعراب حرفا في نفس الكلمة إذا صلح له، كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسهما،

---

(١) «شرح الفاكهي على قطر الندى» ١/١٣٩.

وهو علامة التثنية والجمع.

وقيل: إنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة كما في المقصور، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعًا وجرًّا، وهو مذهب الجمهور، وصححه جماعة منهم المصنف –يعني: ابن هشام– وابن مالك، ورجحه بأن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه، وقد أمكن في هذه"(١).

فقد ذكر هنا الرأي المخالف للجمهور أولاً، ونص على أنه هو المشهور، وذكر الاعتراض عليه، وما أجيب به عن هذا الاعتراض، ثم ذكر رأي الجمهور بعد صيغة (قيل)، ونقل تصحيح ابن هشام وابن مالك له، والحجة في هذا التصحيح، ولكنه لم يعقب عليه بما يدل على ترجيحه، كما أشار إلى شهرة الرأي الأول، ولو أراد الميل إلى رأي الجمهور لقدمه في الذكر، ولم يأتِ به بعد صيغة التضعيف.

كما صرح أيضا بما يدل على ترجيح الرأي المخالف للجمهور عند حديثه عن رافع الفعل المضارع الذي لم يتقدمه ناصب أو جازم، فقال: "ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء وموافقيه، وهو الأصح، وما قيل من أن التجرد أمر عدمي، والرفع وجودي، والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع، بل هو الإتيان بالمضارع على أول أحواله، وهذا ليس بعدمي، ولو سلم فلا نسلم أنه لا يعمل في الوجودي، بل يعمل لأنه هنا علامة لا مؤثر، وقيل: رافعة حلوله محل الاسم، وقيل غير ذلك"(٢).

فنراه هنا أيضا بدأ بالرأي المخالف للجمهور؛ لأنه يؤيده، إذ صرَّح بأنه الأصح، ودافع عنه، حيث رد على الشبهة الفلسفية، وهي أن التجرد أمر عدمي، والرفع أمر وجودي، ولا يؤثر العدميُّ في الوجوديِّ، وانتهى إلى أن التجرد ليس

(١) المرجع السابق ١/١٠٣، ١٠٤.

(٢) «شرح الفاكهي على قطر الندى» ١/١٤٢، ١٤٣.

مؤثرا في رفع المضارع، وإنما هو علامة على رفعه، وبذلك ينـــزه الفاكهي هذه الظاهرة اللغوية من العلل الفلسفية التي أثارها البصريون، وينظر إليها نظرة وصفية واقعية، ومن ثم ضعف رأي البصريين وآراء غيرهم، إذ أتى بها بعد صيغة التضعيف.

كذلك نجد الفاكهي يقدم الرأي الذي يؤيده، ويأتي بالآخر بعد صيغة التضعيف عند تعرضه لمفهوم الكلام بأنه: "قول مفيد مقصود لذاته"، واحترز بالمقصود لذاته عن المقصود لغيره، كصلة الموصول، نحو: (جاء الذي قام أبوه)، فإنها مفيدة بالضم إليه، مقصودة لإيضاح معناه، ثم ذكر أن اتحاد الناطق لا يشترط في حد الكلام، وأن ابن مالك وأبا حيان قد صححا عدم اشتراط اتحاد الناطق، ونقل قولهما: "كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطا"، ثم عقب عليهما بقوله: "وهذا منهما يشعر بتسليم صدور الكلام من ناطقين"، ثم ذكر استشكال المرادي لقولهما، ثم نقل رأيًا آخر بعد صيغة (قيل)، وهو: اشتراط اتحاد الناطق؛ لأن الكلام عمل واحد، فلا يكون عامله إلا واحدًا، وعليه يزاد في الحد: (من ناطق واحد)، ولو وقف عند هذا الحد لظننا أنه يميل إلى اشتراط اتحاد الناطق، بدليل أنه قد أضافه على حد الكلام، ولكن تعقيبه بعد ذلك يشعر بأنه يميل إلى مذهب ابن مالك وأبي حيان اللذين لا يشترطان هذا الشرط، فيقول: "وهذه الزيادة قال بعضهم: لم تنقل عن نحوي فيما نعلم، إنما ذكرها بعض من تكلم في الأصول، ولعل مراده بهذا البعض القاضي أبو بكر الباقلاني، فإن الزركشي نقلها عنه في شرحه على جمع الجوامع، وبنى الإسنوي على هذه المسألة فروعًا فقهية"[(١)].

فإخراجه زيادة هذا الشرط على الحد، وهي (من ناطق واحد) عن دائرة النحو والنحاة، ونسبتها إلى علماء أصول الفقه، حيث بنوا عليها أحكامًا فقهية يدل

---

(١) راجع: «شرح الحدود النحوية» ٥١، ٥٢.

على أنه لا يميل إلى زيادهما في حد الكلام، بل متى توافر فيه عنصرا الإسناد والإفادة فائدة تامة عد كلامًا بغض النظر عن قائله.

غير أننا نجده يصرح بصحة الرأي وصوابه في مقابل الرأي الآخر عند تعرضه للعلاقة بين حدي الجملة والكلام من حيث كوهُما مترادفين، أو متغايرين، فقد ذكر أن القول بالترادف بينهما معزو إلى الزمخشري في (المفصل)، وشارحه الأندلسيّ: القاسم بن أحمد المتوفى سنة ٦٦١هـ، واختاره ناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨هـ، وقال: (إنه الذي اقتضاه كلام النحاة)، كما وصفه الأندلسيّ بأنه رأي الجميع، ثم عقّب الفاكهي على هذا الرأي بقوله: "والصحيح عند غيرهم أها أعم منه عمومًا مطلقًا، لصدقها عليه وعلى غيره، إذ شرطه الفائدة بخلافها، فكل كلام جملة، ولا عكس، بالمعنى اللغوي، والأعم هنا بمعنى العام، بل قيل: إنه الصواب. والمصوب لذلك هو جمال النحاة ابن هشام، قال في المغني: "والصواب أها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا"، ثم ذكر حجة ناظر الجيش التي رد بها على ابن هشام فقال: "وجعل ناظر الجيش إطلاقها على ما ذكر إطلاقًا مجازيًا؛ لأنه كان جملة قبلُ، فأطلق الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين، نظرًا إلى أهم كانوا كذلك"[(١)].

فقد نصَّ على أن الاتجاه المفرق بين الجملة والكلام هو الصحيح، وهنا تعرض لقول ابن هشام الذي لم يعبر بمجرد الصحيح، بل عبر عنه بأنه هو الصواب، وكأن القائلين بالترادف على خطأ، وذكر الفاكهي لفظ (الصواب) بعد صيغة التضعيف: (قيل) لا يدل على أنه مخالف لما صححه أو مضعف له، ولكنه يريد أن

---

(١) راجع: «شرح الحدود النحوية» ٤٨-٥٤.

التعبير بلفظ (صحيح) قد يكون أدق؛ لما يقتضيه من احترام الرأي الآخر، فهو يضعف عدَّنا الرأي الآخر خطأً، ولذلك لم يترك حجة ناظر الجيش في صحة رأيه، بل أوردها، ولا يعني بإيرادها أنه يميل إليها، بل ما زال يصحح القول بالتغاير بينهما، ولذلك انتهى إلى القول: "وعليه –أي على الصحيح– فحدها –يعني الجملة– القول المركب من الفعل مع فاعله، أو من المبتدأ مع خبره، أو مما نـــزل منـــزلة أحدهما"[1]، ويعني بالقول المركب الذي توافر فيه عنصرا الإسناد، أفاد أم لم يفدْ.

وبذلك يكون قد اعتمد القول بأن الجملة أعم من الكلام على نحو ما وضَّحْنا.

وبعدُ،،، فهذه نماذج من نحاة هذا القرن، ومن مواقفهم من آراء السابقين توضح لنا أنهم لم يبذلوا جهودًا مضنية في الجمع والتحصيل والنقل والترتيب والتصنيف فقط، بل بذلوا جهودًا كبيرة أيضا في الموازنة بين ما ينقلونه من آراء، والمفاضلة بينهما، فلم يقفوا أمام الخلافات الكثيرة التي حفلت بها كتبهم صامتين، بل أبدوا فيها رأيهم بالتصحيح، أو الترجيح، أو التعقيب،أو التضعيف، إلى غير ذلك من وجوه المفاضلة والمقارنة، وقد رأينا أنهم في كثير من هذه المفاضلة كانوا متبعين لمن سبقوهم، كما رأينا أنهم لم يكونوا متعصبين لرأي أو مذهب، بل يؤيدون ما يجدونه أقرب إلى واقع اللغة، وأبعد عن العلل المنطقية والفروض الفلسفية، وإن كانوا في الغالب يميلون إلى رأي جمهور البصريين، وعلى رأسهم سيبويه، ومن ثم يمكن أن نعزو اتجاه النحاة في هذا القرن إلى المدرسة البغدادية التي قامت على الانتخاب والاختيار من آراء كلتا المدرستين: البصرية والكوفية.

---

(١) المرجع السابق ٥٤، ٥٥.

جـ. الزيادة والتفصيل:

ومن مظاهر جهودهم واجتهادهم في شروحهم أنهم لم يقفوا عند حد توضيح القاعدة النحوية التي يشير إليها المختصر، بل كانوا يستطردون، فيزيدون على ما تضمنه المختصر من مسائل فرعية،كما يفصلون ما أجمله المختصر من شروط أو علل أو ترجيح أو آراء أو نحاة سابقين، وقد عالجنا فيما مضى جوانب مما أضافوه أو زادوه، كعنايتهم بذكر الخلافات الكثيرة وعنايتهم بكثرة الاستشهاد، وموقفهم من القرآن الكريم وقراءاته، وموقفهم من التعليل النحويّ، وموقفهم من آراء السابقين، ونتناول هنا جوانب أخرى من إضافتهم، وزياداتهم، وتفصيلاتهم، وكان الشارح يذكر في مقدمة شرحه أن ذلك كله من أهداف شرحه، يقول الشيخ/ خالد الأزهري في مقدمة شرحه على «**أوضح المسالك**»: "ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة، ومن فوائد ذلك تقييدَ ما أطلقه، وكملت بيت كل شاهدٍ مما اقتصر على شطره، وعزوته إلى قائله إلا قليلاً لم أظفر بذكره، وشرحت منه الغريب، ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبًا حتى يتم به التقريب، وهو سوق الدليل على طبق المدعي، وضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف، وبينت جمع معانيها، ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف، وحفظ مبانيها، وطبقت الشرح على النظم، وقد كان أغفله، ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة"(١).

فهو يلزم نفسه في هذا الشرح بعشرة أشياء منها: أن يذكر ما أهمله صاحب المختصر من الشروط، وأن يتم كل بيت مما ذكر صاحب المختصر صدره فقط، أو عجزه فقط، وأن ينسبه إلى قائله، وأن يشرح ما ورد فيه من ألفاظ غريبة، وأن يوضح موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به، وأن يذكر قول ابن مالك في النظم مما

---

(١) راجع: «**شرح التصريح على التوضيح**» ١/٤.

يشير إلى القاعدة التي هو بصددها، وكان ابن هشام قد أغفل هذا النظم، واكتفى بذكر القاعدة، هذا بالإضافة إلى ما أشار إليه من ذكر العلل والحجج والآراء، والرجوع إلى أصول مختصرة، ومزج شرحه بالمختصر، والمقارنة بين مذهبه في المختصر وما ورد في مصنفاته الأخرى، وبهذا يرسم الشيخ/ خالد بين يدي شرحه صورة للقارئ تنبئ عما يتضمنه شرحه.

ويقول الأشموني في مقدمة شرحه على ألفية ابن مالك: "تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق، خلا من الإفراط الممل، وعلا عن التفريط المخل، ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾[1]،وقد لقبته بـ«**منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**»، ولم آل جهدًا في تنقيحه، وتهذيبه، وتوضيحه، وتقريبه"[2]

فهذه العبارات البليغة الموجزة يخبرنا بها أنه سوف يقوم بتحقيق قول ابن مالك، وشرحه، وتهذيبه، وتوضحيه، ولكن لم يفصل منهجه على نحو ما رأينا عند الشيخ/ خالد.

ويقول الفاكهي في مقدمه شرحه على «**قطر الندى**»: "يتكفل بحل ألفاظها، وتبيين معانيها، ممتزجا بكلماتها، مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب، جانبت فيه الإيجاز المخل، والإطناب الممل، حرصًا على التقريب لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها، وسميته: «**مجيب الندا إلى شرح قطر الندى**»"[3].

فهو أيضًا وضع منهجه أمام القارئ، ولكنه لم يفصل أيضًا، وهكذا كان توضيح المختصر بشتى صور التوضيح من أهداف شرحه.

ونذكر طائفة من النماذج التي توضح لنا جهودهم فيما أشرنا إليه من

---

(١) الفرقان: ٦٧.

(٢) «**شرح الأشموني على الألفية**» ١/٦، ٧.

(٣) «**شرح الفاكهي على قطر الندى**» ١/٧.

التفصيل، وغيره من وجوه الإضافات، فنجد الشيخ خالد مثلا لا يقتصر على تمثيل ابن هشام للمضاف إلى ياء المتكلم من الأسماء الستة الذي يعرب بالحركات المقدرة، بقوله تعالى: ﴿ وَأَخِي هَٰرُونُ ﴾[1]، بل يزيد ذلك إيضاحا وتفصيلا، فيعرب الآية ذاكرا تمامها، مستشهدًا بآية أخرى تحتمل أكثر من وجه إعرابي، فيقول: "فأخي: مرفوع على الابتداء،وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهارون بدل منه أو عطف بيان عليه، وجملة: ﴿ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا ﴾ خبره، ومما يحتمل الرفع والنصب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾[2]، فأخي يحتمل أن يكون منصوبا على البدلية من (هذا)، ويحتمل أن يكون مرفوعًا على أنه خبر أول لـــ(إن)، وجملة ﴿ لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ خبر ثانٍ"[3].

فابن هشام وقف عند التمثيل بقوله: ﴿ وَأَخِي هَٰرُونُ ﴾ لإعراب الأسماء الستة بالحركات المقدرة لإضافتها إلى ياء المتكلم، وذلك في معرض حديثه عن شروط إعرابها بالحروف، ولكن الشيخ/ خالد استطرد فأعرب الآية، وذكر منها ما يقتضي تمام الجملة الاسمية، و لم يقف عند هذا الحد، بل تطرق إلى ما يحتمل وجهين إعرابيين مما هو مضاف إلى ياء المتكلم لا وجهًا واحدا، وهو الرفع على الابتداء، كما في الآية المذكورة، فذكر قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ فبين أن (أخي) في هذه الآية يحتمل أن يكون منصوبًا بفتحة مقدرة بدلاً من (هذا)، أو عطف بيان عليه، ويحتمل أن يكون خبرًا أول مرفوعًا بضمة مقدرة لـــ(إن)، ونلاحظ أن الشيخ/ خالد اقتصر على ذكر وجه إعرابيٍّ واحد لقوله تعالى: ﴿ هُوَ

---

(١) القصص: ٣٤.

(٢) ص: ٢٣.

(٣) «شرح التصريح على التوضيح» ١/٦٢، ٦٣.

أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا ﴾، وعده جملة اسمية في موضع الخبر، و لم يشر إلى الاحتمال الآخر، وهو أن يكون (هو) ضمير فصلٍ، والخبر (أفصح)، وحينئذٍ يكون الخبر معردًا لا جملة، إذ يجوز أن يقع ضمير الفصل قبل أفعل التفضيل المجرد من (أل) والإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾[1]، و﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾[2]، وحديثه عن تعدد الأوجه الإعرابية ساقه إلى بيان الأوجه الإعرابية في (أخي) الوارد في استشهاد ابن هشام على إعراب المضاف إلى ياء المتكلم من هذه الأسماء بالحركات المقدرة، بقوله تعالى: ﴿ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي ﴾[3]، فقال: "فـ(أخي) يحتمل أن يكون مرفوعًا، وأن يكون منصوبًا، وأن يكون مجرورًا، فرفعه من ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون عطفًا على الضمير المستتر في (أملك) ذكره الزمخشري"[4]، واعترضه الموضح بأن (أملك) لا يرفع الظاهر، فلا يعطف على مرفوعه ظاهر[5]، وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل –الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى. الوجه الثاني: أن يكون معطوفًا على (إن) واسمها –يعني على محلهما، وهو الابتداء. الثالث: أن يكون مبتدأً حذف خبره، والتقدير: (وأخي لا يملك إلا نفسه)، فهو على هذا من عطف الجمل، وعلى الأولين من عطف المفردات.

ونصبه من وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفًا على اسم (إن)، والثاني: أن يكون معطوفًا على (نفس).

---

(١) المزمل: ٢٠.

(٢) الكهف: ٣٩. راجع: «المغني» ٢/٥٦٨ وما بعدها.

(٣) المائدة: ٢٥.

(٤) «**الكشاف**» ١/٦٢٢.

(٥) «**شرح شذور الذهب**» ٤١.

وجره من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفًا على الياء المجرورة بإضافة (نفس) إليها، وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين؛ لعدم إعادة الجار"[١]، فهو لا يترك الشواهد القرآنية التي يسوقها ابن هشام دون تحليل، وبيان لما تحتمله من أوجه إعرابية مستعينا بمن سبقوه، كالزمخشري، وابن هشام، مناقشًا ما بينهما من خلاف، وكل ذلك مما يثري الشرح، ويجعله مفيدًا، وهذا التفصيل، والاستطراد، والتوضيح، وبسط الفكرة شائع، بل هو سمة من سمات شرحه.

ومن مظاهر إضافاته -أنه يذكر من قول ابن مالك ما يشير إلى القاعدة التي وضحها ابن هشام، وشرحها هو، وهذا أيضا كثير وشائع في شرحه، ومن ذلك ذكره لقول ابن مالك عند شرحه للأفعال الخمسة، فيقول: "وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله:

واجعل لنحو (يفعلان) النونا *رفعًا وتدعين وتسألونا*

(وحذفها للجزم والنصب سمة)"[٢].

فقد ذكر من قول ابن مالك ما يتعلق بالأفعال الخمسة وإعرابها، ولم يكن ابن هشام يعني بذكر قول ابن مالك، بل كان يكتفي في (أوضح المسالك) بذكر القواعد فقط.

كما نجد الشيخ/ خالد يضيف شروطًا لما ذكره ابن هشام، وكان قد أغفلها، ومن ذلك حديثه عن المواقع الإعرابية التي يأتي لها الضمير (نا)، فيقول: "والقسم الثالث من الأقسام الثلاثة ما هو مشترك بين المحال الثلاثة: محل الرفع، ومحل النصب، ومحل الجر، وهو (نا) خاصة بشرطين: اتحاد المعنى والاتصال"[٣]،

---

(١) «شرح التصريح على التوضيح» ٦٣/١.

(٢) السابق ٨٦/١.

(٣) «شرح التصريح» ٩٩/١.

فهذان الشرطان في صلاحية (نا) للمواقع الإعرابية الثلاثة لم يذكرهما ابن هشام، ولا ابن مالك.

وإذا أورد ابن هشام بيتًا تامًا -نسبه الشيخ خالد إلى قائله، وتناوله بتحليل موضع الشاهد، وشرح ما فيه من ألفاظ غريبة، ومن ذلك قوله: "ورووا بالأوجه الثلاثة قوله، وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته:

تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارَهَا نَظَرٌ عالي

الرواية بجر (أذرعات) بالكسرة مع التنوين، وتركه، وبالفتحة بلا تنوين، ومعنى (تنورتها): نظرت إلى نارها بقلبي من أذرعات وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول ﷺ، سميت باسم الذي نـــزلها من العماليق، وهو يثرب بن عبيد، وفي السنة منع إطلاق هذا الاسم عليها؛ لأنه من مادة (التثريب)، وأما قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ﴾[1] فحكاية عمن قاله من المنافقين"[2].

فلم يقف عند توضيح الشاهد النحوي، وهو جواز اللغات الثلاث الجر مع التنوين، والجر من غير تنوين، والجر بالفتحة من غير تنوين، فيما سمي به من المجموع بالألف والتاء، نحو (أذرعات)، بل تجاوز ذلك إلى نسبة البيت إلى قائله، وشرحه، وحل ألفاظه، واستطراده إلى تاريخ تسمية المدينة المنورة بـــ(يثرب)، وعدم جواز إطلاق هذا الاسم بعد الإسلام.

وإذا أورد ابن هشام صدر البيت فقط، أو عجزه فقط، وهو ما فيه موضع الشاهد، أتم الشيخ/ خالد البيت فضلا عن نسبته إلى قائله، وشرح ألفاظه، ومن ذلك قوله: "وشذ مجيئه -يعني: خبر أفعال المقاربة- مفردًا عن الجملة، بعد (كاد)،

---

(١) الأحزاب: ١٣.

(٢) «شرح التصريح» ١/٨٣.

و(عسى)، و(أوشك)، كقوله —وهو تأبط شرًّا واسمه ثابت بن جابر:

فأبت إلى فهمٍ وما كدت آيبًا وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ

فأتى بخبر (كاد) مفردًا، وهو (آيبًا)، اسم فاعل من (آب) إذا رجع، ويروى: (وما كنت آيبًا)، و(أبت) بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى (رجعت)، و(فهم) بفتح الفاء وسكون الهاء: أبو قبيلة، وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان، و(كم) خبرية، ومثلها تمييز مجرور بالإضافة، و(الهاء) المضاف إليها ترجع إلى القبيلة، و(تصفر) من (صفر الطائر)، والمعنى: (فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم، وما كدت راجعًا، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر)"[1].

فنجده في هذا النص قد نسب البيت إلى قائله،وأتمه إذ لم يذكر ابن هشام إلا صدره، ووضح موضع الشاهد فيه، ووجه الاستشهاد، وذكر رواية أخرى للبيت لا شاهد فيها، وأعرب ما غمض من البيت، وشرح ألفاظه ضابطًا إياها بالحروف، وبين المراد من البيت.

وهكذا نجد الشيخ خالد الأزهري في شرحه لأوضح المسالك لا يتخلى عن هذا المنهج الذي يقوم على الزيادة والتفصيل في شرح المسائل، والاستطراد إلى ذكر مسائل فرعية، ووجوه إعرابية، وشروط، وشواهد قرآنية وشعرية، وخلافات لم يتعرض لها ابن هشام في توضحيه.

وإذا أتينا إلى نحوي آخر من نحاة هذا القرن ممن يشرحون مختصرات غيرهم —وهو الأشموني في «**شرحه لألفية ابن مالك**»- نجده أكثر إضافة وتفصيلا من الشيخ خالد في شرحه لأوضح المسالك؛ لأن ابن هشام نفسه شارح للألفية، فوضح مقصودها، واستشهد بالقرآن والشعر، أما الأشموني فهو يواجه ألفية ابن مالك

---

(١) «شرح التصريح على التوضيح» ٢٠٣/١.

مباشرة، وهي خالية من الشواهد القرآنية إلا بالإشارة، كما أنها لا تعنى بالشواهد الشعرية إلا نادرًا، كذلك لا يعنى ابن مالك بالأمثلة المصنوعة، إلا حيث سنح له النظم، واستغلقت القاعدة على الفهم، ولهذا كان عبء الأشموني في شرحها، والاستشهاد على ما جاء بها من قواعد –بالشعر والنثر– كبيرًا، وهذا ما وجدناه في شرحه، فهو يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، وبالحديث الشريف، وبالشعر، ويأتي بالأمثلة المصنوعة الكثيرة تطبيقًا للقاعدة فضلا عن النصوص المأثورة من كلام العرب، وفي ثنايا ذلك كله يستطرد إلى ذكر مسائل فرعية، وتفصيل لما أجملته الألفية من مواضع أو شروط، وتنبيه إلى ما يخالف ابن مالك من مذاهب، والمقارنة بينها، والتدخل بترجيح أو تصحيح أو تضعيف، والتطرق إلى ذكر العلل المختلفة لما يتعرض له من ظواهر، على أنه لم يقف عند هذا الحد من توضيح مراد ابن مالك، بل حفل شرحه بالتنبيهات التي يعقب بها كل مسألة، وتتسم هذه التنبيهات بالتوسع والتعمق في شرح المسائل النحوية المختلفة، والتوسع أيضا في ذكر الخلافات والمذاهب، والمقارنة بينها، وذكر حجة كل مذهب والتوسع في التعليل النحوي، والموازنة بين ما ذكره ابن مالك في ألفيته، وما جاء في مصنفاته الأخرى كالتسهيل، والكافية الشافية، كما نجده يعني بالخواتم عقب كل مبحث يضمنها مسائل فرعية تتعلق بالمبحث، لم يكن قد تعرض لها في ثنايا شرحه، أو تنبيهاته، فهي بمثابة الهوامش التي يضيفها المؤلف إلى ما جاء في الصلب، وحسبنا أن نسوق بعض النماذج التي توضح ما ذكرناه، فمن ذلك شرحه لقول ابن مالك:

وقد تزاد (كان) في حشو كما ... كان أصَحَّ علمَ من تقدَّمَا!

فقال: "(وقد تزاد (كان) في حشو) أي: بين شيئين، وأكثر ما يكون ذلك بين (ما) وفعل التعجب، (كما كان أصح علم من تقدمَا)، وما كان أحسن زيدًا!

وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله:

في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسعيٍ كان مشكورِ

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق:

فكيف إذا مررتَ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

ورُدَّ ذلك عليه لكونها رافعة للضمير، وليس ذلك مانعًا من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاء (ظن) عند توسطها أو تأخرها –إسنادها إلى الفاعل.

وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله:

في لجة غمرَت أباك بحروها في الجاهلية كان والإسلامِ

وبين (نعم) وفاعلها كقوله:

ولبستُ سربال الشباب أزورها ولنعم كان شبيبة المحتالِ

ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض العرب: (ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم)، نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله:

سراةُ بني أبي بكر تسامى على كان المُسَوَّمةِ العِرَابِ"[1]

ففي هذا النص لا يقف عند بيان المراد من قول ابن مالك؛ بأن يذكر قاعدة زيادة (كان) في حشو الكلام، وأن يمثل لذلك بما مثل به ابن مالك –فقط، بل استطرد إلى ذكر مثال آخر إلى جانب مثال ابن مالك، واستنبط من اقتصار ابن مالك على زيادتها في أسلوب التعجب المذكور– أن ذلك هو الكثير في زيادتها، ثم نبه على زيادتها في مواضع أخرى، فذكرها، واستشهد عليها، كما نبه على ما تشذ زيادتها فيه، ولم يكتفِ بما أتى به شرحًا وتوضيحًا لقول ابن مالك، بل أتى بعد

---

(١) «شرح الأشموني على الألفية» ١/٢٣٩-٢٤١.

ذلك بعدة تنبيهات استكمل فيها جوانب القضية، فقال: "(تنبيهان): الأول: أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع، وهو كذلك إلا ما ندر من قول أم عقيل:

أنت تكون ماجدٌ نبيلٌ إذا تهب شمألٌ بليلُ

الثاني: أفهم قوله (في حشو) أنها لا تزاد في غيره، وهو كذلك خلافا للفراء في إجازته زيادتها آخرا.

الثالث: أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد، وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم: (ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها)، روى ذلك الكوفيون، وأجاز أبو علي زيادة (أصبح) و(أمسى) في قوله:

عَدُو عينيك وشانيهما أصبح مشغولٌ بمشغولِ

وقوله:

أعاذلَ قُولي ما هويت فأوِّبي كثيرًا أرى أمسي لديكِ ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى"[1].

فهذا استقصاء لجوانب القضية –وهي زيادة (كان)، حيث بيَّن مفهوم إشارة ابن مالك بقوله: (في حشو)، كما استنتج من تمثيل ابن مالك لزيادتها بصيغة الماضي- أن ذلك شرط فيها، وذكر شذوذ زيادتها بصيغة المضارع، كما استنتج أيضا من تخصيص الكلام بها أن الزيادة من خصائصها دون غيرها من أفعال الباب، وهنا تعرض للخلاف حول زيادة (أصبح)، و(أمسى)، وأخيرا أشار إلى ما ذهب إليه بعضهم من جواز زيادة أفعال الباب كلها، إذ لم ينقص المعنى، وهكذا سلك الأشموني هذا المسلك في شرحه كله من إتباع كل مسألة بتنبيه أو أكثر يستدرك فيه على ابن مالك ما أغفله من محترزات أو شروط، أو ما أجمله في مواضع، أو مسائل،

---

(١) السابق ١/٢٤١، ٢٤٢.

أو ما خالف فيه ابن مالك نفسه بين ألفيته، ومصنفاته الأخرى، وفي ثنايا ذلك كله لا يفوته ذكر ما يخالف ابن مالك من آراء، والتصريح بأصحابها كثيرًا، مع بيان موقفه من هذه الآراء المخالفة، ومناقشتها، والرد عليها بما يراه.

ولم يكتفِ أيضا بهذه التنبيهات، بل يأتي عقب كل مبحث بخاتمة يثير فيها من القضايا والمسائل ما لا يثيره في شرحه أو تنبيهاته، فهو على سبيل المثال بعد فراغه من باب (المعرب والمبني) وما يتعلق بذلك من أنواع الإعراب وعلاماته، وما يعرب بالعلامات الأصلية، وما يعرب بالعلامات الفرعية، والإعراب الظاهر، والإعراب التقديري أتى بخاتمة أثار فيها قضية ثبوت حرف العلة في الفعل المضارع مع وجود الجازم، فقال: "(خاتمة): قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله:

وتضحك من شيخةُ عبشميةٌ كأن لم ترى قبلي أسيرًا يَمَانيَا

وقوله:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي بما لاقت لبون بني زيادِ

وقوله:

هجوت زَبَّان ثم جئتَ معتذرًا من هجو زبانَ لم تهجو ولم تدَعِ

فقيل: ضرورة، وقيل: بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في (ترَ) فنشأت ألف، والكسرة في (يأتيك) فنشأت ياء، والضمة في (تهج) فنشأت واو.

وأما في قوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾[1]، فـ(لا) نافية لا ناهية، أي: (لست تنسى)"[2].

وهكذا نجد هذه الخواتم المتلاحقة عقب المباحث غنية بالقضايا النحوية

---

(١) الأعلى: ٦.

(٢) «شرح الأشموني على الألفية» ١/١٠٢، ١٠٣.

والصرفية واللغوية مما يدعو إلى الإعجاب.

وإذا كان الأشموني قد تحمل عبئًا عظيما في شرح الألفية لوجازتها، فأتى بما أتى به من مظاهر التوضيح والتكميل والاستطراد، فإن الفاكهي في شرحه لـ«**قطر الندى**» لابن هشام قد تحمل عبئًا عظيما أيضا في شرح هذا المختصر الذي هو أشد إيجازًا من الألفية، حيث فصَّل ما أجمله ابن هشام، كشرحه لمفهوم التنوين، وبيان أقسامه، وما يختص منها بالاسم، وما لا يختص به، بل يدخل على الفعل والحرف أيضا مع التمثيل لكل ذلك، ولم يذكر ابن هشام فيما ذكره من علامات الاسم إلا كلمة: "وبالتنوين" دون أن يعرض لمفهومه وأقسامه وأمثلته[(١)]، وذكر ما أغفله ابن هشام من شروط، كذكره شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف، ومحترزات هذه الشروط مع التمثيل لكل ذلك، والإشارة إلى الخلاف بينهم حول إعرابها بالحروف نفسها، أو بالحركات المقدرة عليها[(٢)]، ووضح ما أشار إليه ابن هشام ببيان المعاني اللغوية، والضبط بالحروف، كما فعل عند إشارة ابن هشام إلى أمثلة الملحق بجمع المذكر السالم، وهي: (أهلون)، و(وابلون)، و(أرضون)، (وسنون)، فوقف عند كل لفظ مبيِّنًا مفرده، وضبطه، ووجه خروجه عن الجمع الحقيقي[(٣)]، وزاد على ما استشهد به ابن هشام من الآيات القرآنية، إذ استشهد ابن هشام على كف (ما) -الزائدة- (إن) وأخواتها عن العمل- بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[(٤)]، فزاد الفاكهي على هذه الآية آيات أخرى، وشواهد شعرية أيضًا، وهي قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[(٥)]، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾[(٦)]، و(لكنما

---

(١) راجع: «**شرح الفاكهي**» ١/٢٣-٢٨.

(٢) راجع: المرجع السابق ١/١٠٠-١٠٤.

(٣) راجع: المرجع السابق ١/١٢٠-١٢١.

(٤) النساء: ١٧١.

(٥)الأنبياء: ١٠٨.

(٦) الأنفال: ٦.

أسعى لمجدٍ مؤثلٍ)، و(لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا)[١].

واستطرد إلى ذكر مواضع للوجوب وللجواز، وللمنع فيما اكتفى ابن هشام بالإشارة إليه، كاستطراده إلى ذكر المواضع التي يجوز فيها توسط أخبار (كان) وأخواتها، والتي يجب فيها التوسط مع التمثيل لكل ذلك، والتي يمتنع فيها التوسط[٢]، وإذا أراد الفاكهي إضافة أو زيادة تفصيل أتى بمثل ما أتى به الأشموني من التنبيهات، وأحيانا يجعل ذلك تحت عنوان (فائدة)، وأحيانا يجعله تحت عنوان (تتمة)، وإن كانت هذه الأمور قليلة وموجزة بالنسبة لما جاء في «**شرح الأشموني**»، ومثال التنبيه قوله: "اختلف في الأسماء قبل التركيب، فقيل: مبنية لوجود الشبه الإهمالي فيها، لأنها لا عاملة ولا معمولة، واختاره ابن مالك، وقيل: معربة حكمًا، وقيل: موقوفة لعدم المقتضي للإعراب وسبب البناء، وهذا هو المثبت للواسطة"[٣]، ثم أخذ يبين أقسام المبني.

ومثال الفائدة قوله عند حديث ابن هشام عن أحد أقسام العلم، وهو اللقب: "ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الإناث، وإنما صرحوا بكنيتهم"[٤]، ثم واصل في شرح كلام ابن هشام.

ونلاحظ أنه يأتي بالتنبيه والفائدة في ثنايا شرحه لكلام ابن هشام، وقد يتخذ من التنبيه أو الفائدة مدخلاً إلى الحديث عن قضية أو مسألة معينة.

ومثال التتمة وهو كما هي واضح من تسميتها ذكره لما أغفله ابن هشام من جوانب المسألة قوله: "تفتح (أن) وجوبًا إذا وقعت فاعلاً أو نائبًا عنه أو مفعولاً به

---

(١) «**شرح الفاكهي**» ٢/٢٩، ٣٠.

(٢) السابق ٢/٨، ٩.

(٣) السابق ١/٤٣.

(٤) «**شرح الفاكهي على قطر الندى**» ١/١٩٩.

غير محكية أو مبتدأ أو خبرًا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه أو مجرورة بحرف أو بما لا يختص بالجمل أو تابعة لشيء من ذلك.

وتكسر (إن) أو تفتح إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية أو (فاء الجزاء) أو (أما)، أو (لا جرم)، أو (واو) مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، أو وقعت في موضع التعليل أو خبرًا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد"[1].

فقد ذكر الفاكهي المواضع التي يجب فيه فتح همزة (أن) ثم المواضع التي يجوز فيها الفتح والكسر، وكان ابن هشام قد اكتفى بذكر المواضع التي يجب فيها الكسر.

وهكذا يسير الفاكهيّ على هذا النهج في شرحه كله.

وما اتبعه النحاة من منهج في شروحهم لمختصرات غيرهم، لا يخرجون عنه في شروحهم لمختصراتهم، من تفصيل المجمل، وتوضيح الغامض، وبسط الموجز، وشرح الغريب، وزيادة الاستشهاد والتمثيل، والاستطراد إلى ذكر الخلافات والعلل، وإضافة ما أغفله المختصر إلى غير ذلك من مظاهر الزيادة والتفصيل، فمن ذلك صنيع الشيخ/ خالد في شرحه للمقدمة الأزهرية، وهي له أيضا، فنراه يقول في المقدمة: "ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، نحو: (مررت بالزيدين)، و(رأيت الزيدين)"، ويقول في «**الشرح**»: "فالزيدين في الأول مخفوض، وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة، فالياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع: في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة، وفي المثال الثاني منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، فالياء تنوب عن الفتحة في موضعين: في التثنية وجمع المذكر السالم، وقدم الخفض على النصب؛ لأن النصب محمول عليه"[2].

فهو لا يقف عند توضيح إعراب المثنى، ولكنه يستطرد، فيعرب، ويذكر

---

(١) السابق ٢/٣٨، ٣٩.

(٢) «**شرح المقدمة الأزهرية**» ٩٧.

الأبواب التي تجر بالياء، وتنصب بالياء، ثم يعلل لتقديم الخفض على النصب، وربما لم يكتفِ بتفصيل المجمل، وإضافة ما أغفله المختصر من مواضع أو شروط، بل تطرق إلى المقارنة بين الوظائف النحوية المتشابهة، فعند شرحه لما ذكر المختصر من جواز الجمع بين (كل) و(أجمع) في التوكيد، بشرط أن يتقدم (كل) على (أجمع)، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1] يقارن بين التوكيد والنعت، فيقول: "والتوكيد يخالف النعت في أمور: أحدها: أنه لا يتبع نكرة عند البصريين، والثاني: أن ألفاظه لا يعطف بعضها على بعض، والثالث: أنه لا ينقطع عن متبوعه بخلاف النعت فيهن"[2].

وهكذا يمضي الشيخ خالد على هذا المنهج من الزيادة والتفصيل مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الشرح من الشروح الموجزة، التعليمية التي لا توغل في ذكر الخلافات والجدل، ولا تجنح إلى كثرة التأويل والاستطراد إلى ذكر المسائل الشاذة، ولذلك لا نجده في الغالب يتعرض للخلافات النحوية إلا بالإشارة إلى ما يخالف ما هو بصدده من القواعد العامة، كإشارته إلى مذهب الكوفيين الذين يجيزون إتباع التوكيد للنكرة، وذلك في معرض تقريره لعدم جواز ذلك عند البصريين، وذلك بخلاف ما نراه عند السيوطي في «همع الهوامع» حيث يميل إلى كثرة الاستطراد وذكر الخلافة والأقوال، وكثرة الاستشهاد والتمثيل، وكثرة التفريعات إلى مسائل، ونقل التأويلات والتخريجات، والاستطراد إلى ذكر الشاذ والنادر واللغات، فمن ذلك شرحه لما ورد في المختصر من استعمال (لَمَّا) بتشديد الميم بمعنى (إلا) في الاستثناء، فاستعرض أقوال النحاة في كون استعمالها بمعنى (إلا) سماعيًّا أو قياسيًّا،

---

(١) ص: ٧٣.

(٢) «شرح المقدمة الأزهرية» ١٣٩، ١٤٠.

فيرى أبو حيان أنه سماعي، ويجب التوقف عند ما ورد عن العرب، ويرى الزجاجي القياس عليه، وهنا استشهد السيوطي على ورودها بمعنى (إلا) بقراءة تشديد الميم في قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[١]، ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[٢]، وهذه قراءة سبعية، كما استشهد بقراءة ابن مسعود، وهي شاذة: (وإن منا لما له مقام معلوم)، في مقابل قراءة الجمهور: ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾[٣]، هذا بالإضافة إلى استشهاده بما ورد عنهم من شعر ونثر[٤].

ومن ذلك أيضا شرحه لما ذكره المختصر من حذفِ متضايفين وثلاثة، فيقول: "نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾[٥]، أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوي، وقوله تعالى: ﴿ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾[٦]؛ أي: أثر حافر فرس الرسول، وقوله تعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾[٧]؛ أي: مقدار مسافة قربه مثل قاب"[٨].

وهكذا لا يكاد السيوطي يمر بظاهرة لغوية أشار إليها المختصر، دو أن يستقصيها من جميع جوانبها ذاكرًا ما ورد حولها من أقوال مستشهدًا عليها بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر، مستطردًا إلى ذكر ما

(١) الطارق: ٤.

(٢) يس: ٣٢.

(٣) الصافات: ١٦٤.

(٤) راجع: «الهمع» ١/٢٣٦.

(٥) الحج: ٣٢.

(٦) طه: ٩٦.

(٧) النجم: ٩.

(٨) «الهمع» ٢/٥١.

خالف القاعدة العامة من مسائل شاذة أو نادرة، أو لغات.

ولا يخرج الفاكهي عن منهج من سبقوه في شرحه لمختصره «**الحدود النحوية**» من الزيادة والتفصيل والاستطراد، وذكر الخلاف والعلل، وإن كانت طبيعة مختصره تقتضي أن يكون الشرح مقصورًا على توضيح المصطلحات النحوية دون التوسع في أبوابها ومسائلها، فهو يحوم حول الحد النحوي يوضحه، ويبين محترزاته، ويقارن بينه وبين ما يشبهه من الحدود، ومن ذلك شرحه لحد الفعل، فيقول: "(حد الفعل) هو (كلمة دلت على معنى) كائن (في نفسها) أي: من غير حاجة إلى انضمام غيرها إليها كما مر، فخرج الحرف (مقترنة) تلك الكلمة الدالة بالنصب مع جواز الرفع (بزمن معين) مما تقدم، فخرج الاسم لما مر (وضعًا) أي من حيث الوضع: كقام، وقم، وكذا يقوم، وإن قلنا بأنه وضع مشتركًا بين الحال والاستقبال، قال ابن الحاجب: "فإنه مقترن بأحد الأزمنة على التحقيق، باعتبار الوضع، فإن الواضع لم يضعه إلا دالا على أحدهما ابتداءً، واللبس إنما حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على أحدهما تارة، وعلى الآخر أخرى، لا أنه غير موضوع لأحدهما، بخلاف مثل الصَّبوح، فإنه لم يوضع دالا على أحدهما، لا بظهور ولا باشتراك".

وخرج عن الحد ما دلالته على الزمان من الأسماء -عارضة كأسماء الفاعلين، ودخل من الأفعال ما تجرد عن معنى الزمان بحسب الاستعمال كـ(عسى)، وفعل التعجب، لوضعه في الأصل للدلالة على الزمان"[1].

فهو يبين المقصود من كل لفظ يتضمنه الحد، وقد اقتضى شرحه للحد أن يخرج ما لا ينطبق عليه حد الفعل، وهو الاسم والحرف، لأن الأول لا يقترن بزمن، ولأن الثاني لا يدل على معنى في نفسه، وأن يخرج أسماء الفاعلين، لأنها لا تقترن بالزمن وضعًا، بل اقترانها به عارض، وهنا نبه على أن بعض الأفعال في اللغة قد

---

(١) «**شرح الحدود النحوية**» ٧٧، ٧٨.

فقدت عنصر الزمن بسبب استعمالها في أساليب إنشائية كأفعال الرجاء والتعجب، والمدح، والذم، فهذا الاستعمال لا يخرجها عن كونها أفعالاً؛ لأن الأصل فيها أن تقترن بالزمن، وقد يتعرض للخلافات النحوية، وأقوال السابقين كما ذكر هنا رأي ابن الحاجب في أن الفعل المضارع لم يوضع مشتركًا بين الحال والاستقبال، بل وضع للدلالة على أحدهما، ولكن السياق والاستعمال هما اللذان يصرفانه إلى أحدهما، وهكذا يمضي الفاكهي في شرح حدوده مفصلاً ومضيفًا ومستطردًا ومعللاً ومشيرًا إلى الخلاف ومقارنًا بين الحدود المتشابهة ومقسمًا ومفرعًا إلى غير ذلك مما يقتضيه الشرح.

وبعد استعراضنا لهذه النماذج من شروحهم لمختصرات غيرهم، ولمختصراتهم -يتضح لنا ما بذلوه من جَهْدٍ في هذه الشروح - من التوضيح، والتفصيل، والإضافات التي نقلت المختصر مما يشبه الألغاز والطلاسم- إلى كلامٍ مفهومٍ مبسطٍ واضحٍ يتلقاه طالبه دون ملل أو سأم، وإن كانت هذه الشروح عظيمة الفائدة كبيرة النفع، فإنها في حاجة إلى تنقيحها وتهذيبها مما يشوبها من كثرة الخلافات والتعليلات، وإيراد اللغات واللهجات، والتوسع في ذكر الشاذ، والتأويل والتخريج إلى غير ذلك مما يعوق المتلقي عن فهم القواعد الأساسية، والأساليب المستعملة الشائعة في اللغة، وبعد حديثنا عن الحواشي وخصائصها نزيد هذا الأمر إيضاحًا إن شاء الله تعالى.

جـ. الحواشي:

هذا هو النوع الثالث من أنواع التصنيف النحوي التي شاعت في هذه الحقبة من الزمن، وهو ما يسمى بالحواشي، وقد تحدثنا فيما مضى عن النوعين الأولين، وهما: المتون أو المختصرات، والشروح عليها، وبينا ما يختص به كل نوع من هذين النوعين، والحواشي: جمع حاشية، ومعناها في اللغة: الجانب من كل شيء وطرفه، والحاشية من الإبل: صغارها التي لا كبار فيها، والحاشية أيضا: الأهل والخاصة، يقال: هؤلاء حاشيته، ومعناها في اصطلاح المؤلفين: ما عُلِّق به على الكتاب من

زيادات وإيضاح[1]، فالحاشية بهذا المفهوم غير الشرح، إذ هي تعليقات في ذيل الشرح على بعض الكلمات، أو العبارات الواردة في الشرح بقصد زيادة إيضاحها، أو تكميل نقص فيها، أو تعديلها، أو استبدال عبارة أخرى بها، أو المقارنة بينها وبين ما جاء في شروح أخرى، أو بقصد الاعتراض على رأي وارد في الشرح، والرد عليه، أو الدفاع عن رأي، والجواب عنه بالأدلة والبراهين، أو بقصد استدراك شيء على الشارح كان قد أغفله إلى غير ذلك من وجوه التعليق والتعقيب، فهي في إطارها العام بمثابة ملحوظات علمية لا تعليمية، إذ هي موجهة بصفة أساسية للمتخصصين لا لمن هم دونهم من سائر المتعلمين، ثم إن قضاياها تدور غالبا حول مسائل تتصل بمدى دقة العبارة، أو مدى توفيق المؤلف في مؤلفه موضوع (التحشية) أو (التقرير) في تقرير المسألة، أي أن مباحثها الأساسية تدور في إطار نوع من الجدل النظري دائمًا، المنطقي الشكلي أحيانًا، دون أن يعبأ أصحابها في معظم الأحوال بالتوقف عند معطيات الظاهرة اللغوية والتماس السُبل الصحيحة لصياغتها في القاعدة النحوية[2]، فليست الحاشية شرحًا لمتن أو مختصر يوضح القواعد النحوية، وإنما هي تعليق على هذا الشرح في بعض جوانبه المختلفة، ولذلك لا نستطيع أخذ القاعدة النحوية بأطرافها من الحاشية وحدها؛ لأنها مرتبطة بالشرح، وبعباراته، وذلك لا نجد حاشية مستقلة في الطبع، بل نجدها دائمًا مطبوعة في ذيل الشرح، وبذلك يتضح الفرق بين الشرح والحاشية، وقد شاع فن الحواشي في القرن العاشر الهجري، وما تلاه من قرون شيوعًا يفضي إلى الاستغراب والدَّهَشِ، وكأن علماء هذه الحقبة أحسُّوا بنقص الشروح، وأنها ما زالت في حاجة إلى ما يزيدها إيضاحًا وتفصيلاً، وإلى ما يزيل غموضها في بعض التعبيرات، "وهذه الحواشي على البسط فيها- مشوبة بالنقول المضطربة المتخالفة، ولعل ذلك منشؤه عدم السهولة في

(١) «**المعجم الوسيط**» ١٧٧، مادة (حشو).

(٢) «**تعليم النحو العربي**» للدكتور/ علي أبو المكارم ٦٧.

الوصول للمراجع المسند إليها النقول، ومليئة بالاعتراضات والردود عليها، ثم الردود على الردود، هذا كله مع كثرة التعقيد والالتواء في العبارات والتهافت عليها دون الغرض الحقيقي من النحو، ومن كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من الفنون: عربية وعقلية، ومع التعلق بالاستطراد لأوهى الأسباب، وعدم ملاحظة من وضع لمستواهم الكتاب، ففي حواشي كتب المبتدئين كالكفراوي والأزهرية والقطر من المسائل ما لا يهضمها إلا من قد تزود من هذا العلم، وقد ترتب على هذا أن نفر بعض الطلبة الذين لم يتحلوا بفضيلة الجلد والصبر حين صُدموا في مطلع حياتهم العلمية بهذه الكتب، وعيوا بأمرها وانطمست عليهم مسالكها، لكنه حرص العلماء على صالح العلم دون انتباه إلى ما سواه"[١].

ويرى الشيخ/ محمد الطنطاوي أن النهضة التأليفية في عهد العثمانيين -إن صح اعتبارها نهضة- كانت في الحواشي، ولكن لم تمنع هذه الحال العامة في التصنيف أن يظهر بين الفينة والفينة بعض أفراد لا تنطبق عليهم أحكام هذا العصر، غير أنهم تقسمتهم الأزمنة المتطاولة جدًّا، فأجادوا في التصنيف ترتيبا وتقريبًا، وإن لم تكن لهم آثار من ناحية الابتداع والتجديد؛ إذ كان غرضهم الأولى إنما هو فهم أو تفهيم عبارات السابقين، إذا كانت مغلقة، وبسطها إن كانت موجزة، فقدموا بعملهم هذا صنعًا جميلاً، وكانوا منحًا في أيام كلها محن، كابن قاسم العبادي المتوفى سنة ٩٩٤هـ، والشنواني المتوفى سنة ١٠١٩هـ، والدنوشَري المتوفى سنة ١٠٢٥هـ، ويس المتوفى سنة ١٠٦١هـ، والحفني المتوفى سنة ١١٧٨هـ، والصبَّان المتوفى سنة ١٢٠٦هـ[٢]، غير أننا لا نوافق الشيخ الطنطاوي على أن النهضة التصنيفية في عهد العثمانيين كانت تتمثل في الحواشي فقط؛ إذ وصلنا عن

---

(١) «**نشأة النحو**» للشيخ/ محمد الطنطاوي، ١٧٨، ١٧٩.

(٢) راجع: «**نشأة النحو**» ١٧٩.

العلماء في هذه الفترة كثير من المصنفات الأخرى كالمتون والمختصرات، والشروح، والرسائل، وقد ذكرنا سابقًا أن القرن العاشر تقاسمه عهد المماليك وعهد العثمانيين، حيث استغرق عهد المماليك ما يقرب من ربعه، ومعنى ذلك أن خصائص التصنيف لم تختلف كثيرًا فيما شهده العهد العثماني منه عنها في العصر المملوكي، ومهما يكن من أمر فإن شيوع الحواشي في هذه الحقبة كان تعبيرًا عن حرص العلماء على تراثهم الإسلامي والعربي، وانعكاسا لخوفهم الشديد عليه من الضياع والاندثار، وربما ضاعفت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشوها في هذا العصر من خوفهم على ما بين أيديهم من تراث من التأثر بهذه الظروف.

ولا تختلف الحواشي في خصائصها وسماتها عما ذكرناه من خصائص الشروح، وذلك من حيث الاستطراد والتعليل، وزيادة الاستشهاد والتمثيل، وذكر الخلافات والأقوال والمقارنة بينها والاختيار منها، هذا بالإضافة إلى ما تتسم به الحواشي خاصة من التعليقات والتعقيبات والاعتراضات، والاستدراكات، والجدل وتبادل الحجج إلى غير ذلك من مظاهر التعليق، ويجدر بنا أن نشير إلى أهم الحواشي اللغوية والنحوية والصرفية، التي وضعت في هذه الحقبة، وهي:

١. «**الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية**» للشيخ/ خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ[١]، وهي في علم القراءات، غير أن المحشي يعرض فيها لكثير من الظواهر اللغوية.

٢. «**نثر الزهور على شرح الشذور**» لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، وهي حاشية على شرح «**شذور الذهب**» لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ[٢].

---

(١) «**المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**» ٢/٢٦٠.

(٢) «**كشف الظنون**» ٢/١٠٢٩.

٣. «**حاشية على الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي**» لعبد الغفور بن صلاح اللاري الأنصاري، المتوفى سنة ٩١٢هـ، وهي مطبوعة(١).

٤. «**حاشية على شرح التصريف**» لمحمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن أبي عبد الله شمي الدين الغَزّي، المتوفى سنة ٩١٨هـ(٢).

٥. «**بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب**» لزكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦هـ، وهي حاشية على «**شرح شذور الذهب**» لابن هشام(٣).

٦. «**العصام على الفوائد الضيائية للجامي على الكافية لابن الحاجب**» لإبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني المتوفى سنة ٩٥١هـ(٤).

٧. «**حاشية على شرح ابن الناظم**» لأحمد شهاب الدين الصباغ ابن قاسم العبادي، المتوفى سنة ٩٩٢هـ، أو ٩٩٤هـ(٥).

٨. «**حاشية على التصريح**» لعبد الله بن عبد الرحمن، الدنوشري، المتوفى سنة ١٠٢٥هـ(٦).

وكثير من هذه الحواشي يشوبها الغموض الشديد نتيجة إيغالها في الجدل الفلسفي والعلل المنطقية، مما أبعدها عن نطاق الواقع اللغوي، وحري بنا أن نذكر نماذج من بعض هذه الحواشي، وهي «**حاشية عبد الغفور اللاري الأنصاري**»

---

(١) «**الأعلام**» ٤/٣٢.

(٢) «**الأعلام**» ٧/٥، ٦.

(٣) «**تعليم النحو العربي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، ١٦٩.

(٤) «**المعجم الشامل**» ١/٦٤، ٦٦.

(٥) «**نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**» للشيخ/ محمد الطنطاوي، ١٨١.

(٦) السابق ص١٨١.

المتوفى سنة ٩١٢هـ، وهي «حاشية على الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي»، وهو ملاً عبد الرحمن بن أحمد، نور الدين المتوفى سنة ٨٩٨هـ[(١)]، فيقول في معرض تعليقه على تعريف اللفظ: "(قوله: وكلمات الله داخلة فيه) أي: في اللفظ بمقتضى هذا التعريف، لا أنها مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان، وإن كانت بالقياس إليه سبحانه لا يصدق عليه، ولأن من شأنها أن يتلفظ بها الإنسان أو لأنها مما يتلفظ بها حكمًا كالمنويات، وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن، لا يقال على الوجهين الأولين أن ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه، فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لأنا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الأدباء، فإن اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان، ثم لا يخفى أن هذا الاعتذار إنما يُحتَاجُ إليه إذا ثبت أن الكلمات الله سبحانه قياما به، وهو يخالف ما عليه المحققون، أو نقض بما في عمله من الكلمات أو بما يظهرُ في عير الإنسان"[(٢)]

فلا يخفى ما يكتنف هذا النص من الغموض بسبب ربطه بين ما ينطبق عليه تعريف اللفظ من كلام البشر، وكلمات الله تعالى، إذ لم يقف عند قول الشارح: "وكلمات الله تعالى داخلة فيه"، بل ناقش المسألة في ضوء علم الكلام والفلسفة.

ويقول في معرض حديثه عن المفاعيل: "(قوله فإن المفعول المطلق عين فعله) فيه تأمل (قوله: فخرج به مثل زيد في (ضُرِبَ زَيْدٌ)) لا يخفى خروجه بذلك القيد، لكن في صحة إخراجه تأمل، (قوله: فلا يرد) لعلم المورد نظر إلى أنه مفعول به، لكنه مرفوع (قال وقد يتقدم المفعول به)، وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه؛ لمراعاة أصل الواو، فإنها في الأصل للعطف، وموضعها أثناء الكلام"[(٣)].

---

(١) «المعجم الشامل» ٢/٣٩، ٤٠.

(٢) «حاشية عبد الغفور اللاري على شرح الكافية للجامي» ٧.

(٣) المرجع السابق ١١٥.

وهذا النص وإن كان أقرب من سابقه إلى واقع اللغة، لا يخلو أيضا من غموض، حيث يستدرك على كلام المؤلف بقوله: (فيه تأمل)، دون أن يوضح وجه الاستدراك عليه، كما أنه لا يوضح وجه تعقبه الشارحَ في قوله: (لا يرد).

ويقول مبيِّنًا الموقع الإعرابي لعنوان الشارح: (المفعول فيه): "أي ومنه المفعول فيه، أو هذا باب المفعول فيه، أو المفعول فيه هو كذا، وهو فصل على الأخير، وصدر استئنافية على الأولين"، وبعد أن بيَّن الموقع الإعرابي للمفعول فيه، وهو كونه مبتدأ مؤخرًا، خبره مقدم عليه محذوف، أي: (ومنه المفعول فيه)، أو كونه خبر مبتدأ محذوف، ولكن على تقدير مضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه، أي: (هذا باب المفعول فيه)، أو كونه مبتدأ خبره ما بعده، أي: (المفعول فيه كذا وكذا)، وعلى الوجه الأخير تكون الواو للفصل، أي: تفيد فصل ما بعدها عمَّا قبلها في المعنى، وهذا مصطلح بلاغيّ، وعلى الوجهين الأولين تكون الواو للاستئناف – بيَّن المراد من تعريفه، فقال: "(ما فُعِلَ فيه)، أي: مسماه، وفي نفسه مسامحة، أو اسم ما فعل فيه (قول أي حدث)، وهو الفعل اللغوي (قال مذكور) أي: مؤدَّى (قوله تضمنا) إلى قوله أو مطابقة كأنه أراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالأصالة، وبالتضمن ما يقابلها، فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي، وما له لمح إلى معنى"[1].

فهو أولا يشرح المراد من التعريف، ويلجأ في شرحه هذا إلى تقديرات متكلفة متأثرًا فيها بالمنطق والفلسفة، إذ يفرق بين الظرف من حيث لفظه، وبينه من حيث مسماه أو مدلوله، ولذلك يقدر مضافا محذوفًا في التعريف، أي: (ما فعل مسماه)، أو التقدير: (اسم ما فعل فيه)، أو: (ما فُعِلَ فيه) على سبيل المجاز، وهذه

---

(١) «حاشية عبد الغفور اللاري على شرح الجامي للكافية» ١٣٩.

التقديرات إنما هي بدافع التفرقة بين لفظ المفعول فيه، ومدلوله، وهذا إغراق في تكلف التعليقات، ثم أخذ يبين المراد من عناصر التعريف، كـ(الحدث) و(مذكور)، و(تضمنًا)، ولا يخفى ما في شرح ذلك كله من الغموض والتكلف، والبعد عن خصائص اللغة.

ويقول في معرض حديثه عن نون الوقاية: "وتسمى أيضا: نون العماد؛ لأن العماد كما يحفظ السقف من السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر (قوله أي ياء المتكلم) إذ لم يعهد غيره (قوله لتقي) أي: ليحفظ عما هو أخت الجر وكانت الكسرة أصل علامات الجر، بخلاف الفتحة والياء، وكرهوا أن يوجد فيه ما هو أخت له، وبعبارة أخرى: كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة له، وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن الجر، ودخولها في نحو (أعطاني)، و(يعطيني) إما لطرد الباب، أو لكون الكسر مقدرًا كما في (عصاي)، و(قاضي)، وتركها في (عسى) لحملها على (لعل)"[(١)].

فهو يوضح العلة في الإتيان بنون قبل ياء المتكلم في الأفعال وبعض الحروف والأسماء، بأنها تحفظ آخر الكلمة من الكسر، ثم يتعقب الشارح في تعميم هذه العلة؛ لأن بعض الأفعال تلحقها نون الوقاية، وهي معتلة الآخر، فلا يصيبها الكسر عند عدم إلحاقها نون الوقاية، مثل: (أعطاني) و(يعطيني)، وقد فسَّر المحشي ذلك بطرد الباب، أي: جعل القاعدة شاملة لعموم الظاهرة دون النظر إلى مستثنياتها، أو بكون الكسر مقدرًا في هذه الحالة كما قدروه فيما اتصلت به ياء المتكلم، ولم تلحقه نون الوقاية، مثل (عصاي)، و(قاضيَّ)، ثم بين العلة في عدم إلحاق (عسى) نون الوقاية من بين الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم، نحو: (عساي) بأن ذلك حمل على (لعل)، لكنه لم يشر إلى الوجه القليل وهو إلحاقها نون الوقاية، فيقال:

---

(١) المرجع السابق ٢٠٢-٢٠٣.

(عساني)، و(لعلني)، فالحمل يفيد القلة، ولا يفيد المنع، وقد جاء ما ذكرناه في عبارات لا تخلو من غموض وركاكة، مما يصعب فهمها، وخاصة ما يقع فيه المحشي من لبس نتيجة خلطه بين تذكير النون وتأنيثها، وبذلك تتضح خصائص الحواشي في هذه الفترة، حيث تقوم على التعليقات الموغلة في الجدل النظري، والحجج الفلسفية، الأمر الذي يجعلها فوق مستوى المبتدئ، بل فوق مستوى من قطعوا شوطًا في هذا العلم، فهي موجهة إلى المتخصصين الذين فرغوا من الإلمام بالقواعد الأساسية، ومن ثم لا يستطيع القارئ لمثل هذه الحواشي أن يضع يده على القاعدة، والإمساك بأطرافها، وإنما ينصب تعليقه على بعض الكلمات، أو بعض العبارات الواردة في الشرح الذي يحشي عليه، ومما يزيد الحاشية غموضا طبعها بمعزل عن الشرح الذي وضعت الحاشية عليه، كما هو الشأن في «**حاشية عبد الغفور اللاري على شرح الكافية للجامي**» التي ذكرنا نماذج منها، إذ لو طبع الشرح معها لأمكن للقارئ أن يرجع إلى أصل الفقرة التي يعلق المحشي على بعض كلماتها أو عباراتها، ولذا نجد الحواشي المطبوعة مع الشرح أقل صعوبة في فهمها من تلك التي طبعت بمعزل عن الشرح، كما هو الحال في «**حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري**» ، و«**حاشيته على شرح قطر الندى للفاكهي**»، وغيرها مما وضع من حواشٍ في أواخر القرن العاشر، والقرن الحادي عشر، والثاني عشر، وما تلاهما، كـ«**حاشية الصبان على شرح الأشموني**»، وربما لمسنا نضجًا في بعض الحواشي المتأخرة، من حيث الأسلوب والوضوح، كـ«**حاشية الدنوشري على شرح التصريح**»، و«**حاشيتي يس**» المذكورتين، و «**حاشية الصبان على الأشموني**»، إلا أنها امتداد لحواشي القرن العاشر في خصائصها وسماتها العامة، ولعل من أهم ما تتسم به هذه الحواشي جميعًا تأثرها الواضح بالعلوم الأخرى المختلفة، كعلم أصول الفقه، وعلم المنطق، وعلم الكلام، وغيرها، وخاصة أن النحاة في هذه الفترة لم ينكبوا على دراسة النحو واللغة فقط، بل درسوا أيضا غيرهما من العلوم الفلسفية والمنطقية فنجد محمد بن قاسم بن محمد بن محمد أبا عبد الله، شمس الدين

الغزي، المتوفى سنة ٩١٨هـ يصع حواشي على حاشية الخيالي في شرح العقائد النسفية في علم الكلام، ونجد زكريا الأنصاري المتوفى سة ٩٢٦هـ يصنف «**غاية الوصول شرح لب الأصول**» في أصول الفقه،كما نجده يصنف «**المطلع شرح إيساغوجي**» في المنطق، كما نجد الأشموني المتوفى سة ٩٢٩هـ يضع «**نظم المنهاج**» وشرحه في الفقه، و«**نظم إيساغوجي**» في المنطق، فكان من الطبيعيّ أن تتأثر مصنفاتهم النحوية من مختصرات وشروح وحواشٍ بهذه العلوم، وانعكس ذلك على ما نلمسه في هذه المصنفات من تقسيمات عقلية، وتعريفات منطقية، وجدلٍ نظريّ، وحجج فلسفية، ومبالغة في التماس العلل البعيدة، مما جعل هذه المصنفات في حاجة إلى تنقيتها من هذه التأثيرات إلا ما يخدم الجوانب اللغوية من هذه المؤثرات، وقد وصف الشيخ/ محمد الطنطاوي سمات التصنيف النحوي في هذه الحقبة وصفا دقيقًا، فقال: "وهذه المؤلفات التي كانت غزيرة المادة العلمية من الجهة النحوية لم يعبها إلا ما شابها في الشروح والحواشي من كثرة بيان اللهجات العربية لكثير من الكلمات مما يمت إلى فقه اللغة بسبب وثيق، ومن التعليل والتوجيه لمتقارب الآراء النحوية مما لا يعود بطائل على النحو، ومن محاولة أخذ القاعدة النحوية من مادة الكتاب المعلق عليه، وكثيرا ما يكون في العبارة قصور في الدلالة، ولكن هذه الهنات لم تذهب بمحاسن هذه المصنفات، وجلها ما يزال إلى يومنا هذا عتاد طلاب النحو ومطمح أنظارهم"[1].

ومهما يكن من أمر فإن نحاة هذه الفترة لم يكونوا بصدد التطوير والتجديد والاجتهاد بقدر ما كانوا بصدد القبض بأيديهم على هذا التراث النفيس بكل ما يحويه مما ذكرناه من وجوه الزيادات والتفصيلات والاستطرادات والتعليلات والخلافات، وإذا كانت هذه جهودهم في الحفاظ على التراث الإسلامي والعربي بوجه عام، فما زال النحو العربي في حاجة إلى من يحفظ له طابعه، ووظيفته، ولكن

---

(١) «**نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**» ١٦١

مع التهذيب والتنقيح، وهذا يتطلب إعادة التصنيف النحوي على وجهٍ يلائمُ المستويات المختلفة للتعلم والتلقي، وكما كانت جهود أسلافنا في الحفاظ على هذا التراث تحديا لما أحاطهم من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، كذلك جهودنا الآن في تهذيب النحو العربي، وإيصاله للمتلقي في صورة بعيدة عن الحشو والتعقيد، تحدٍّ أيضا لما يحيط بلغتنا من دعاوى الهدم والقضاء على نحوها.

خامسا: هل من سبيل إلى بعثٍ جديد؟!

إذا كانت مسئولية حفظ التراث النحوي على نحاة القرن العاشر جسيمة، فإنها جسيمة أيضا علينا، بل هي أعظم جسامة، إذ تتمثل هذه المسئولية بالإضافة إلى حفظ التراث النحوي في بعثه وإحيائه من جديد، وإخراجه في صورة تنأى به عما وصم به من عيوب وسلبيات، ولكي نسير في الطريق الصحيح إلى هذا البعث لابد أن نضع أيدينا على مواطن الداء؛ حتى يتسنى تشخيصها، وعلاجها، ولا شك أن محاولات كثيرة بذلت في تطوير النحو وتجديده، ولكنها باءت جميعها بالفشل، ولعل هذا الفشل يرجع إلى المبالغة في التجديد والتطوير، حيث ظن أصحابها أن القواعد النحوية الثابتة المجمع عليها يمكن تعديلها، أو تجديدها، وبذلك خلطوا بين ثوابت اللغة التي لا تقبل التغير، وعوارضها التي تقبل التجديد والتطوير، الأمر الذي أخرج محاولاتهم هذه في صورة أكثر تعقيدًا وإلباسا على المتعلمين، إذ أوصلوا إليهم القاعدة مشوشة مشوهة تحت دعوى تجديدها، كما يرجع هذا الفشل أيضا إلى عدم تشخيص الداء أولا، وتشخيص الداء طريق إلى علاجه، ولذلك يجدر بنا أن نشير إلى عيوب التصنيف النحوي الموروث، فنحصرها في ثلاثة أمور كما حصرها الدكتور/ علي أبو المكارم:

الأول: الخلط بين مستويات الأداء اللغوي، حيث لم يفرقوا بين مستوى اللغة الفصحى ومستوى اللهجات القبلية، فعدُّوا ما ينسب إلى الفصحى وما ينسب

إلى اللهجات مستوًى واحدًا في دراساتهم: الصوتية والصرفية والتركيبة والمعجمية والدلالية، مما أدى إلى تضارب الظواهر، وتعارض القواعد، وكثرة الشذوذ[1].

الثاني: التناول الجزئي وطرد الأحكام، بمعنى أنهم يدرسون الظواهر اللغوية الجزئية، ويبنون عليها قاعدة مطردة، دون استقراء جزئيات الظاهرة كلها، مما يؤدي إلى التعارض بين بعض جوانب الظاهرة، والقاعدة المطردة التي بنيت عليها، إذ أهم هذه الأطراف موضوعيًّا: العلاقة بين الظواهر والقواعد؛ إذ هي الطرف الذي يمكن دراسته بصورة موضوعية للوصول منه إلى فهم ركيزة التصور النحو، دون الانـــزلاق إلى خطر الافتراض أو التعميم، وقد يتم في بعض الأحيان الانتقال من الكليات إلى الجزئيات عكسا للمنهج العلمي، أي: إصدار الأحكام ثم فرضها على الظواهر، وليس استخلاص الأحكام من الظواهر ذاتها[2]، مما أدى أيضا إلى تعارض القاعدة العامة عند تطبيقها مع بعض جزئيات الظاهرة اللغوية، فيلجئون إلى التأويلات المتكلفة، والتخريجات البعيدة.

الثالث: التأثير غير المنهجي لعلوم غير لغوية، مما أدى إلى التداخل المنهجي في البحث النحوي، ونعني بذلك فقد الوحدة المنهجية فيه، تلك الوحدة التي تعد ضرورة لتحقيق الاتساق بين نتائج أي بحث علمي،ولكن المنهج الذي اتبعه النحاة القدماء كان مزيجا غريبا من مناهج شتى، أو لنقل: إنه ركام هائل من الثقافات المختلفة التي لم يجمع بينها غير عقول خصبة وعت معارف عصورها،وتأثرت بالعديد من ألوانها، وقد انعكس هذا على منهجهم في علاج الظواهر اللغوية، وكان

---

(١) راجع: «**تقويم الفكر النحوي**» ١٥٧ وما بعدها، و«**تعليم النحو العربي**» ١٣٤ للدكتور/ علي أبو المكارم.

(٢) «**تقويم الفكر النحوي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، ١٩١ وما بعدها.

أبرز أشكال هذا الانعكاس استخدام كل باحث نحوي لما يجيد من المناهج في التدليل على صحة ما يذهب إليه من اتجاهات وما يقرره من آراء، دون اعتبار لمدى اتصالها باللغة، وعلاقتها بالتركيب[1]، ومن ثم كثرت الأقوال والخلافات والعلل والحجج -إلى غير ذلك مما ازدحمت به كتب النحو واللغة.

فهذه هي الأدواء التي تعاني منها المصنفات النحوية لدى القدماء، ولدى السائرين على منهجهم من الْمُحدَثين، وإذا كنا قد وضعنا أيدينا على مواطن هذه الأدواء، فإن علاجها يكون بالعمل على إزالة أسبابها، وعلى تحاشي ما وقع فيه القدماء من هذه الأخطاء المنهجية، وإذا كانت المحاولات التي بذلت في علاج هذه الأدواء، وتحاشي هذه الأخطاء قد باءت بالفشل؛ فلأنها جنحت إلى المبالغة فيما أسماه أصحابها بالتجديد والتطوير، فلم يسلكوا المنهج المعتدل في إعادة تصنيف النحو، بحيث يجمعون بين احترام التراث، وعدم التخلي عنه، واتباع منهج حديث في عرض القواعد وتطبيقها على النصوص الفصيحة، ولذلك يجدر بنا أن نطرح تصورًا لإعادة التصنيف النحويّ لا إفراط فيه ولا تفريط، فلا نعرض تمامًا عن تراثنا النحويّ، الذي ما ترك صغيرة ولا كبيرة من مسائل اللغة إلا أحصاها، ولا نعرض تماما عن المناهج الحديثة في البحث اللغوي، بل نأخذ منهما ما يلائم لغتنا في مستوياتها المختلفة من أصواتٍ ومفردات وتراكيب ودلالات، ونترك منهما ما يؤدي إلى التشويش على القواعد الأساسية، وإلى عدم ملاءمة تطبيق هذه القواعد على النصوص العربية الفصيحة، ولعل هذا التصور يتلخص في النقاط الآتية:

١. أن نضع العربية الفصحى في الاعتبار عند الإقدام إلى أي بحث يتعلق باللغة بوجه عام، وبالنحو والصرف بوجه خاص، بأن نفرق بين مستوى الفصحى،

---

(١) المرجع السابق ٢١٢، وما بعدها.

وهي اللغة الأدبية المشتركة التي يتفق عليها كل الناطقين بالعربية، وبين مستوى اللهجات الخاصة التي لها خصائصها الصوتية والتركيبية، فإن دراسة هذه اللهجات مما يختص به علم اللغة.

٢. التحام هذه اللغة الفصحى التحاما يكاد يكون عضويًّا بالنص القرآني، وقيمة القرآن مطلقة وليست تاريخية تقتصر عند مراحل بعينها فكريًّا واجتماعيًّا، ومن ثم فإنه يتصف بالبقاء والدوام، ولذلك فإن لغته التي صيغ بها يتحتم أن يكون لها صفة الامتداد، ومن هنا فإن نقطة البدء في الدرس اللغوي للعربية الفصحى تختلف –أو يجب أن تختلف- عن نقطة البدء في دراسة أية لغة أخرى، وإذا كان من الممكن في لغات أخرى كالإنجليزية أو الفرنسية أو الروسية مثلاً أن تقسم إلى مراحل تختلف صوتيًّا وتركيبيًّا ودلاليا، وتصور كل مرحلة منها عصرًا محددًا بخصائصه الفكرية والثقافية المنعكسة عن واقعه الاجتماعي المتصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية، فإن العربية الفصحى يجب أن تظل أكثر ثباتًا من كل تطور سياسي واجتماعي في مجال التركيب بخاصة حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآني، كما أريد له أن يكون: نصًّا لغويا معبرا عن القيم الكلية للعقيدة الدينية[1]،ومن هنا لا ينبغي أن نلتفت إلى تلك الدعوات المدوية بربط اللغة العربية بغيرها من اللغات، فتنادي بحذف أو تحريف أو تغيير بعض القواعد والمصطلحات النحوية[2]، مما يبعدها عن احتذاء النص القرآني، كذلك لا التفات إلى من ينادون بعزل الواقع اللغوي عن القرآن الكريم، بدعوى أن للقرآن لغته الخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الهوة، وبُعْد الشُّقَّة بين واقعنا اللغوي

---

(١) «**تقويم الفكر النحوي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، ١٥١ وما بعدها.

(٢) «**مظاهر الثبات والتجدد في النحو العربي**» للمؤلف، ٧٥.

والنص القرآني.

٣. التفريق منهجيا بن مستوى البحث النحوي الذي يتوجه به صاحبه إلى المتخصصين في هذا العلم والذي يقوم عادة على مناقشة بعض القضايا اللغوية، وإبداء الرأي فيها، ومستوى البحث التعليمي، إذ ترتب على الخلط بين المستويين أن كثيرا من مؤلفي النحو التعليمي تصوروه على أنه مجرد (ملخص) لأحكام البحث اللغوي، و(موجز) لقضاياه، و(تهذيب) لمسائله،وقد نتج عن هذا التصور أخطاء كان لها آثارها في ازدياد صعوبات تعليم النحو[١]، وإذا راعينا عند التصنيف النحوي هذين المستويين أمكن أن نجمع بين مناقشة قضايا التراث النحوي، وربطه بمعطيات الدرس النحوي الحديث، وبين وضع قواعد يسيرة ومبسطة خالية من التعقيد والجدل والعلل للمبتدئين في طريق هذا العلم، وأن نطبق لهم هذه القواعد على النصوص العربية الفصيحة، وعلى رأسها القرآن الكريم،ثم الحديث النبوي الشريف، ثم الشعر العربي الفصيح، ثم النماذج النثرية الفصيحة البعيدة عن الغرابة والتعقيد، وبذلك لا نكون قد أعرضنا عن تراثنا، ولا عن تبسيط القواعد وتهذيبها.

٤. التفريق بين مستويات المتعلمين العقلية والفكرية والثقافية، فمن الثابت –علميا وعمليا معًا– أن المتعلمين لا يمثلون مستوى واحدًا، وأن منهم مبتدئين لم يتصلوا بالنحو و لم يعرفوا موضوعاته وقضاياه ومسائله، ومتقدمين أحاطوا بموضوعاته، وألموا بقضاياه وعرفوا مسائله، ومتوسطين علموا منه طرفا أو أطرافا، أو علموا ظواهره و لم يقفوا على خفاياه، أو علموا ضوابطه و لم يتصلوا بعد بما وراءها من أصول[٢]، فإذا راعينا عند وضعنا للمصنفات النحوية التعليمية هذه المستويات الثلاثة للمتلقين كان حريًّا بنا أن نتدرج مع هذه المستويات توسعًا وعمقا، حتى

---

(١) «**تعليم النحو العربي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، ١٤٠ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق ١٤٨ وما بعدها.

نتوجه إلى كل مستوى بما يناسبه من عرض القواعد وتطبيقها، ومن ثم يمكن أن نضع مصنفًا نحويًا تعليميًا لكل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة، فنضع كتبًا تلائم المرحلة الابتدائية بالتدرج أيضا في هذه المرحلة من الصف الأول إلى الصف السادس، كذلك نضع كتبًا تلائم المرحلة الإعدادية متدرجين معها أيضًا من الصف الأول إلى الصف الثالث، كما نضع كتبا تلائم المرحلة الثانوية متدرجين معها أيضا من الصف الأول إلى الصف الثالث، ثم نضع كتبًا تلائم المرحلة الجامعية، وتختلف هذه الكتب في مستوياتها باختلاف الفرق أيضا، وباختلاف نوع الكلية، وهكذا نتدرج مع هذه المراحل إلى أن نصل إلى مرحلة التخصص، حيث نضع لهم كتبًا أكثر اتساعًا وشمولاً وتفريعًا لقضايا النحو العربيّ.

٥. تنقية المصنفات النحوية مما يشوبها من ذكر الخلافات والأقوال حول قضايا لا تتصل بالواقع اللغوي، وتنقيتها أيضا من العلل الثواني والثوالث التي تبعد بالظاهرة اللغوية عن طبيعتها وخصائصها إلى أمور ميتافيزيقية، وقد ناقش ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢هـ قضية التعليل النحوي متأثرا بمذهبه الظاهري في الفقه، فأنكر مبالغة النحاة في هذه القضية، ولكنه لم يتشبث بإلغاء العلل جملة، فإن فيها قدرًا لا يمكن أن نلغيه، وهو العلل الأولى التي تجعلنا نعرف مثلا أن كل فاعل مرفوع، أما ما وراء ذلك من العلل الثواني والثوالث فحري بنا أن نحطمه تحطيما، يقول ابن مضاء: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لِمَ رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفع الفاعلُ؟ فالصواب أن يقال له: كذلك نطقت العرب"[1]، ولذلك يجب الاقتصار في وضعنا للمصنفات

(١) «الرد على النحاة» ٣٦، ١٣٠.

النحوية التعليمية على ذكر العلة الأولى للظاهرة التي لابد منها لفهم هذه الظاهرة؛ لأنها هي العلة المباشرة لها، وبدونها لا يتضح المعنى الوظيفي للكلمة داخل السياق، ومن ثم نجد الزجاجيّ يطلق على العلل الأولى: العلل التعليمية، وعلى الثواني: العلل القياسية، وعلى ما بعد ذلك: العلل الجدلية النظرية[1].

٦. ألاَّ نلغي أمورًا ثابتة في النحو العربيّ، ومسيطرة على قضاياه ومسائله تحت دعوى التجديد والتطوير، ثم نصطدم بعد ذلك بالواقع اللغوي عند تطبيق القواعد عليه، فلا نجد مناصًا من الاعتراف بما ألغيناه بعبارات مختلفة، كإلغاء نظرية العامل والمعمول، وكانَ ابن مضاء القرطبي أول من ثار على النحاة، وعاب عليهم تمسكهم بهذه النظرية، وبناء النحو كله عليها، وفي ذلك يقول: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضربَ زيدٌ عمرًا) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)... وذلك بيِّن الفساد"[2]، فإن ظاهر كلام ابن مضاء يوهم أنه ألغى نظرية العامل في النحو العربي شكلا ومضمونًا، وليس الأمر كذلك، بل المتأمل في كتابه يجده في الحقيقة قد ألغى لفظ العامل، أو مصطلح العامل في حد ذاته، وهذا يرجع إلى نظرة دينية منه، فقد ربط بين عمل الله تعالى وعمل غيره، فنسب العمل إلى الله تعالى تورعًا منه، واتساقا مع مذهبه الظاهري، وفي ذلك يقول: "وأما مذهب أهل الحق فإن هذه

---

(١) راجع: «**الإيضاح في علل النحو**» ٦٤، ٦٥.

(٢) «**الرد على النحاة**» ٢٤، ٧٦، ٧٧.

الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر الأفعال الاختيارية"[١]، وكأنه يؤمن بأن الكلمات المرفوعة أو المنصوبة أو المجرورة أو المجزومة إنما خلقت بصنع الله تعالى، فلا يصح أن يُنسب الرفعُ أو النصبُ أو الجرُّ أو الجزمُ إلى عامل آخر، والدليل على أن ابن مضاء لم ينكر العامل إلا من حيث مصطلحه أو لفظه أنه يعترف به في ثنايا كلامه عن الأبواب النحوية المختلفة، ولكنه لا يطلق عليه (عاملاً)، وإنما يطلق عليه (تعليقًا)، فيقول في باب (التنازع): "وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علقت، ولا أقول: أعملت، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين"[٢]، فهو لم يستطع أن يتخلى عن العلاقة بين الكلمات، وهي التي يترتب عليها نوع الأثر الإعرابي، وهل التعليق الذي استعمله النحاة في الجار والمجرور والظرف حينمًا يقدرون لهما متعلقًا محذوفًا أمر سوى العامل الذي يعمل فيهما؟! وقد استعمل ابن مضاء هذا المصطلح بدلاً من العامل في أبواب النحو كلها، فهو إذن معترف بالأثر الإعرابي الذي ينتج عن نوع العلاقة بين الفعل مثلا وفاعله أو مفعوله، إلى غير ذلك، ومن هنا لا ينبغي أن نلغي أمرًا ثابتًا في النحو لا سبيل إلى إلغائه، ثم نناقض أنفسنا بالاعتراف به ضمنًا أو معنًى، ولعل موقف ابن مضاء هذا –وهو التناقض مع نفسه– يفسر لنا عدم استجابة النحاة لدعوته إلى إلغاء العامل، فلم نجد صدى دعوته هذه فيمن عاصروه،وفيمن جاءوا بعده إلا في العصر الحديث، حيث حاول بعض المجددين أن يحيي هذه الدعوة، وأن يطبقها على

---

(١) السابق ٧٧.

(٢) «الرد على النحاة» ٩٤.

النحو العربيّ، ومن هؤلاء: الأستاذ/ إبراهيم مصطفى[(١)]، والدكتور/ تمام حسان[(٢)]، ومن سار على نهجهما، وهؤلاء أيضا لم يستطيعوا تطبيق ما ذهبوا إليه على الواقع اللغوي، بل استبدلوا بمصطلح العامل مصطلحات أخرى تؤدي مؤداه كالأثر الإعرابي، والقرائن اللفظية والمعنوية إلى غير ذلك من استعمال العبارات التي تفسر العلاقة بين كلمة وأخرى داخل التركيب، وإن كان ابن مضاء أول ثائر هذه الثورة العارمة على النحاة بسبب تمسكهم بنظرية العامل، فإن ابن جني سبقه إلى عدم نسبة العمل إلى الفعل نفسه في الجملة حقيقة، ولكنه مع ذلك لا ينفي أن العلامات الإعرابية مسببة عن الفعل، وفي ذلك يقول: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه؛ كـ(مررت بزيد)، و(ليت عمرًا قائمٌ)، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[(٣)].

وكنت قد ذكرت في كتابي: «**إحياء النحو والواقع اللغوي: دراسة تحليلية نقدية**» الذي ناقشت فيه آراء الأستاذ/ إبراهيم مصطفى أن ابن جني أول من أنكر العامل النحوي، ولكن تبين لي بعد طول تأمل أن ابن جني لم ينكر في الحقيقة وجود العامل النحويّ، ولم يثر على النحاة ثورة ابن مضاء، وإنما أراد أن يبين في نصه السابق أن المتكلم في الحقيقة هو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم، وإنما ينسب ذلك

---

(١) راجع: «**إحياء النحو**» ٢٢.

(٢) راجع: «**اللغة العربية معناها ومبناها**» ١٨٥.

(٣) «**الخصائص**» ١/١١٠، ١١١.

إلى الفعل أو شبهه، أو الحرف نسبة مجازية، فلا يرفع المتكلم أو ينصب أو يجزم إلا بمراعاة العلاقة بين هذه العلامات الإعرابية وأسبابها، والدليل على ما ذكرناه أن ابن جني يستعمل العامل النحوي والمعمول، ويقدر المحذوف في ثنايا كتبه كلها، "ونستطيع أن نقول: إن هذا الخلاف بين النحاة حول حقيقة العامل النحوي، إنما هو خلاف عقلي فلسفي؛ لأنه مبني على أنهم نظروا إلى العامل كأنه كائن حي، هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، هذا ما دفع بعضهم إلى القول تارة بأنه المتكلم، وتارة بأنه هو الله تعالى، ولو أنهم نظروا إلى العامل نظرة لغوية بحتة بعيدة عن المنطق أو الفلسفة، لما وقعوا في هذا الجدل والخلاف، ولوجدوا أنفسهم متفين على أن الفاعل -مثلاً- مرفوع؛ لارتباطه بالحدث -فعلا كان أو مصدرا أو وصفا- على جهة الإسناد، وأن المفعول به منصوب؛ لارتباطه بالحدث على جهة التعدية، فإن الفعل إذن -أو ما يشبه الفعل- هو الذي أحدث هذا التأثير المعنوي الذي ترتب عليه الرفع أو النصب، وهذا التأثير قد تم داخل إطار الجملة نتيجة ارتباط الحدث ارتباطًا معينًا من جهة معينة بالفاعل والمفعول، فلو أن النحاة نظروا إلى العامل هذه النظرة اللغوية القائمة على فهم العلاقات بين كلمة وأخرى؛ لما وقعوا في الجدل العقلي، ولا عَيبَ في تقدير النحاة لعامل محذوف، حيث بقي أثره رفعًا أو نصبًا؛ لأن الحذف من سمات العربية، وأنه لون من الإيجاز الذي هو من دلائل البلاغة في الكلام"[1]، وقد رأينا ابن مضاء نفسه لا ينكر تقدير العامل المحذوف ما دام الكلام لا يتم إلا به، وما دام معلومًا لدى المخاطب، كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾[2]، إلى غير ذلك مما قدر فيه

---

(١) «إحياء النحو والواقع اللغوي: دراسة تحليلية نقدية» للمؤلف، ٥٥، ٥٦.

(٢) النحل: ٣٠.

العامل المحذوف، وقد أشار إلى أن المحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ(١).

فالعامل النحوي إذن لا يمكن إلغاؤه أو تجاهله في التصنيف النحوي، وإن جاز لنا أن نستبدل به مصطلحات أو تعبيرات حديثة تؤدي مؤداه، وتقوم بوظيفته كالأثر الإعرابي، أو القرائن، والتعليق... وغيرها، غير أن أمرًا آخر يتعلق بالعامل هو الذي يجب أن نحذفه أو نستبعده من التصنيف النحوي الحديث، وهو خلافهم حول تحديد العامل للوظيفة النحوية الواحدة، كخلافهم في رافع المبتدأ والخبر، وخلافهم في رافع الفعل المضارع المجرد من الناصب و الجازم، وخلافهم في ناصب المفعول معه، وخلافهم في ناصب المستثنى بـــ(إلا)، وخلافهم في باب التنازع، فالأقوال الواردة حول تحديد العامل لهذه الوظائف النحوية وغيرها ليست نابعة كلها من الواقع اللغوي، وإنما هي مبنية على الجدل العقلي، وحسبنا في مثل هذا أن نستدل على العامل بالوظيفة النحوية نفسها، فالمبتدأ مرفوع؛ لأنه مبتدأ به في الكلام بقصد الإسناد إليه، وأن خبره مرفوع؛ لأنه العنصر الذي تتم به الفائدة في الجملة، وأن الفعل المضارع مرفوع لأنه لم يسبق بناصب أو جازم، وأن المفعول معه منصوب؛ لأنه يخالف في دلالته ما قبل الواو، وأن المستثنى منصوب؛ لأنه أيضًا يخالف ما قبل (إلا) في الحكم، وهذا ما جعل الكوفيين يجعلون عامل الفعل المضارع تجرده من الناصب والجازم، والعامل في المفعول معه والمستثنى الخلاف(٢)، وهكذا ننظر إلى الأثر اللغوي المباشر للظاهرة، ولا نبحث فيما وراءها، وما ورد في اللغة منصوبًا بحرف، أو مجرورًا بحرف أو بإضافة، فلا نتعدى هذا الحرف، وما نجده في

---

(١) «**الرد على النحاة**» ٧٨، ٧٩.

(٢) راجع: «**الهمع**» للسيوطي ١/١٦٤، ٢١٩، ٢٢٢.

إطار الجملة الفعلية، فجعل الفعل هو المؤثر في عناصرها، فما أسند إليه الفعل فهو مرفوع، وما تعدى إليه،وما كان سببا في الحدث، أو ملابسًا له، أو ظرفا له، أو تأكيدًا له، أو بيانًا لنوعه أو عدده، فهذه كلها منصوبات بتأثير الحدث، كذلك نستبعد من التصنيف النحوي خلافهم حول نوع العامل المحذوف، ونكتفي بذكر أقربها إلى الواقع اللغوي، كما نستبعد التهافت في البحث عن العامل، إذا لم يكن معلومًا في السياق، وإذا أدى تقديره إلى تغيير دلالة الجملة، يقول الدكتور/ تمام حسان: "لقد يسيء النحاة في بعض الحالات فهم دلالات الإعراب بسبب تمسكهم بفكرة العامل دون نظر إلى القيم الأسلوبية للجملة، وقد حدث ذلك بصورة خاصة في فهمهم للمصادر المنصوبة على الإنشاء، والتي عدوها منصوبة بواجب الحذف تمسكًا منهم بفكرة العامل النحوي، ففي قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ﴾[1] يحلو للنحاة أن يقدروا ناصبا للمصدر، فيقولوا: إن أصله: (نسلم سلامًا)، وهكذا ينقلب المعنى رأسا على عقب، فيتحول إلى الخبر بعد أن كان للإنشاء، ولو كان خبرًا لارتفع المصدر الأول كما ارتفع المصدر الثاني في الآية، وقد جاء ردا على التحية إذ قاله إبراهيم لضيفه، وقد ارتفع المصدر الثاني على الإخبار؛ لأنه استجابة لإنشاء التحية الذي عبر عنه المصدر الأول، يكفي في هذه الحالة ونحوها أن نعرف المصدر منصوبًا على معنى الإنشاء، وننجو بهذا من تحريف مقاصد الأساليب"[2].

وساق الدكتور تمام حسان بعض الآيات القرآنية التي وردت بها مصادر منصوبة، دون أن يذكر لها فعل، وقد ردَّ النصب إلى إرادة الإنشاء، ولم يوافق

---

(١) الذاريات: ٢٥.

(٢) «البيان في روائع القرآن» ١/٢٠، ٢١.

النحاة على تقدير فعل حتى لا ينقلب الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر، و هذا كلام منطقي وسائغ، ويقتضي الإعفاء من تقدير عامل - إلا أن إنصافنا للنحاة القدماء يدعونا إلى محاولة وضع الحق في نصابه، فليس تقدير النحاة لفعل محذوف وجوبا يعني أن ذكره مستعمل، بل قولهم بوجوب الحذف إشارة منهم إلى أن الأصل مرفوض في الاستعمال، ولو أرادوا الإشارة إلى جواز استعمال الأصل لقالوا بجواز حذف العامل كما قالوا بجوازه، حيث لا مانع من التصريح به، ثم إن رفع المصدر الثاني في الآية المذكورة لا يدل على أنه في جملة خبرية، بل هي إنشائية أيضا جاءت بلفظ الخبر، ولذلك نرى أن نكتفي عند إعراب هذه المصادر المنصوبة بأنها منصوبة بأفعال مقدرة من لفظها أو معناها، لا يجوز التصريح بها في الاستعمال، دون أن نبحث عن كيفية تقدير هذا الفعل.

وهكذا فإن قضية العامل النحوي يجب أن نعالجها من خلال تعاملنا مع النص اللغوي بأسلوب لا يخرجنا عن نطاق اللغة، ولكن لا ينبغي أن نهدم هذه النظرية من أساسها، ونحن مضطرون إلى الاعتراف من خلال دراستنا للوظائف النحوية المختلفة في تراكيبها المتنوعة، فإنكارها من الناحية النظرية يتعارض مع الجانب التطبيقي.

٧. أن نقتصر في القياس النحويّ على ما يخدم اللغة، ويؤدي إلى التوسع في تراكيبها؛ بأن نحتذي في مفرداتنا وتراكيبنا مفرداتِ اللغة الفصحى، وتراكيبها، كما نطقت بها العرب، أما القياس الذي لا يتصل بالواقع اللغوي، وإنما يقوم على تفسير الظواهر اللغوية بتفسيرات مختلفة ترجع كلها إلى التصورات العقلية، فيجب أن نستبعدها من التصنيف النحوي، وقد أنكر ابن مضاء القياس مطلقا بناء على إنكار العلل الثواني والثوالث؛ لأن العلة من أركان القياس الذي

يتكون من أصل وفرع وعلة وحكم[(١)]، وكان إنكاره للقياس متسقا مع مذهبه الظاهري في الفقه، ولكن نرى أن القياس الذي يجب استبعاده هو الذي يحاول النحاة أن يربطوا به بين ظواهر لغوية متباعدة، كتعليلهم إعراب الفعل المضارع بأنه مقيس على الأسماء المعربة؛ لشبهه بها، إذ الأسماء أصل في الإعراب، والفعل فرع[(٢)]، ونحو تشبيههم الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم (إن) وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل[(٣)]، فهذه المقاييس ونحوها لا تعدو أن تكون تفسيرا للظواهر اللغوية، وتبريرًا لما جاءت عليه، وما ينبغي أن نقف عنده من المقاييس، هو ما يتصل بالواقع اللغويّ، كأن نأتي بأنماط تعبيرية لم تنطق بها العرب، ولكنها تحاكي أساليبهم وتراكيبهم الراقية.

٨. أن نلغي ما خُصَّتْ به كتب النحو، وكتب الصرف خاصة من التمارين غير العملية، وهي افتراض أمثلة ليست موجودة في اللغة، لُتطبيق القاعدة عليها، وهذا الافتراض نجده بصورة واضحة في كتب الصرف، وخاصة في الإعلال والإبدال، "كقولهم: ابن من البيع مثال (فُعْل)، فيقول قائل: (بوع) أصله (بُيْع)، فيبدل من الياء واوًا لانضمام ما قبلها؛ لأن النطق بها ثقيل، كما قالت العرب (موقن وموسر)، أصل موقن: (مُيْقِن)؛ لأنه اسم فاعل، وفعله (أيقن)، ففاء الفعل منه ياء"[(٤)]، فهم بذلك لا يقتصرون في تطبيق القاعدة الصرفية التي تقتضي قلب الياء الساكنة المفردة بعد ضم في غير جمعٍ –واوًا– على ما هو مستعمل في

---

(١) راجع: «لمع الأدلة في أصول النحو» لأبي البركات الأنباري، ٩٣.

(٢) مقدمة الدكتور/ شوقي صيف لـــ«الرد على النحاة» ٣٨، ٣٩.

(٣) «الرد على النحاة» ١٣٤، ١٣٥.

(٤) السابق ١٣٨.

اللغة كما في نحو: (موسِر)، و(موقِن)، بل يفترضون أمثلة ليست مستعملة؛ للتمارين عليها، فيجب أن نستبعد هذه التمارين غير العملية، وأن نكتفي بما ورد استعماله عن العرب.

٩. ألا نَطْرُدَ القاعدة دون استقراء كامل لجميع جزئياتها، فإن طرد القاعدة بناءً على صدقها على بعض جزئيات الظاهرة يؤدي إلى التعارض والتناقض بين الظواهر، بل ينبغي أن نعطي لأنفسنا عند تقرير القاعدة متسعًا، بحيث تنطبق على ما يندرج تحتها من ظواهر، كذلك قد يتم في بعض الأحيان الانتقال من الكليات إلى الجزئيات عكسا للمنهج العلمي؛ أي: إصدار الأحكام ثم فرضها على الظواهر، وهذا المنهج يؤدي أيضا إلى اصطدام القاعدة العامة ببعض الجزئيات التي لا تنطبق عليها، ومن هنا يجب أن نوفق بين القاعدة وجزئياتها، سواءٌ سلكنا منهج الاستقراء توصلاً إلى الحكم العام، أم سلكنا منهج الأحكام العامة توصلاً إلى تطبيقها على الجزئيات، ومثال ما وقع فيه النحاة القدماء من التناقض، نتيجة عدم الاستقراء الكامل لجزئيات القاعدة، ربطهم بين اختصاص الحروف وعملها، وحينئذٍ ربطوا بين اشتراكها وإهمالها، فما يختص من الحروف بالأسماء لابد أن يعمل فيها الجر، وما يختص منها بالأفعال لابد أن يعمل فيها النصب والجزم، وما يكون منها مشتركًا بين الأسماء والأفعال لا يعمل شيئًا، فإن كان اختصاص الحرف علة في إعماله، واشتراكه علة في إهماله، فإن ذلك لا يطرد على جزئيات القاعدة، إذ قد نجد من الحروف ما هو مشترك بين الدخول على الأسماء والأفعال، ومع ذلك يعمل مثل: (ما)، و(لا)، و(إن) النافيات، و(حتى)، و(كي) التعليلية، وقد نجد من الحروف أيضا ما هو مختص بالأسماء، أو بالأفعال، ومع ذلك لا يعمل مثل (ها) التي هي للتنبيه، و(أل) المعرفة، فهما

يختصان بالأسماء، ومثل: (قد)، و(السين)، و(سوف)، و(أحرف المضارعة)، فهي تختص بالأفعال[1].

ومن ذلك اشتراطهم لنصب المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه، فهذا الشرط ليس مطردًا، ولا يدخل تحته كل ما ورد عن العرب منصوبًا على المفعول معه، بل ورد عنهم ما ليس مسبوقًا بفعل أو شبهه، نحو قولهم: (ما أنت وزيدًا)، و(كيف أنت وقصعة من ثريد)، و(هذا لك وأباك)، ولذلك اضطروا إلى تقدير فعل محذوف في الأولين، فالأصل عندهم: (ما تكون وزيدًا)، و(كيف تكون وقصعة)، فاسم (كان) مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير[2]،ولا يخفى ما في هذا التقدير من تكلف، كما حدا هذا الشرط العام بجمهور النحاة أن يمنعوا التعبير بقولهم: (هذا لك وأباك)، وأجازه أبو علي الفارسيّ بناءً على مذهبه في الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والإشارة والظروف[3]، ولو جعل الجمهور هذا الشرط مرنًا -كما فعل أبو علي الفارسي بحيث يشمل الفعل الصريح وشبه الفعل، وما فيه معنى الفعل- لما لجئوا إلى هذه التقديرات المتكلفة، ومن ثَمَّ ينبغي أن نبني القاعدة على استقراء كامل لجزئياتها بحيث لا تصطدم بما يرد عن العرب.

١٠. أن نُصفي النحو العربيّ عند إعادة تصنيفه مما شابه من التأثير المبالغ فيه بالعلوم الأخرى غير العربية، وخاصة المنطق والفلسفة، وقد أشرنا من قبل أن ازدحام كتب النحو بهذه المؤثرات من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها النحاة

---

(١) «تقويم الفكر النحوي» ١٩٢-١٩٤.

(٢) «شرح الأشموني للألفية وحاشية الصبان عليه» ١٣٧/٢، ١٣٨.

(٣) السابق ١٣٥/٢.

القدماء، وليس معنى ذلك أن ننفي كل مظاهر التأثر بالمنطق والفلسفة، ولا غضاضة في ذلك ما دام هذا التأثر بالقدر الذي يفيد النحو في مناهجه، وعرض مادته وترتيب مسائله وقضاياه، ولكن ما يعاب في هذا الشأن أن يزداد هذا التأثر، فيدخل في النحو ما ليس منه[١]، "ففي تراثنا من النحو العربي مادة علمية تخدم اللغة نطقا وقراءة وكتابة، وهي مادة ضرورية جديرة بالاحترام والفهم والتطوير والتنوير، وفيه مع ذلك ركام هائل من نحو الصنعة الذي خضع لإعمال الذهن، وزاد بتطاول الزمن، وتأثر بكثير من المناهج الدخيلة على الدرس اللغويّ من المنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية، كما تأثر بكثير من مناهج البحث في العلوم الإسلامية الأخرى كالفقه، وعلم الكلام، وعلم الجدل، والمناظرة"[٢]، ولذلك يجب أن نفرق بين الجانب النظري الفلسفي للنحو، والجانب الآخر الذي يتمثل في القواعد والضوابط والقوانين التي تحكم نظام الجملة، وتقتضي وضع كل كلمة في موضعها الصحيح من التركيب اللغوي، والجانب الأول هو الذي ظهر فيه التأثر الشديد بمناهج العلوم الأخرى كالفلسفة والمنطق، وقد أسماه الدكتور/ محمد عيد (نحو الصنعة) في مقابل الجانب الآخر الذي أسماه: (نحو اللغة)[٣]، فإذا نقينا التصنيف النحوي الحديث من مظاهر هذا التأثر، فإننا نستبعد ما يؤدي منه إلى تعقيد النحو، والخلط بين قواعده وأفكار أخرى تشوش عليها، أمَّا ما يفيدنا من مظاهر هذا التأثر في عرض هذه القواعد عرضًا منظمًا،

---

(١) «**مظاهر الثبات والتجدد في النحو العربي**» للمؤلف، ٦٤.

(٢) «**نحو الصنعة ونحو اللغة**» بحث للدكتور/ محمد فرج عيد، ص٢، حوليات كلية دار العلوم بالقاهرة، العدد التاسع، ١٩٧٨-١٩٧٩.

(٣) «**نحو الصنعة ونحو اللغة**» بحث للدكتور/ محمد عيد، ص٢، و«**مظاهر الثبات والتجدد في النحو العربي**» للمؤلف، ٦٤.

وتقسيم عناصر القصية تقسيمًا ييسر على المتلقي فهمها، فلا مانع منه، إذ لابد من استعمال العقل في معالجة مسائل النحو.

١١. أن نحافظ على (مصطلحات النحو) المتعارف عليها في تراثه، فقد استقرت هذه المصطلحات من زمن بعيد، وألفت عنها كتب تخصصت فيها كـ«**الحدود النحوية**» للرماني، و«**الحدود النحوية**» للفاكهي، وغيرهما.

هذه المصطلحات ليست خاصة بدراسة النحو وحده، بل دخلت فيما يحتاجها من علوم الشريعة، كتفاسير القرآن الكريم وشروح الحديث الشريف وأصول الفقه.

ومن ناحية أخرى صارت هذه المصطلحات مثل: (الإعراب والبناء، النكرة والمعرفة، المبتدأ والخبر، المقصور والمنقوص، (لا) النافية للجنس... إلخ) عرفا علميًّا له احترامه بين المشتغلين بالعربية؛ علماء ومعلمين ومتعلمين.

فهذه المصطلحات إذن جزء من نسيج الثقافة العربية والإسلامية على امتداد الزمان، وهي جزء من العرف اللغوي العربي على امتداد المكان، فهي ثروة مفيدة، أدت وتؤدي مهمتها بكفاءة ووضوح، وكل من يريد الخير للعربية عليه أن يلتزم منطوق تلك المصطلحات ومدلولاتها، إذا قدَّم للناس من نحو اللغة ما يرجو له أن يسمع فيحترم فيفيد.

إنها لخسارة لا مبرر لها أن نبدد بسفاهة ما لدينا من ثروة (المصطلحات النحوية)، بتحقيرها أو محاولة استبدال غيرها بها وقوعًا تحت عوامل (التغريب) التي تتخطفنا من كل جانب، فتفسد علينا أمرنا، ولا نجني منها سوى مر الثمر الذي لا يطيق مذاقه متعلمو العربية، فيلفظونه على قارعة الطريق قبل ابتلاعه[1].

---

(١) «**نحو الصنعة ونحو اللغة**» بحث للدكتور/ محمد فرج عيد، ١١، ١٢.

وقد بيَّن الدكتور/ محمد عيد أن تغيير المصطلحات النحوية بدعوى تجديد النحو من أسباب فشل هذا التجديد، وأشار في هذا المقام إلى محاولة المرحوم الأستاذ/ إبراهيم مصطفى -وضعَ نحو جديدٍ للعربية- باجتهاده بكتابه «**إحياء النحو**»، وكان تغييره المصطلحات إلى (المسند والمسند إليه، وحروف الإضافة، والمكملات، وغيرها...) من أهم الأسباب لرفض طريقته التي طبقت في المدارس العامة، ثم سقطت بعد هذا التطبيق بزمن قصير[1]، وقد تتبعنا آراء الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه المشار إليه، وحاولنا الرد عليها ومناقشتها، ووضع الأمور في نصابها في كتابنا: «**إحياء النحو والواقع اللغوي: دراسة تحليلية نقدية**»، وليست محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى هي التي رفضت وحدها، بل رفضت محاولات كثيرة لتجديد النحو بسبب انحرافها عن جادة الطريق، وكثرة ما فيها من تغييرات تمس القواعد والمصطلحات، وغيرها، فالحفاظ على المصطلحات النحوية واستعمالها كما ورثناها عن العرب لا يتعارض مع التجديد والتطوير والتيسير، ومما زاد الأمر سوءًا ما نراه من تأثر كثير من الدارسين المحدثين بالمناهج اللغوية الغربية الحديثة، فأدخلوا إلى لغتنا العربية من المصطلحات الغربية والتعبيرات الغامضة ما يذهب بخصائصها وسماتها وطابعها؛ ظنا منهم أن ذلك تجديد في النحو واللغة، وهو في الحقيقة تغيير لا يمس إلا الجوانب الشكلية والأسلوبية، ولسنا بذلك منكرين للاستعانة بالمناهج اللغوية الحديثة في معالجة قضايا النحو العربيّ، بل ندعو إلى المساعدة التي تقدمها الدراسات اللغوية الحديثة في تنقية النحو العربيّ من شوائبه، فالذين عرفوا شيئًا عن (المنهج الوصفيّ) الحديث في دراسة اللغة يعلمون أن من مبادئه -كما ذكر دي سوسير- (دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها)، وأن هذا

---

(١) السابق ١٢.

المنهج يعتمد على وصف النص نفسه لا على ما يتخيله الذهن عنه، وأنه يعتمد كذلك على منطق اللغة المدروسة دون أن تفرض عليها مناهج دخيلة ذهنية أو منطقية أو فلسفية[١]، ولكن بشرط أن نختار من هذه المناهج ما يناسب لغتنا وأن ندع منها ما يصلح تطبيقه على لغاتهم فقط؛ لأن لغتنا العربية بما تمتاز به من إعراب وضبطٍ بالشكل، ونظام خاص بتراكيبها في حاجة إلى ما يوائم هذه الخصوصيات من تلك المناهج المختلفة، فنستخدم تلك المناهج فيما يكشف لنا النقاب عن أسرار لغتنا،وفيما يجعلها لغة طيعة ميسرة، و"استخدام المنهج الحديث لهذا الغرض أجدى من حلقة المصارعة التي ينصبها بعض من درسوه في الغرب وأتباعهم، لفرضه على الدراسات اللغوية العربية وبخاصة النحو ومسائله، فيصدرون كتبا همها وسدمها النقض والنقد والتعالي الكاذب على النحو العربيّ، بدعوى التجديد أو المعاصرة أو المنهجية، وإنها لمحنة قاسية على الطالب الجامعي إذا فرضتْ عليه مثل هذه الكتب التي تنقد له معلوماته الضرورية التي حصلها بشق النفس، وتكِرُّ على ما فهمه منها بالتشكيك والتكذيب، وتسحق روحه الغضة تحت وطأة الجدل بين القديم والحديث حول مسائل النحو"[٢].

١٢. أن نكثر من تدريب المتلقين على تطبيق القواعد النحوية على النصوص العربية الفصيحة تطبيقًا جيدًا، وفي مقدمة هذه النصوص الفصيحة القرآن الكريم، فيجب على المتلقي أن يجيد قراءته، وأن يتعرف تراكيبه وألفاظه وأساليبه، ثم الحديث النبوي الشريف، ثم كلام العرب من شعر ونثر، ولا ينبغي

(١) راجع: «**سوسير: رائد علم اللغة الحديث**» للدكتور/ محمد حسن عبد العزيز، ٤٤ وما بعدها، وبحث الدكتور/ محمد عيد في حوليات دار العلوم، ص١١.

(٢) «**نحو الصنعة ونحو اللغة**» بحث للدكتور/ محمد عيد، حوليات كلية دار العلوم بالقاهرة، ص١١.

أن نقف في تطبيق القواعد النحوية عند ما تورده كتب النحو من نماذج قرآنية وشعرية وأمثلة مصنوعة، بل نتوسع في التطبيق النحوي، فنقرأ ما تجود به الأقلام الحديثة من أجناس أدبية مختلفة، كالشعر، والرواية، والمقالة، والكتب المختلفة التي تعالج قضايا ثقافية متنوعة، إذ لا قيمة للقواعد النظرية –ولو فُهمت وحُفظت– بدون ربطها بما ذكرناه من نصوص عربية فصيحة، فكم من أناسٍ يحفظون قواعد النحو، ويطبقونها على ما أثر من نصوص، ولكنهم لا يستطيعون مواجهة نص أدبي رفيع، فيعجزون عن قراءته قراءة جيدة، ومن ثم يعجزون عن تطبيق القواعد عليه، كما أن كثرة التعامل مع النصوص اللغوية الفصيحة قراءة وتطبيقًا تربي الملكة اللسانية لدى المتلقي نطقا وكتابة، فيعتادُ هذه القواعد ويألفها عقله ولسانه، ولا يستهجنها أو يستغربها؛ لأن ذلك ينتج عنه مجافاة اللغة العربية الفصحى، وعدم التعامل مع نصوصها الراقية، واستحسان اللغة العامية، والتحدث بها، ولعل مرد شكوى الطلاب من صعوبة النحو العربيّ يرجع إلى بُعد الشُّقة بينهم وبين اللغة العربية الفصحى، ولاسيما بينهم وبين القرآن الكريم، فكثرة التمارين العملية على النصوص الفصيحة تثبت القاعدة وتؤكدها في ذهن المتلقي، فلا ينبغي أن تكون المصنفات النحوية، واللغوية قائمة على نظريات لغوية مُستقدمة من البحوث غير العربية؛ أي: من لغات أخرى يناقشها المؤلف مستعرضًا آراء مختلفة، واتجاهاتٍ متعددة لا يَمُتُّ معظمها إلى الواقع اللغويّ بصلة، وهذا ما نلمسه واضحًا في الدراسات النحوية الحديثة التي يغالي بعضها، فيدعو إلى التخلي عن اللغة الفصحى، وتبني اللغة العامية، واتخاذها وسيلة التفاهم أو التخاطب اليومي، بدعوى التطوير والتجديد، ويرد الضعف العام لدى الناطقين بالعربية –في تعلم النحو– إلى صعوبة النحو نفسه وغرابة قواعده،

لا إلى المتعلمين أنفسهم، وقد تزعم الأستاذ شريف الشوباشي بكتابه: «**لتحيا اللغة العربية: يسقط سيبويه**»، هذه الحركة المغرضة، وهي الدعوة إلى هجر اللغة العربية الفصحى؛ لأنها لم تعد صالحة لمسايرة الحضارة العالمية، واستبدال اللغة العامية بها؛ لأنها صالحة للتخاطب اليومي بين الناس، ويشجع الأجيال العربية على هجر الفصحى، فينفي عنهم التقصير في تعلم قواعدها وإجادتها ويرد عدم قدرتهم على فهم تراكيبها وتذوقها إلى اللغة نفسها بما تحمله قواعدها من تعقيد، وفي ذلك يقول: "وأقول لكل من يتعذب من جراء تعلم اللغة أو يشعر بعقدة نقص لعدم إجادته العربية إجادة تامة: لا تقلقوا، فالعيب ليس فيكم، ولكنه في اللغة التي لم تشملها سنة التطوير، وأستطيع انطلاقًا من هذا أن أبرئ ساحة ملايين العرب، بل الأغلبية الساحقة من الشعر العربيّ من ذنب عدم تملك ناصية لغة الضاد بكل تعقيداتها"[1].

فهذه دعوة مغلوطة مغرضة تعكس التأثر بالفكر الغربي الرامي إلى القضاء على لغة القرآن الكريم؛ لأن القضاء عليها يحقق أغراضهم التي تتمثل في فرض فكرهم وثقافتهم على عقولنا، ولسنا بصدد مناقشة هذا الكتاب، فذلك أمر يحتاج إلى مؤلَّف خاص، ولا أظن أن ما أحدثه هذا الكتاب في الأوساط الثقافية من ضجة وردود أفعال لا يرجع إلى قيمة علمية يحملها الكتاب، وإنما يرجع إلى غرابة فكره، ونباوته عن المألوف، علما بأنه لا يستطيع أن يطبق ما دعا إليه من تبني اللغة العامية في شتى نواحي حياتنا، إذ لو استطاع ذلك لجاء كتابه هذا مكتوبًا باللغة العامية، في حين نراه سالكًا فيه اللغة الفصحى كما هو معروف في حياتنا العلمية والثقافية، ومن هنا كان الحفاظ على تراثنا النحويّ، والتوفيق بينه وبين معطيات العصر

---

(١) «**لتحيا اللغة العربية: يسقط سيبويه**» ١١.

الحديث من المهام الثقافية التي يجب أن نتصدى لها في مواجهة هـذه التحـديات والمؤامرات التي تستهدف طمس معالم الهوية الإسلامية والعربية.

فهذه سمات إعادة التصنيف النحويّ كما أتصورها، وهي كما رأينا تجمـع بين الحفاظ على تراثنا النحويّ بما يحتويه من قواعد وضوابط، والاستفادة بالمنـاهج اللغوية الحديثة، وهذا منهج معتدل في دراسة النحو العربيّ، فلا يقوم على جحود ما بذله النحاة في العصور المختلفة منذ أن أسست قواعد النحو على أيدي أوائل النحاة البصريين، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه، ومرورًا بمن جـاء بعـدهما في الأقطـار الإسلامية المختلفة إلى يومنا هذا، ولا على جحود ما بذله الدراسون المحـدثون في دراسة هذا التراث، وإعادة صياغته ومناقشته، بل يقوم هذا المنهج علـى احتـرام القديم والحديث، والاستفادة منهما،والخروج من الجمع بينهما بلغة صافية نقية مبنية على قواعد ميسرة ومنقحة مما يشوبها من الدخيل عليها، صالحة لتطبيقها على واقعنا اللغويّ الذي نعيشه ونسايره في حياتنا الدينية والعلمية والأدبية، والثقافية بوجه عام.

خاتمة

وبعد فقد أبرزنا في هذه الدراسة مظاهر جهود النحاة في القرن العاشر الهجري في حفظ تراثنا النحوي، وكانت تتمثل هذه المظاهر في هذه الكثرة من المصنفات النحوية التي وصلت إلينا، والتي تنتمي إلى هذا القرن، كما تتمثل في موسوعية هؤلاء النحاة، إذ لم تقتصر جهودهم على التصنيف النحويّ، بل رأيناهم يسبحون في بحر كل علمٍ من العلوم الإسلامية والعربية، وغيرها من العلوم المتصلة بالحياة والمجتمع،وقد اتسمت مصنفاتهم بما يعبر عن حرصهم الشديد على المحافظة على ما بين أيديهم من التراث، فراحوا يختصرون المطولات في هيئة متون: شعرية ونثرية، حتى يمكن القبض على أطراف العلم، ثم وجدوا هذه المتون والمختصرات في حاجة إلى ما يقربها إلى فهم المتلقي، فتناولوها بالشروح، ولكن هذه الشروح لم تشبع نهمهم العلميّ، فوضعوا عليها الحواشي والتقارير، وبذلك استوعبوا كل ألوان التصنيف،وبعد استعراضنا لهذه المظاهر يمكن لنا أن نستخلص أهم النتائج الآتية:

١. لقد اتخذ التصنيف في هذا القرن طابعا خاصًّا في معظم أحواله، حيث جاءنا في صورة متون وشروح لها، وحواشٍ على هذه الشروح، وقلما نجد مصنفًا في هذه الفترة قد خرج عن هذا الطابع.

٢. لا نكاد نجد في مصنفات هذا القرن ألوانًا من التجديد والابتكار في الآراء إلا ما تمثل في طريقة ترتيب المادة العلمية، وتصنيفها، وجمع حشودٍ من الأقوال والآراء، واختيار بعضها أو ترجيحه، وكان المؤلف في كثير من الأحيان متبعًا في هذا الاختيار أو الترجيح صاحب المختصر الذي يشرحه، أو صاحب الشرح الذي يحشي عليه، أو جمهور النحاة.

٣. لم تغض طريقتهم في التصنيف، وعدم ميلهم إلى التجديد والتطوير والابتكار من

قيمة ما بذلوه في حفظ هذا التراث؛ لأنهم وجهوا كل همهم إلى الاحتفاظ بهذا التراث خوفًا عليه من الضياع والاندثار نتيجة الظروف القاسية التي كانت تُحْدِقُ بهم، فلهم الفضل في إيصال هذا التراث إلينا، ولولا جهودهم هذه ما وصلت إلينا مصنفات من سبقهم فضلاً عن مصنفاتهم.

٤. ولعل من مظاهر حرصهم على هذا التراث أن جمعوا كل ما وقع تحت أيديهم من مادة علمية، فلم يتركوا ما يتعلق بالقواعد الأساسية من خلافاتٍ ومن لغات أو لهجاتٍ، أو شذوذ أو ضرورة، مما جعل مصنفاتهم مكتظة بكثيرٍ مِمَّا لا علاقة له بالقاعدة الأساسية.

٥. وكان تأثر مصنفاتهم بالعلوم الأخرى، كالمنطق والفلسفة وعلم الكلام وأصول الفقه واضحًا، وقد انعكس هذا التأثر على ما رأيناه من كثرة التقاسيم العقلية، والعلل الفلسفية، والجدل النظري، والحجج المنطقية،ولا غرابة في هذا التأثر، إذ كان النحاة أنفسهم من علماء المنطق وأصول الفقه وعلم الكلام، وكانت لهم مصنفات في هذه العلوم وغيرها.

٦. لا شك أن مصنفاتهم هذه تحمل قيمة علمية عظيمة، غير أنها في حاجة إلى تهذيب وتنقيح وتصفية مما يشوبها من كثرة الخلافات والتعليلات والمناظرات واللغات، فإذا تم لها ذلك صارت مصنفاتٍ تعليمية صالحة للتلقي.

٧. إن كانت الحواشي والتقارير غير صالحةٍ لتعليم النحو، وأخذ القواعد منها؛ لأنها تعليقات وتعقيبات واستدراكات، ومناظرات فإنها بلا شك تفيد المتخصصين في بحوثهم النحوية بوجه خاص، واللغوية بوجه عام، على أنها ضرورية بالنسبة للمتعلمين في تعديل مسار القاعدة، وتصويبها من بعض الجوانب، فهي مكملة للشرح، وموضحة لجوانب النقص والغموض فيه، فلا ينبغي أن نستهين بهذه

الحواشي، وأن نعدها تراثًا مهملا غير موائمٍ لعصرنا.

٨. يجب علينا الآن أن نكمل مسيرة أولئك النحاة في الحفاظ على تراثنا النحـــويّ، فإن كانت وسائلهم إلى حفظ هذا التراث قد وقفت عند حد ما ذكرناه مـــن المختصرات والشروح والحواشي، وجمع آراء السابقين فيها، فإن جهودنا يجـــب أن تتعدى ذلك إلى تطوير هذا التراث بتهذيبه، واستخلاص النافع منه، والربط بينه وبين معطيات العصر الحديث، ولا ينبغي أن نتنكر هذا التراث وأن نتعـــالى عليه، وأن نعده غير صالح لتعليم النحو، وأن نبدله أو نغيره، فـــنطمس معـــالم شخصيته باستعمال مصطلحات غريبة، وتعبيرات بعيدة تحت دعوى التجديـــد، وإن كانت جهودهم هذه قد جاءت تحديًا لما أحاط بهم من ظروف: سياســـية واقتصادية واجتماعية، فإن جهودنا الآن يجب أن تكون تحديًا أيضا لما يحيط بنا من مؤامرات تستهدف محو الشخصية الإسلامية العربية، والقضاء على حضارة الإسلام بما تحمله من تراثٍ علميٍّ لم يفد منه العرب والمسلمون فقط، بل أفـــاد منه غيرهم أيضًا من الشعوب الغربية، وإذا كانت مصر في تلك الحقبـــة أرضًـــا خصبة للعلوم العربية والإسلامية، حيث وفد إليها العلماء من المشرق والمغرب؛ فرارا من التتار في المشرق، والإفرنج في المغرب، فصارت ملتقى العلماء بما تحويه مِنْ مساجد كبرى ضمت حلقات العلم، كالأزهر الشريف، ومسجد عمرو بن العاص، وغيرهما من المدارس التي أنشئت خصيصًا لتلقـــي العلـــم، فإنهـــا الآن مازالت تضطلع بهذا الدور، ومازالت مَحَطَّ أنظار الدارسين من مشارق الأرض ومغاربها، فما أجدر مصر بمدارسها ومعاهدها وجامعاتها أن تنـــهض بتراثنـــا الإسلاميّ والعربيّ، وأن تحفظه وتحرسه من أيدي العابثين.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ ﴾

المصادر والمراجع

١. «**إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**» للشيخ/ أحمد بن محمد الشهير بالدمياطي البناء، رواه وصححه وعلق عليه: علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، د.ت.

٢. «**إحياء النحو**» للأستاذ/ إبراهيم مصطفى، الطبعة الثانية، الناشر: دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣. «**إحياء النحو والواقع اللغوي: دراسة تحليلية نقدية**» للدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة زرقاء اليمامة للنشر والتوزيع، حي الجامعة، بالفيوم، ٢٠٠٢م.

٤. «**أربع رسائل في النحو**» حققها وعلق عليها: الدكتور/ عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب بالقاهرة، د.ت.

٥. «**الأشباه والنظائر في النحو**» للإمام/ جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الرءوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٩٧٥م.

٦. «**أصول التفكير النحوي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م.

٧. «**الأعلام**» لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة التاسعة، ١٩٩٠م.

٨. «**الاقتراح في علم أصول النحو**» للإمام الحافظ/ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٩. «**الإمام جلال الدين السيوطي**» للدكتور/ علي صافي حسين، مكتبة الاعتصام، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٠. «**إنباه الرواة على أنباه النحاة**» لعلي بن يوسف القفطيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١١. «**الإيضاح في علل النحو**» لأبي القاسم الزجاجيّ، تحقيق: الدكتور/ مازن المبارك، دار النفاس، د.ت.

١٢. «**البداية والنهاية**» لابن كثير الدمشقي، طبعة جديدة محققة ومصححة، الطبعة الأولى، دار الغد العربيّ، ١٤١١هـ-١٩٩٠.

١٣. «**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**» لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار المعرفة، بيروت، د.ت.

١٤. «**البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني**» للدكتور/ تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٥. «**تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر**» تاليف: سيدي شمس الشموس العيدروسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٦. «**تعليم النحو العربي: عرض وتحليل**» للدكتور/ علي أبو المكارم،دار الثقافة العربية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٧. «**تفسير القرطبي**» المسمى «**الجامع لأحكام القرآن**» الطبعة الثالثة، دار الغد العربي، القاهرة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٨. «**تقويم الفكر النحوي**» للدكتور/ علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ت.

١٩. «**حاشية عبد الغفور اللاري الأنصاري**» مطبعة الحاج محرم أفندي البوسنويّ، ١٢٨٢هـ.

٢٠. «**الخصائص**» صنعة: أبي الفتح بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، د.ت.

٢١. «**الخطط التوفيقية**» لعلي مبارك، الطبعة الثانية، عن بولاق، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

٢٢. «**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**» للسمين الحلبي: أحمد بن يوسف، تحقيق: دكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦.

٢٣. «**الرد على النحاة**» لابن مضاء القرطبي، تحقيق: الدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، د.ت.

٢٤. «**السبعة في القراءات**» لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق: الدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية منقحة، ١٤٠٠هـ.

٢٥. «**سوسير: رائد علم اللغة الحديث**» للدكتور/ محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربيّ بالقاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٢٦. «**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**» لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٢٧. «**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**» ومعه «**حاشية الصبان**» دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، وشركاه، د.ت.

٢٨. «**شرح التصريح على التوضيح**» للشيخ/ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

٢٩. «**شرح الحدود النحوية**» تأليف: جمال الدين الفاكهي، حققه وقدم عليه: الدكتور/ محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٠. «**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**» لابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٣١. «**شرح شواهد العيني بذيل حاشية الصبان على شرح الأشموني**».

٣٢. «**شرح الفاكهي لقطر الندى**» لابن هشام، المسمى «**مجيب الندا إلى شرح قطر الندى**» شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

٣٣. «**شرح المقدمة الأزهرية**» للشيخ/ خالد الأزهري، ومعه «**حاشية العطار**».

٣٤. «**صحيح البخاري**» طبعة دار الشعب، د.ت.

٣٥. «**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**» للسخاوي، طبع في مصر، ١٣٥٣هـ-١٣٥٥هـ.

٣٦. «**الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**» للإمام/ محمود بن عمر الزمخشري، دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، رتبه وضبطه وصححه/ مصطفى حسين أحمد، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٧. «**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**» لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، طبع في إستنبول، ١٣٦٠هـ-١٩٤١م.

٣٨. «**الكوكب السائرة في أعيان المائة العاشرة**» لنجم الدين الغزي.

٣٩. «**كيف واجه الأزهر نابليون وحملته**» للمستشار/ محمد عزت الطهطاوي، بحث منشور بمجلة الأزهر، الجزء السادس، السنة الثامنة والستون، جمادى الآخرة ١٤١٦هـ-نوفمبر ١٩٩٥م.

٤٠. «**لتحيا اللغة العربية: يسقط سيبويه**» لشريف الشوباشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤م.

٤١. «**اللغة العربية: معناها ومبناها**» للدكتور/ تمام حسان، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

٤٢. «**لُمع الأدلة في أصول النحو**» تأليف: أبي البركات الأنباري، ومعه «**الإغراب في جدل الإعراب**» رسالتان قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٤٣. «**متن الألفية**» لابن مالك الأندلسي، مكتبة السنة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٤. «**مجموع مهمات المتون**» دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، طبعة جديدة مراجعة ومصححة.

٤٥. «**المدارس النحوية**» للدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف، بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

٤٦. «**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**» لجلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الحرم للتراث، بالقاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت.

٤٧. «**مظاهر الثبات والتجدد في النحو العربي**» للدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الغزالي بالفيوم، ٢٠٠٣م.

٤٨. «**معاني القرآن**» لأبي بكر يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، مطبعة دار الكتب المصرية، بالقاهرة.

٤٩. «**المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**» جمع وإعداد وتحرير: د/ محمد عيسى صالحية، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٢م.

٥٠. «**المعجم الوسيط**» قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٥١. «**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**» لابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، د.ت.

٥٢. «**مقدمة ابن خلدون لكتاب العبر في ديوان المبتدأ والخبر**» لعبد الرحمن بن خلدون، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية لمالكها السيد عمر حسين الخشاب، بالقاهرة.

٥٣. «**من تاريخ الشرق الإسلامي في العصر الحديث**» للدكتور/ محمد عبد الله جمال الدين، دار الهاني، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٥٤. «**موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**» للشيخ/ خالد الأزهري، الطبعة الأخيرة، ١٣٧٠هـ-١٩٥١م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، بهامش «**تمرين الطلاب على إعراب الألفية**».

٥٥. «**نحو الصنعة ونحو اللغة**» بحث للدكتور/ محمد عيد، حوليات كلية دار العلوم، العدد التاسع، العام الجامعي ١٩٧٨-١٩٧٩.

٥٦. «**نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**» للشيخ/ محمد الطنطاوي، دار المنار، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٥٧. «**همع الهوامع شرح جمع الجوامع**» لجلال الدين السيوطي، صححه: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت.



المحتوى

الموضوع	الصفحة